MEMORY OF
مكتبة الإسكندرية
ذاكرة مصر
BIBLIOTHECA ALEXANDARINA
EGYPT

العدد الأربعون، يناير - إبريل ٢٠٢٠



من إصدارات مكتبة الإسكندرية





للحصول على مطبوعات مكتبة الإسكندرية، يُرجى الاتصال بمنفذ البيع:

تليفون: ٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)+ داخلي: ١٥٦٠-١٥٦٢

فاكس: ٤٨٢٠٤٧٦ (٢٠٣)+

البريد الإلكتروني: sales@bibalex.org



الفهرس

تقديم	٣
مصر بين عهدي فؤاد وفاروق	٤
ولي العهد من المهد إلى العرش	٨
البرلمان المصري في عهد الملك فاروق	١٨
الإخوان المسلمون والسلطة (١٩٣٦- ١٩٥٢م)	٢٨
هواية الملوك وملكة الهوايات	٣٦
ملامح الحياة الحزبية في عهد الملك فاروق	٤٦
من تاريخ وتراث الاستراحات الملكية: استراحة ركن فاروق بحلوان	٥٤
حتمية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م	٦٨
فاروق الأول... نهاية دراماتيكية	٧٤
مصادرة أموال وممتلكات الأسرة المالكة	٨٤

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

المشرف العام
أ. د. مُصْطَفى الفِقي
مدير مكتبة الإسكندرية

رئيس التحرير
د. سَامِح فَوْزِي

سكرتير التحرير
إِيمان الخَطِيب

المراجعة اللغوية
فَاطِمَة نَبِيه
مُحَمَّد حَسَن

معالجة النصوص
سَماح الحَدّاد

التصميم الجرافيكي
رِيم نُعمان

الإسكندرية، يناير- إبريل ٢٠٢٠



تقديم

التاريخ لا يخلو من سياسة، وكتابة التاريخ نفسها تخضع أحيانًا لمؤثرات السياسة، وزيارة التاريخ ينبغي أن نراعي فيها السياسة أيضًا.

في ١١ فبراير عام ١٩٢٠م، أي في العام التالي مباشرة لثورة ١٩١٩م، وُلد الملك فاروق؛ حيث أعلن مجلس الوزراء المصري ميلاده، وأطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة، وحصل موظفو الحكومة والبنوك على إجازة، وأُطلق سراح بعض المسجونين، ووزِّعت الصدقات على الفقراء.

مرَّ على هذه المناسبة مائة عام، جرت فيها مياه كثيرة؛ فقد تولى فاروق العرش بعد رحيل والده الملك فؤاد عام ١٩٣٦م، وكان آخر ملوك مصر؛ حيث شهدت الملكية نهايتها في مصر على يديه، وأُعلنت الجمهورية.

وعندما تُخصِّص «ذاكرة مصر» هذا العدد عن مئوية الملك فاروق، بحيث تتذكر جزءًا مهمًّا من تاريخ مصر، وتقترب منه موضوعيًّا، مثلما اقتربت من مئويات سابقة؛ فإن ذلك لا يشكِّل حنينًا إلى الماضي؛ إذ إن الهدف بحثي وثقافي يتمثل في زيارة للأوضاع السياسية والثقافية التي شهدتها المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٣٦م إلى عام ١٩٥٢م. وقد حرصت المجلة على تقديم وجهات نظر متعددة، تخلو من المشاعر، وتنحو صوب التوثيق، بالحدث والصورة، وتقدِّم لدارسي التاريخ والنُّظُم السياسية والثقافة العامة عددًا من المقالات المهمة التي أعدها متخصصون، يطرحون قضايا جديدة، وأفكارًا مختلفة.

د. سامح فوزي



مصر بين عهدي فؤاد وفاروق

أ. د. مصطفى الفقي

الملك أحمد فؤاد الأول

سوف يظل اسم الملك فؤاد بن إسماعيل مثارًا للجدل؛ إذ لم يأخذ هذا الذي حكم مصر - سلطانًا وملكًا - لما يقرب من عشرين عامًا حقه من الدراسة الموضوعية والتحليل الدقيق؛ إذ إن تاريخه قبل أن يتولى حكم مصر لم يكن تاريخًا لامعًا في مجمله، فقد كان أميرًا يتسكع بين العواصم الأوروبية حتى خدم «ياورًا» لملك إيطاليا، بل إن هناك بعض الكتابات تشير إلى أنه عرض نفسه على السلطات البريطانية، مطالبًا بحكم إحدى الدول الصغيرة الخاضعة للتاج البريطاني، حتى اقترح أن يكون ملكًا على جزيرة مالطة، مع استعداده للتحول إلى الكاثوليكية حتى يكون وضعه ملائمًا لحكم تلك الجزيرة. ولكن على الجانب الآخر، فإن دوره في إنشاء جامعة القاهرة التي حملت اسمه لسنوات طويلة بوصفه أول رئيس لمجلس إدارتها، يُعد نقطة إيجابية له تغفر كثيرًا من خطاياه، ونحن نعترف بأنه كان معروفًا بالجهامة وعداء الحركة الوطنية أحيانًا، كما انقلب على دستور ١٩٢٣م؛ حيث زين له إسماعيل صدقي ذلك عام ١٩٣٠م.

وعندما تزوج الملك فؤاد نازلي؛ أم فاروق، بعد زواجه الأول، حدث بينه وبين شقيق قرينته السابقة شويكار نزاع، أدى إلى أن يُطلِق عليه الأخير الرصاص على سلم كلوب محمد علي (النادي الدبلوماسي حاليًا)، وأنقذت حياة الملك فؤاد حينها، وإن تركت الحادثة أثرًا في صوته ظل معه طوال حياته، كما أنه كان يعاني من التهابات «اللَّثة» وتضخمها في سنواته الأخيرة. وعندما أرسل فاروق - وليّ عهده - إلى إنجلترا للدراسة والتأهل للمُلك، لم يتحقق له ذلك رغم وجود شخصيتين أسطوريتين أُثير حولهما جدل كبير بوصفهما رائدين لولي العهد، وهما أحمد حسنين باشا والفريق عزيز المصري. ولم يُمضِ فاروق فترة معقولة في بلاد الإنجليز، لذلك ظل طوال حياته محدود التعليم، ناقص الخبرة.



الملك فاروق الأول

ونعود إلى فؤاد الأول لنتذكر له ما أنشأه من متاحف، وما أضافه من فنون، وما شكّله من جمعيات ملكية ذات مكانة خاصة في تاريخنا الثقافي، وأتذكر منها الجمعية الملكية التاريخية والجمعية الملكية الجغرافية. وما زلت أتطلع شخصيًا إلى سماع تسجيل بصوت ذلك الملك الذي رحل عام ١٩٣٦م، وقد كانت الإذاعة المصرية قد بدأت تسجيلاتها، ولكني لم أتمكن من ذلك حتى الآن. ونذكر له أنه سارع بعد تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م بافتتاح سفارة مصرية في لندن تثبيتًا للاستقلال الجديد، ومحاولة لتنظيم العلاقة مع دولة الاحتلال. ولا شك أن علاقة الملك فؤاد بكلٍّ من الزعيمين الوطنيين سعد زغلول ومصطفى النحاس تظل مثار جدل لا ينتهي، فقد كان يخشى تأثير الحركة الوطنية، ويتلقى تعليماته من سلطات الاحتلال وأعوانه في دوائر السياسة المصرية. وما زلنا نتذكر ما قاله العقاد في البرلمان المصري من استعداد المصريين لسحق أكبر رأس في البلاد إذا خالف الدستور، وقد دفع العقاد ثمن هذه العبارة فترة من الاعتقال، الذي خرج منه مباشرة ليزور قبر سعد زغلول؛ تأكيدًا لوفديته، واحترامًا للزعيم الذي آمن به، وأصدر له كتابه «سيرة وتحية».

وبهذه المناسبة، فإنني ألفت النظر إلى الملاحظات الآتية:

أولا: إن قراءة جديدة وعادلة في تاريخ حكام مصر أصبحت أمرًا ضروريًا لتصحيح مسار الدراسات التاريخية في بلادنا، على اعتبار أن الوثائق الرسمية هي التي تتحدث، وهي القادرة على إبراز الصواب والخطأ، بدلًا من المذكرات المرسَلة، والأحاديث السردية التي تتلوَّن وفقًا للظروف وطبيعة الشخوص الذين كتبوها، بالإضافة إلى عامل المعاصرة الذي يجعل حبر الأقلام يقطر مرارة أو يسيل نفاقًا.

ثانيًا: إن الضربة القاضية التي وجهها الشيخ علي عبد الرازق لفؤاد الأول من خلال كتابه الصغير والخطير «الإسلام وأصول الحكم»؛ قد جعلت جزءًا من طموحات حفيد محمد علي الكبير بالخلافة يبدو بعيد المنال. ولا بد أن أعترف هنا أن فؤاد الأول لم يكن قريبًا من الجماهير، ولم يتمتع - ولو مرحليًّا - ببعض الشعبية التي حازها ابنه في مستهل سنوات توليه العرش، منذ أن ذهب إليه رائداه وهو يمتطي حصانًا في حديقة بلندن ليجهزاه للسفر إلى مصر، ويخبراه برحيل والده، حتى اضطرت دوائر القصر الملكي في القاهرة إلى اللجوء لفتوى من الأزهر الشريف لحساب عُمْر الملك فاروق هجريًّا، حتى يكتمل له من سنوات العمر نصابًا يسمح له بتولي الحكم، خشية أن ينقضَّ عليه ولي العهد الأمير محمد علي، الذي كان وليًّا لعهد الملكين فؤاد وفاروق، حتى أنجب الأخير ابنه من زوجته الثانية قُبيل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م.

ثالثًا: دعنا نعترف أن أسرة محمد علي لم تكن في مجملها بذلك السوء الذي صورته كتابات حديثة، فليس فيهم إلا خائن واحد وهو محمد توفيق. وأما إبراهيم باشا وإسماعيل وبعدهما عباس حلمي الثاني وفؤاد، فكانوا أقل انصياعًا لقوة الاحتلال، والتصاقًا بالعرش الذي ورثوه عن جدهم الكبير الذي ما زلنا نعده مؤسس مصر الحديثة.

رابعًا: إنني أدعو أساتذة التاريخ السياسي، وخبراء نظم الحكم، والمعنيين بتطور النظام السياسي المصري الحديث؛ إلى كتابة تاريخ فؤاد الأول بتجرد ودون مؤثرات عقائدية أو ميول شخصية. ويكفي أن نتذكر أن الشيخ الشافعي أبو وافية؛ نائب الدلنجات، قد اعترض في البرلمان المصري على تخصيص مبلغ تسعة عشر ألف جنيه؛ ثمن مشتريات للقصر الملكي في عهد الملك فؤاد، وعاد الرجل إلى قريته لينام آمنًا مطمئنًّا.

إنني أطالب بتقديم الحقائق مجردة وموضوعية للأجيال الجديدة، فلكل حاكم مزاياه، كما أن له خطاياه. وينتاب كثيرًا من المتخصصين في التاريخ المصري الحديث، وخصوصًا أولئك الذين يعدون من المؤرخين الثقات لعصر الملك فاروق، وتتقدمهم الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم؛ ينتابهم أحيانًا حالة من التعاطف تجاه ذلك الملك الذي أطاحت ثورة يوليو عام ١٩٥٢م بعرشه، وخرج معزولًا مثلما حدث لجده الخديوي إسماعيل. ولكن الفارق أنه في حالة إسماعيل استمر العرش العلوي، أما في حالة فاروق فقد انقطع، رغم المناداة بابنه الطفل وليًّا للعهد لعدة شهور فقط بعد الثورة؛ حيث تم إعلان الجمهورية وإنهاء حكم أسرة محمد علي. وإلى الذين يقولون إن فاروق كان ملكًا فاسدًا أقول: نعم، لقد كان ملكًا مقامرًا يهوى السهرات، وله نزوات نسائية غير كاملة، ولكنه لم يكن يشرب الخمر، وكان مولعًا بلعب القمار في نوادي القاهرة الخاصة، كما كان مصابًا بمرض المداعبة بسرقة الأصدقاء. وقد كان «تشرشل» السياسي الداهية البريطاني يعلم هذه الصفة، فحذَّره عندما زاره في مصر أن يعبث بشيء مما يحمله رئيس الوزراء البريطاني في ذلك اللقاء.

ولقد مر حكم فاروق بمراحل؛ فهو في البداية الشاب الوسيم العائد من بريطانيا بعد وفاة والده، حتى حصد قدرًا كبيرًا من التعاطف الشعبي. وهو أيضًا الملك الذي يطلق لحيته، ويطلق عليه الجميع الملك الصالح. وهو أيضًا الملك البدين الذي يقضي صيفه في «المصايف الإيطالية»، خصوصًا في «كابري». وهو الملك الذي طلَّق زوجته الأولى فريدة، وتزوج الثانية التي أنجبت له وليًّا للعهد، ولكنها كانت نذير شؤم عليه وعلى عرش أجداده. وأنا أقول هنا إن فاروق كان يكره الإنجليز كراهية شديدة، خصوصًا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م. وكانت ميوله أقرب إلى الإيطاليين وربما الألمان، كما كان يعتز بجيش أجداده منذ أن بناه محمد علي باشا؛ مؤسس الحكم العلوي، والذي يرى الكثيرون أيضًا أنه باني مصر الحديثة.

إن فاروق كان ملكًا وطنيًّا في الإطار العام، ولكنه أيضًا كان فاسدًا بتصرفاته، خصوصًا في سنواته الأخيرة. وفي ظني أن أمه قد أساءت إليه بتصرفاتها مع رئيس الديوان بعد رحيل فؤاد، فضلًا عن قبولها تزويج ابنتها لرياض غالي عندما كان مرافقًا لرحلة ملكية في وجود الملكة الوالدة. وما زلت أتذكر مقالات الراحل الكبير لويس عوض في هذا السياق وهو يروي لقاءه بها في ستينيات القرن الماضي بالولايات المتحدة، وكيف أنها لفظت ابنها الوحيد بعد أن جرَّدها من ألقابها، وسحب منها ميزات الملكة السابقة، حتى إنها ماتت بعد أن تحولت إلى الكاثوليكية، وجرت مراسم دفنها في إحدى الكنائس بالولايات المتحدة الأمريكية. إنها مأساة أسرة مهدت لضياع العرش، وقهرت فاروق ابنًا وملكًا في آنٍ واحد.

لقد دفع فاروق ثمن أخطاء غيره، ورحل عن البلاد بإحدى وعشرين طلقة من مدفعية السواحل؛ تحيةً له، قبل أن يمخر به اليخت «محروسة» في طريقه إلى منفاه في إيطاليا، حيث وافته المنية عام ١٩٦٥م، وأسدل الستار على فاروق ملكًا شابًّا، يجلس على واحد من أقوى عروش الشرق، ثم ينتهي منفيًّا في البلد الذي أحبه واختاره، وأعني به إيطاليا؛ مرتع لَهْوه ومكان مغامراته. وفي النهاية، لا أكتم إحساسي بالإشفاق عليه، وشعوري أنه كان ضحية الظروف حوله أكثر من أن يكون الفساد أمرًا متأصلًا فيه. ولقد دُفن في القاهرة حيث يرقد إلى جانب آبائه وأجداده.



رحيل الملك فاروق عن مصر مع زوجته ناريمان
وبناته وولي عهده أحمد فؤاد الثاني، على متن
اليخت «محروسة» إلى منفاه في إيطاليا.

ولي العهد

من المهد إلى العرش

إيمان الخطيب

«هذا اليوم أسعد يوم في حياتي»

هذا ما قاله الملك فؤاد الأول لرجال حاشيته، عندما دخل الدكتور محمد شاهين باشا مكتب الملك فؤاد، في سراي عابدين، في تمام الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الأربعاء ١١ فبراير سنة ١٩٢٠م، ثم صاح: «ولد يا مولانا السلطان!».

صورة التهنئة الخطية للأمر الملكي الكريم الذي أصدره الملك فؤاد الى رئيس وزرائه ابتهاجاً بمولودة الفاروق

أسرع الملك فؤاد إلى غرفة الملكة نازلي لرؤية وريثه وولي عهده. وما إن وقع نظره عليه حتى قال: «ما شاء الله فليكن اسمه الفاروق... وأرجو أن يكون فالا حسنًا للبلاد، وأن يجعل الله عهده فارقًا بين مصر وبريطانيا». وقد اختار الملك فؤاد الأول هذا الاسم تيمنًا بلقب الخليفة عمر بن الخطاب «الفاروق». وأمر في الحال بألف جنيه ذهبًا إلى الدكتور محمد شاهين باشا الذي كان أول من حمل إليه هذه البشرى السارة. وأهدى لرئيس الديوان ساعة ثمينة كما أعطى بقية رجال الحاشية هدايا عظيمة؛ أما صغار الموظفين في القصر الملكي، فقد تقرر أن يُمنح كلٌ منهم راتب شهر كامل. كذلك تبرع الملك فؤاد بمبلغ من المال ليوزع على الفقراء والجمعيات الخيرية والملاجئ والمساجد، وأصدر أمرًا ملكيًا بالعفو عن المحكوم عليهم بعقوبات مدنية من المحاكم الأهلية، كما أصدر مجلس الوزراء قرارًا بإطلاق واحد وعشرين مدفعًا بالقاهرة والإسكندرية؛ احتفالًا بهذا الحدث السعيد. وقد مُنح أيضًا جميع الموظفين وطلبة المدارس إجازة على أن يكون هذا اليوم عيدًا رسميًا لمصر؛ فرفعت الأعلام على المصالح الحكومية ابتهاجًا بمولد ولي العهد.

نشأة وطفولة ملك

نشأ ولي العهد فاروق منذ طفولته وتربى على أحدث طرق التربية، واهتم الملك فؤاد الأول بتعليمه اهتمامًا كبيرًا؛ إذ كان حازمًا متشددًا لم ينسَ يومًا أنه سيصبح ملكًا. فأشرف على تعليمه بنفسه وجعله محاصرًا بدائرة من المتعاملين معه، تضم أمه وأخواته الأميرات بالإضافة إلى مربيتين؛ إحداهما أيرلندية، تحدث عنها الملك فاروق في مذكراته، التي نشرتها جريدة الأهرام



مرحلة الطفولة





المصرية فيما بعد في شكل حلقات أسبوعية، حيث قال: «هي أول امرأة أوروبية تركت أثرًا واضحًا في حياتي. فقد ملأت طفولتي بذكريات ناعمة، وغمرتني بفيض هائل من حنانها، وسحرتني بأغانيها الجميلة الهادئة التي كانت تشدو بها؛ لإدخال السرور والمرح إلى قلبي الصغير».

وعلى عكس المربية الإنجليزية الأخرى «تايلور» التي كانت صارمة جدًّا وقاسية في التعامل مع الأمير الصغير، ومتسلطة حتى إنها وضعته في عزلة تامة، وحرمته من اللعب مع أطفال في مثل سنه ما عدا شقيقاته، كما كانت تفرض عليه العقوبات عندما يخالف أوامرها. وللأسف، فقد شجع الملك فؤاد هذا السلوك بتشديد الرقابة على ولي عهده؛ ما كان له أثر عميق في شخصية الابن، انعكس منذ طفولته على بعض تصرفاته التي لازمته طوال حياته.

مدرسة فاروق

كان لا بد من الإعداد العلمي والرياضي للأمير الصغير، الذي سيرقى يومًا إلى التاج ويتربع على العرش. ولهذا كانت تربيته قبل السابعة من عمره تربية رياضية يتخللها تعليم القراءة والكتابة ومبادئ العلوم؛ فأتقن لعبة البولو، وركوب الخيل، والسباحة. واشتهر الأمير الطفل بين معلميه ومدربيه بذاكرته القوية وذكائه، وبراعته الفائقة، ونشاطه الممتاز. أما عن أوقات فراغه، فكان يقضي أوقات لعبه مع شقيقتيه الأميرة فوزية والأميرة فايزة، أو ممارسة هواية التصوير؛ إذ كان لديه آلة تصوير فوتوغرافية يصور بها المناظر الطبيعية التي يراها، بالإضافة إلى سيارته الصغيرة التي كان يقودها بنفسه في طرقات حدائق القصر.

وعندما بلغ من العمر ثماني سنوات، افتُتِحَت مدرسة الفاروق في شهر يوليو ١٩٢٨م بسراي المنتزه بالإسكندرية، ثم انتقلت فيما بعد إلى سراي القبة بالقاهرة؛ وبطبيعة الحال كان هو الطالب الوحيد فيها. وقد قرر الملك فؤاد أن يُوضع برنامج رسمي لدراسة ولي العهد، وبيان بالدروس التي كان يتلقاها وأسماء مدرسيها، والتي تتضمن: (اللغة العربية، والحساب، والعلوم، والجغرافيا والتاريخ، واللغة الفرنسية، واللغة الإنجليزية، والموسيقى، والتعليم العسكري، والألعاب الرياضية، والفنون الجميلة، وتاريخ الأمة المصرية).

وحرص الملك فؤاد بنفسه على تدريس تاريخ الأمة لولي عهده فاروق، فكان يجلس معه يقص عليه بطريقة مشوِّقة تاريخ مصر الإسلامية ومصر الحديثة، ويحدثه عن أسرة جده محمد علي. وقد خُصصت غرفة بالسراي الملكية للدراسة، فقد كان يبدأ يومه في الصباح الباكر بتمرينات رياضية، ثم تتناوب المواد الدراسية



فاروق يمسك زمام الجواد الذي تمتطيه شقيقته الأميرة فوزية، ويقف خلفه إبراهيم خيري باشا مدربه في ركوب الخيل.



ولي العهد فاروق يصطحب شقيقتيه الأميرتين فوزية وفايزة، ومربيتهم، في جولة بالقارب.

التصوير إحدى هواياته.

فاروق أثناء ممارسة بعض التدريبات الرياضية.

الطالب فاروق في مدرسته الخاصة بالقصر.



فاروق يتوسط شقيقاته الأميرات؛ من اليمين: الأميرة فايزة، والأميرة فايقة، والأميرة فوزية.

حتى المغرب. وكان يُعقد له امتحان في نصف السنة وآخر في نهاية العام الدراسي، ثم يُمنح عطلة دراسية في الصيف كبقية تلاميذ المدارس. وكانت ترفع تقارير شهرية إلى جلالة الملك فؤاد عن سير الدراسة للأمير الصغير.

الكشّاف الأعظم

مهمة المدرسة أن تعلم وتربي؛ تعلم بمناهجها وكتبها ومُدرسيها، وتُربي بأن تخلق في النشء الفضائل التي يتطلبها المجتمع من الشجاعة والإقدام وكيفية الاعتماد على النفس. وقد كانت الكشافة من خير الوسائل التي تعين على خلق هذه الفضائل. ولهذا اهتمت المدارس بتكوين فرق الكشافة، وتألفت جمعية للكشافة تضم تحت لوائها هذه الفرق. ولما كان لكل دولة أخذت بنظام الكشافة إمام لكشافتها من بين أفرادها، يطلق عليه «الكشاف الأعظم»، ويكون لهم قائدًا، وقدوة، ومثلًا أعلى يضعونه أمام أعينهم - فقد اختير الأمير فاروق قائدًا أعلى للكشافة. وكانت حفلة تنصيبه «كشافًا أعظم» في ملعب الجزيرة في ٢٦ إبريل ١٩٣٣م من أعظم الحفلات الرياضية التي شهدتها مصر؛ إذ اشترك فيها نحو خمسة عشر ألف كشاف، وأقسم فيها ولي العهد فاروق على مسمع منهم قَسَم الكشافة: «أعد بشرفي بأنني سأسعى جهدي لأن أقوم بما يجب عليَّ لله وللملكي وأمتي، وأن أساعد غيري في جميع الأحوال، وأن أعمل بقانون الكشافة».

وعقب هذا القسم استعرض جلالته جميع فرق الكشافة وكان يحييهم بتحيتهم الخاصة، ثم قدمت إليه كل فرقة شعارها وطوطمها، وهي تهتف بحياة الكشاف الأعظم. وظل فاروق محتفظًا في جناحه الخاص في قصر القبة بطوطم الكشافة المصرية المصنوع من الذهب الخالص، كما احتفظ بجميع شارات الفرق الكشفية المصرية.

أمير الصعيد

وحينما بلغ الأمير الثانية عشرة من عمره، حرص الملك فؤاد الأول على اصطحابه في بعض المناسبات، وإظهاره بمفرده في مناسبات أخرى؛ إذ ظهر ولي العهد فاروق في إبريل ١٩٣٢م بجوار أبيه في الحفلة الرسمية الخاصة بالمرشدات التي أقيمت بالنادي الأهلي. وبدأ ولي العهد يخرج إلى الحياة العامة، وأصبحت صوره تُنشر في الصحف والمجلات. وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٣م، صدر أمر ملكي بتلقيب فاروق الأول بلقب «أمير الصعيد». وقد ظن بعض الكُتاب أن الملك فؤاد الأول نهج في ذلك نهج ملوك أوروبا في العصر الحديث؛ إذ لقب بعضهم أولياء عهدهم بألقاب تشبه هذا اللقب، مثل اللقب الذي يُمنح لولي عهد بريطانيا وهو «أمير ويلز». ولكن الثابت في سجل التاريخ القديم أن ملوك مصر القديمة كانوا أسبق إلى هذا التقليد من ملوك أوروبا. ولا ريب أن الملك فؤاد الأول أراد بعد استقلال بلاده أن يحيي هذا التقليد الملكي الذي صار عليه الملوك في عهود مصر المستقلة.

وكان أول حفل يشهده أمير الصعيد نائبًا عن والده الملك فؤاد الأول، هو الحفل السنوي لسلاح الطيران البريطاني بمصر الجديدة في ٢٣ فبراير ١٩٣٤م، وكان أول عمل رسمي له؛ وقد نجح في أن يُظهر للحاضرين صورة ملك المستقبل؛ كما افتتح أيضًا مؤتمر البريد الدولي عام ١٩٣٤م.



الكشاف الأعظم

حفل المرشدات أول حفل رسمي يحضره الأمير
فاروق مع والده الملك فؤاد الأول.

فاروق يقود سيارته الخاصة في طرقات حدائق القصر.



في حفل سلاح الطيران بالقاهرة.

السفر إلى إنجلترا ومرحلة جديدة في حياته

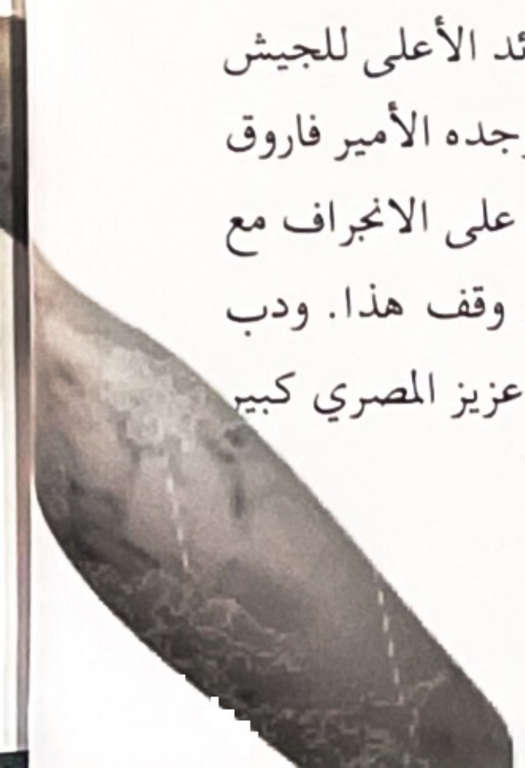
حاولت بريطانيا منذ البداية أن تُقصي أي اتجاه لفؤاد فيما يختص بإضفاء الأسلوب الإيطالي على تعليم فاروق. فسبق أن طلب المندوب السامي البريطاني «جورج لويد» من الملك فؤاد ضرورة إلحاق ولي العهد فاروق بمدرسة إنجليزية ليكمل تعليمه هناك بعد أن بلغ تسع سنوات، ولكن الملك فؤاد رفض؛ لأن ابنه ما زال صغيرًا على السفر. وعندما بلغ الأمير فاروق سن الرابعة عشرة، كرر السير «مايلز لامبسون» هذا الطلب على الملك فؤاد بضرورة سفر الأمير فاروق إلى بريطانيا، بل أصر على ذلك بشدة؛ رافضًا أي محاولة من الملك فؤاد لتأجيل سفره.

وبالفعل في ٦ أكتوبر ١٩٣٥م، تقرر سفر الأمير فاروق إلى لندن للالتحاق بكلية «ولوتش» الحربية، ورافقته بعثة الشرق التي تتألف من خمسة أعضاء: «أحمد حسنين باشا» رئيسًا للبعثة ولُقب برائد الأمير، و«عزيز علي المصري باشا» نائب رئيس البعثة وكبير المعلمين، و«عمر فتحي بك» حارسًا خاصًّا للأمير، والدكتور «عباس الكفراوي» طبيبًا خاصًّا للأمير، والأستاذ «صالح هاشم» أستاذ اللغة العربية. وأُعد للأمير في لندن في أثناء إقامته هناك قصر فخم كان يسكنه أمير ياباني؛ وهو قصر «كنري هاوس». ووصل لندن في ١٨ أكتوبر، واستُقبل استقبالًا رسميًّا. وبدأ فاروق مرحلة جديدة في حياته.

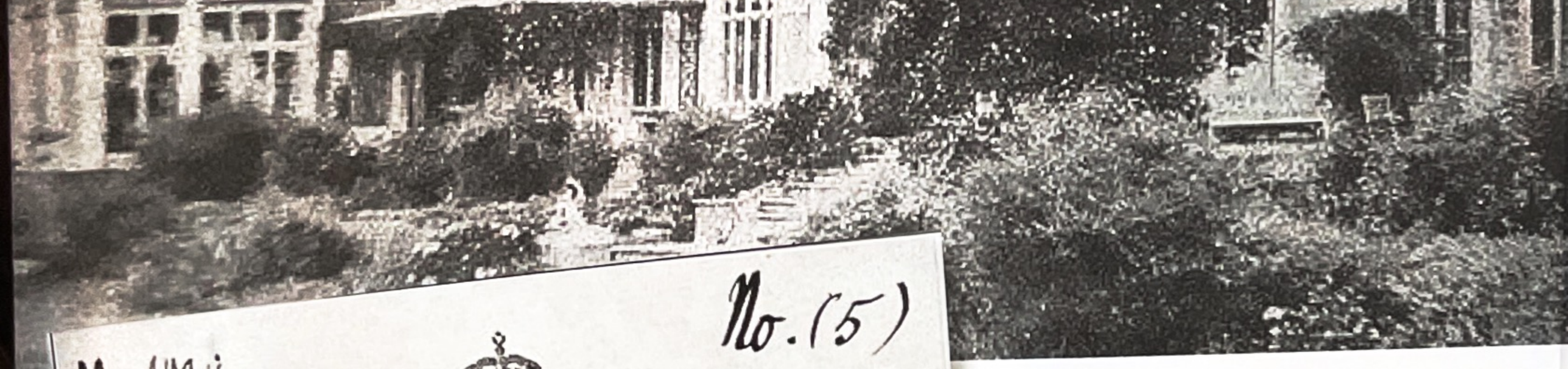
وعلى الرغم من أن كلية «ولوتش» لم تقبله طالبًا أساسيًّا فيها نظرًا لصغر سنه، التي لم تتعدَّ العام الثامن عشر، فقد سُمح له بزيارة الكلية، وتلقي دروسه خارجها على أيدي أساتذة منها، إلى أن تمضي السنتان، ويبلغ السن القانونية للالتحاق بها وينتظم بالدراسة. وفي أثناء وجود الأمير فاروق في بريطانيا حضر مناسبة رسمية وحيدة، وهي تشييع جنازة الملك «جورج الخامس» في ٢٨ يناير ١٩٣٦م، نيابة عن والده الملك فؤاد الأول.

بدأ الأمير فاروق ينخرط في المجتمع الإنجليزي الغربي، ويحتك بعناصره. وبحكم ظروف نشأته الصارمة، زادت رغبته في التحرر من القيود. وبذلك نجحت الخطة التي وضعتها السياسة البريطانية في أن تحتضن ولي العهد، وتؤثر فيه ليصبح لديه الانتماء إلى هذا الوطن، ومن ثم يصبح سهل الانقياد، وسلسًا في اتباع المشورة البريطانية.

وبالطبع كان هناك الجانب السيئ لهذا المجتمع الغربي المفتوح؛ فسرعان ما أحس فاروق بهذا التغير والشعور بالانطلاق، واتبع سلوكًا أبعده إلى حد بعيد عن الهدف الأساسي للرحلة. والذي ساعده على ذلك أحمد حسنين باشا، الذي خطط بدقة ليستحوذ على قلب ولي العهد حتى يحقق أطماعه مستقبلًا؛ فكان يصحبه إلى الأماكن الخاصة ليلًا. وكان عزيز المصري يدرك أبعاد تخطيط مرافقة أحمد حسنين باشا، فحاول في بداية الأمر أن يوقف ذلك، ويُذكِّر فاروق بأنه سيكون القائد الأعلى للجيش المصري فيما بعد. ولكن أمام التسيُّب الذي وجده الأمير فاروق من رائده وحارسه اللذين تعاونا على تشجيعه على الانجراف مع التيار الأوروبي، لم يتمكن عزيز المصري من وقف هذا. ودب الخلاف في صفوف البعثة المرافقة للأمير، وثار عزيز المصري كبير



قصر «كنري هاوس» الذي أقام فيه فاروق في لندن.



No. (5)

Kenry House,
Kingston Hill.
1 XII 35

Dear Mamma,

I have not yet receive
in answer of my other
How are you. Not to
my dear? Are you happy
Koubbeh & the girls, are
pleased to be at Koubbeh? I a
glad to hear darling, that papa was
not too tired after the journey. I
hope you felt the same. Is there any-
body worrying you at home & is eve

you & the gir
ness,
ing & obedient
Farouk

صورة خطاب أرسله فاروق للملكة نازلي (والدته) أثناء سفره للدراسة في بريطانيا.



الملك فاروق يذيع بيانًا للشعب.

المعلمين على رائد البعثة أحمد حسنين باشا، واتهمه بإفساد الأمير. وقرر أن ينسحب من الميدان والعودة إلى مصر؛ تاركًا الأمير لرائده وحارسه. وقد سجل هذه الأحداث في تقارير ليرفع الأمر إلى الملك فؤاد.

عودة فاروق إلى مصر واعتلاء العرش

وفي أثناء فترة غياب ولي العهد فاروق بلندن، قد اشتد المرض على الملك فؤاد الأول. وفي ٢٨ إبريل ١٩٣٦م، لفظ فؤاد أنفاسه الأخيرة، وتلقى فاروق هذا الخبر بحزن شديد؛ فتقرر أن يغادر لندن للعودة إلى مصر في ٣٠ إبريل ١٩٣٦م، على متن الباخرة فيسروي أوف إنديا The Viceroy of India، التي رست في ميناء الإسكندرية يوم ٥ مايو ١٩٣٦م. وقد استقبل الشعب المصري الملك الشاب استقبالًا رائعًا.

وبوفاة الملك فؤاد انطوت صفحة هامة في تاريخ مصر الحديث، لتبدأ بعدها صفحة جديدة من صفحات تاريخ أسرة محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية. فقد نُصب فاروق ملكًا على البلاد خلفًا لوالده الملك فؤاد الأول؛ وذلك وفقًا لنظام توارث عرش المملكة المصرية في بيت محمد علي؛ الذي وضعه الملك فؤاد بنفسه بالاتفاق مع بريطانيا.

ولكون فاروق قاصرًا ولمّا يبلغ بعدُ السن القانونية لتولي العرش آنذاك وهي الثامنة عشرة، فقد شُكّل مجلس وصاية برئاسة ابن عمه الأمير محمد علي (الذي أصبح وليًا للعهد بعد تولي فاروق عرش مصر) ابن الخديوي توفيق شقيق الملك فؤاد الأول - وكان سبب اختياره هو من بين أمراء الأسرة العلوية، أنه كان أكبر الأمراء سنًّا - وعضوية محمد شريف صبري باشا شقيق الملكة نازلي، وعزيز عزت باشا وزير الخارجية في ذلك الوقت. واستمرت مدة الوصاية ما يقارب سنة وثلاثة أشهر؛ إذ إن والدته الملكة نازلي خافت أن يطمع الأمير محمد علي في الحكم ويأخذه لنفسه، فاستفتت الشيخ المراغي شيخ الأزهر آنذاك بأن يحسب عمر فاروق بالتاريخ الهجري؛ فأدى ذلك إلى أن يتوج فاروق ملكًا رسميًا بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٧م تحت قبة البرلمان المصري في احتفال مجيد.



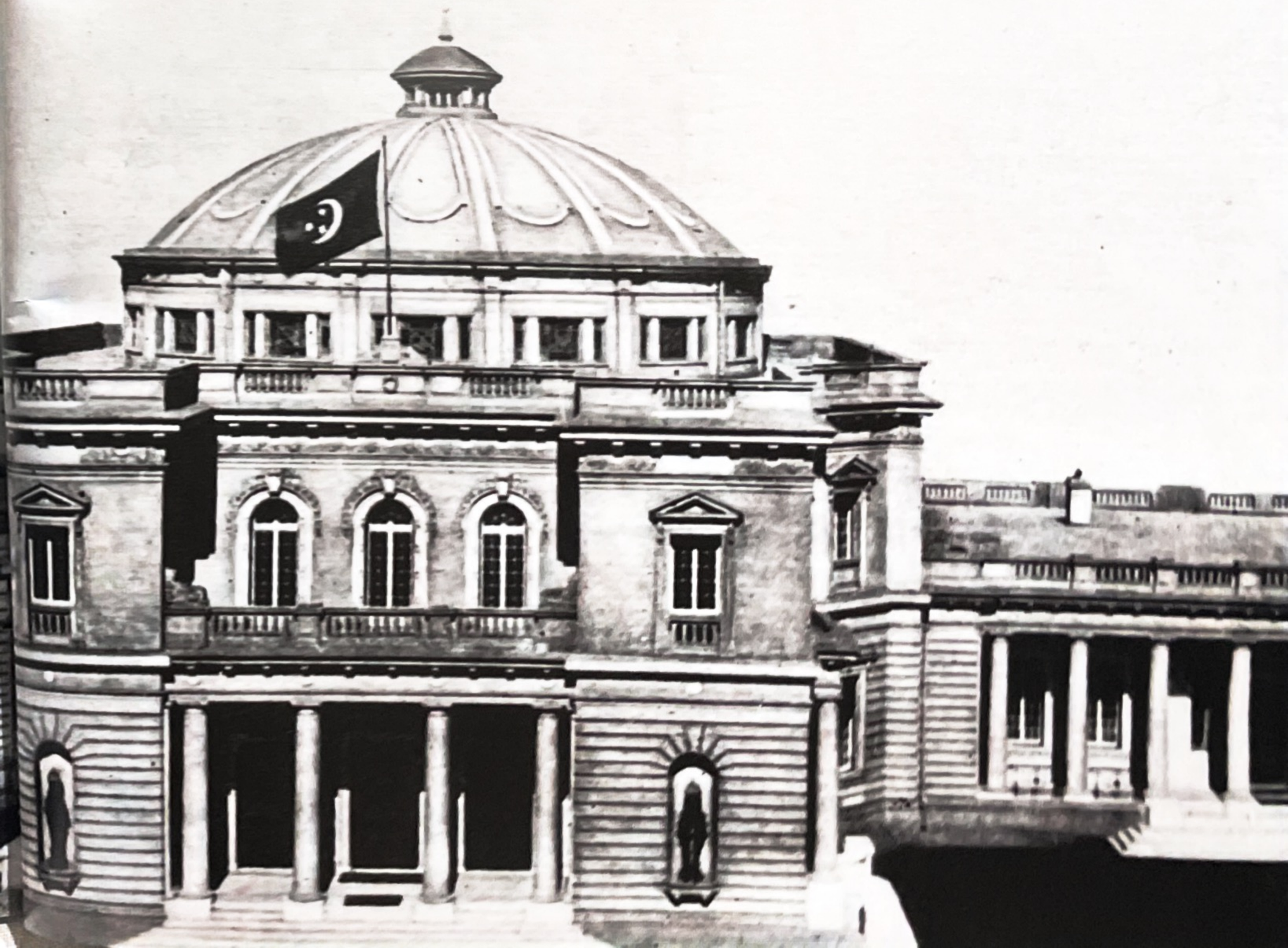
فاروق بصحبة أحمد حسنين باشا في إحدى المناسبات في لندن.



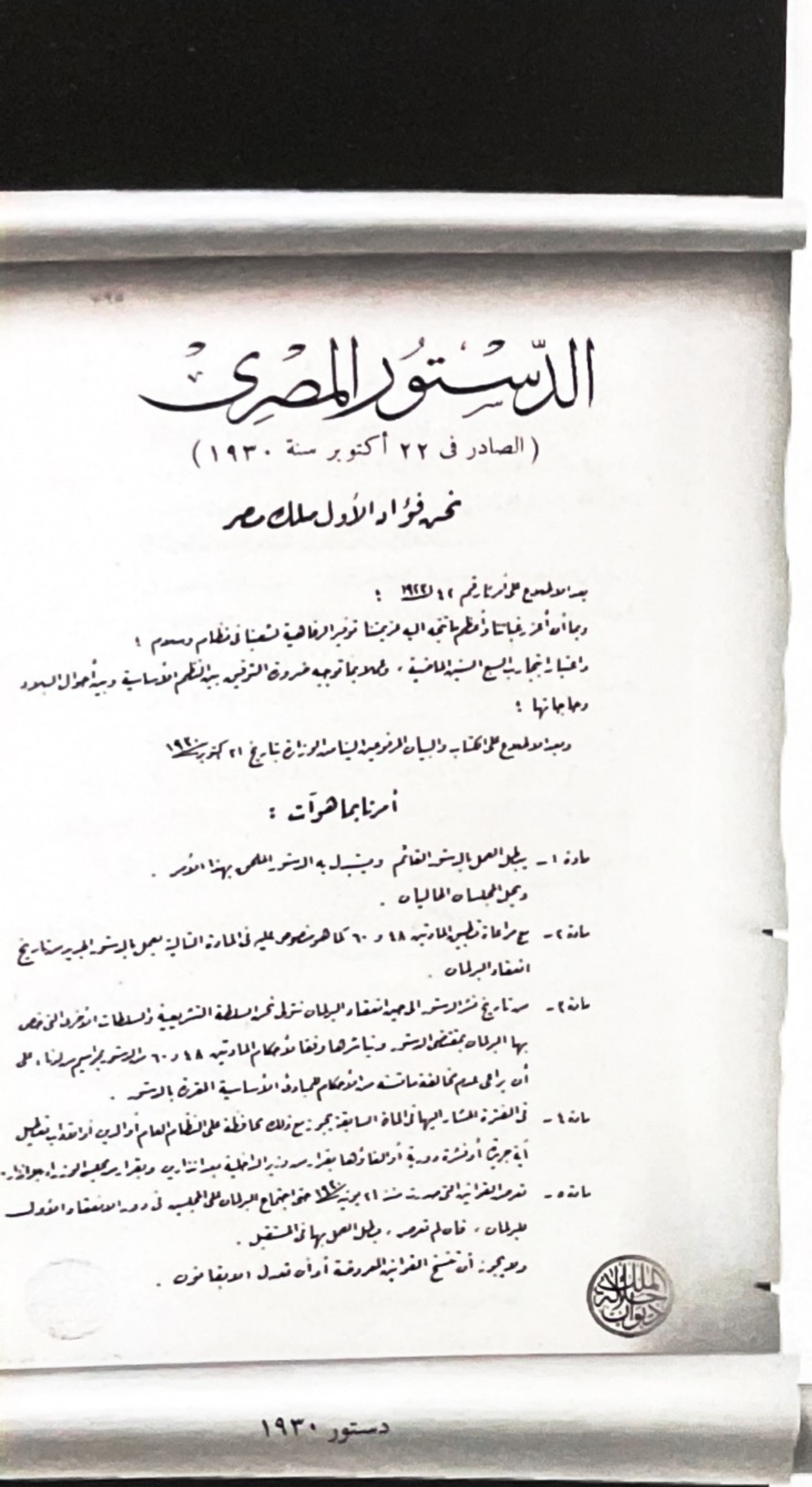
الملك فاروق يحيي الجماهير التي كانت في استقباله.

البرلمان المصري في عهد الملك فاروق

د. محمود عزت



سر من أسرار مكانة مصر التي وصفها الدكتور جمال حمدان بـ«العبقرية» ناتج عن حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي تحوَّل بدوره إلى دور سياسي وتميُّز ثقافي؛ بحُكم ما أنشأه من حكومة مركزية هي أقدم الحكومات في العالم. والملاحَظ أن هذا الشكل من الحكومة ظلّ غالبًا على وضع مصر، سواء كانت دولة مستقلة أو بلدًا واقعًا تحت الاحتلال. فقد غلبت مصر أي محاولة لإخضاعها، ونجحت في تمصير الغالبين، فأصبح لليونان دولة في مصر، هي دولة البطالمة، وخرج من عباءة دولة الخلافة الإسلامية مجموعة من الدول المصرية، بعضها كان تابعًا بدرجة أو بأخرى للدولة الأم، والبعض الآخر كان قائمًا بذاته، مثل دولة الفاطميين أو الأيوبيين أو المماليك. وقد عجَزت الدولة العثمانية التي جاءت جيوشها إلى مصر عام ١٥١٧م أن تفعل بها ما فعلته في سائر البلدان العربية المشرقية التي وقعت تحت حكمها المباشر، بتقسيمها مجموعة من الباشويات أو السناجق أو الألوية؛ فقد ظلّت مصر كبرى ولايات الدولة. وهذا يأخذنا قبيل تولي فاروق عرش مصر وفي عهد والده الملك فؤاد الأول، عندما جاء الأمر الملكي في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠م بإلغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلسي النواب والشيوخ، وإعلان دستور جديد هو دستور ١٩٣٠؛ وكانت تلك هي الخطوة الأخيرة في مسلسل الانقلابات ضد دستور ١٩٢٣.



الدستور المصري

(الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ :

وبما أنه أصبح غايتنا وأعظم ما نتجه اليه عزيمتنا توفير الراحة لشعبنا ونظام وسعادته ؛

وإعلاء لواء الحرية والمساواة بين المصريين ، وتحقيقا لما توجبه ضرورة التوفيق بين النظم الأساسية وبين أحوال البلاد

وحاجاتها :

وبعد الاطلاع على الكتاب والبيان المرفقين بالمرسوم المؤرخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يعمل بالدستور القائم ويعمل به الدستور الملحق بهذا الأمر .

ويعمل بمجلسي النواب والشيوخ .

مادة ٢ - مع مراعاة ما نص عليه في المادتين ٤٨ و ٦٠ كما هو منصوص عليه في المادة الثانية يعمل بالدستور الجديد من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ٣ - من تاريخ نشر الدستور الجديد لانعقاد البرلمان تتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات التي تؤول الى من يقوم بها البرلمان بمقتضى الدستور ونباشر لهذا الغرض أحكام المادتين ٤٨ و ٦٠ من الدستور الجديد ، على أن يراعى في عدم مخالفة ما تنشئه من الأحكام لمبادئ الأساسية المقررة بالدستور .

مادة ٤ - في الفترة السابقة على انعقاد البرلمان يجوز مع ذلك لنحن المحافظة على النظام العام أن نتخذ بقانون أية جزئية أو فرعية أو تكميلية لما يقرره الدستور الجديد وبقرار منا يحدد الموعد الذي يعمل فيه بهذه الجزئية أو الفرعية أو التكميلية .

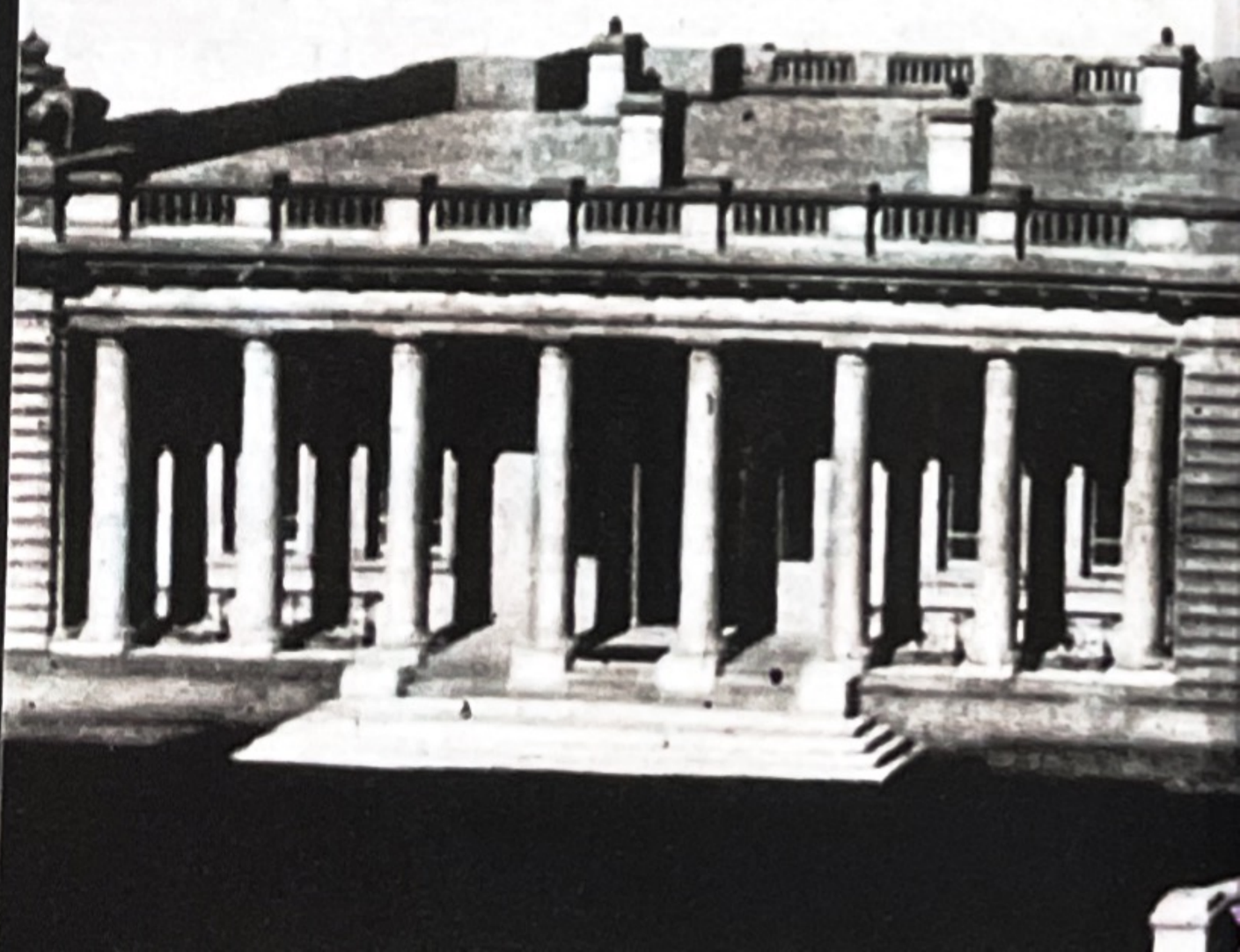
مادة ٥ - تعرض القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونية سنة ١٩٢٣ حتى اجتماع البرلمان على المجلس في دور الانعقاد الأول للبرلمان ، فما لم تعرض ، يعمل بها في المستقبل .

ويجوز أن تعرض القوانين المعروضة أو التي تعدل أو يقترح

دستور ١٩٣٠

جاء دستور ١٩٣٠ مقويًا للسلطة التنفيذية في جميع الأمور وذلك من خلال إضعافه لسلطة البرلمان بشكل يؤدي إلى سيطر الملك على مقاليد الأمور. وقد اتضح ذلك من خلال إنقاص مد دور الانعقاد البرلماني إلى خمسة شهور بدلًا من ستة، وحرما البرلمان من حق اقتراح القوانين المالية، وإجازته للملك بإطالة مد تعطيل البرلمان إلى سبعة شهور، فضلًا عن تقييد سلطة البرلما في سحب الثقة من الوزارة. كانت تلك هي أبرز معالم دستو ١٩٣٠ من حرص على تقوية الهيئة التنفيذية على حساب الهيئ التشريعية بمجلسيها الشيوخ والنواب.

وصدر الأمر الملكي في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م بإلغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلسي النواب والشيوخ، وإعلان دستور جديد هو دستو ١٩٣٠. وقد تناول الفصل الثالث من الباب الثالث من دستو ١٩٣٠ البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب؛ فاختص الفرع الأول بمجلس الشيوخ، والفرع الثاني بمجلس النواب، والفرع الثالث بأحكام عامة للمجلسين.



وبعد إدراك الأحزاب المصرية ضرورة الوحدة من أجل مواجهة الضغوط البريطانية وكل مساعي القضاء على الحياة الدستورية المصرية، تألفت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٣٥م من حزب الوفد المصري، والحزب الوطني، وحزب الأحرار الدستوريين، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد؛ وهي كل الأحزاب القائمة في ذلك الوقت. ووافقت تلك الأحزاب على وضع كتاب الجبهة الوطنية لرفعه باسم الجبهة للملك بإعادة دستور ١٩٢٣. وقد رفعت الجبهة الوطنية كتابها إلى الملك في يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥م، فاستجاب تحت الضغوط الشعبية في اليوم نفسه إلى طلب الجبهة الوطنية، وأصدر يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥م أمرًا ملكيًّا بأن النظام الدستوري للمملكة المصرية هو النظام الذي تقرر بالأمر رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٣م، أي عودة دستور ١٩٢٣.

وفي ٢٦ مارس ١٩٣٦م صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ. غير أنه بعد أيام قليلة، وفي يوم الثلاثاء ٢٨ إبريل ١٩٣٦م توفي الملك فؤاد الأول عن عمر يناهز ٦٨ سنة، وفي يوم الأربعاء ٦ مايو ١٩٣٦م جلس الملك فاروق الأول على عرش مصر.

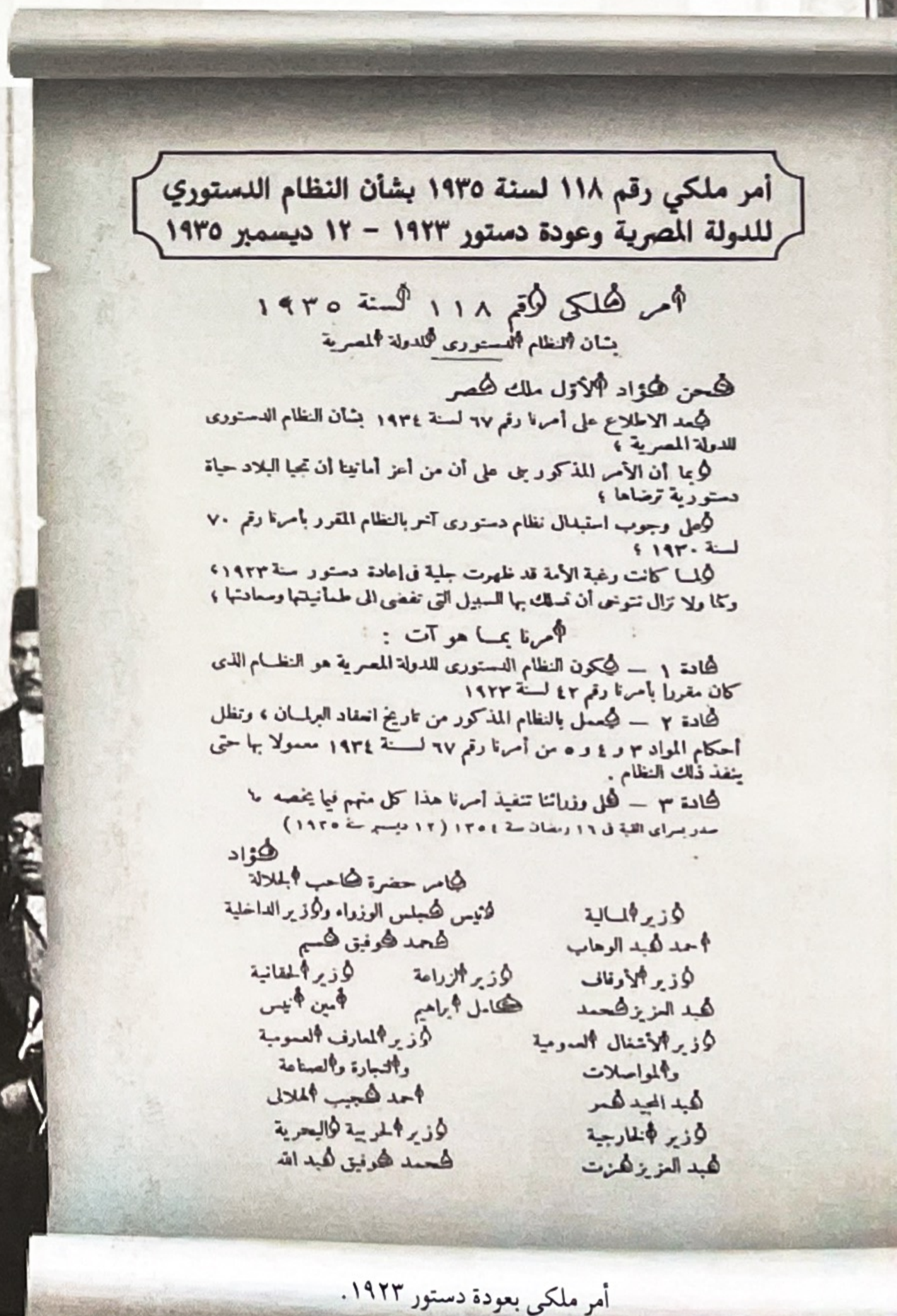
افتتاح البرلمان في عهد الملك فاروق بعد عودة العمل بدستور ١٩٢٣

بعد أن جرت الانتخابات حرة لم تتدخل فيها الحكومة، وتركت الناخبين أحرارًا في الانتخابات، افتتح البرلمان يوم السبت ٢٣ مايو ١٩٣٦م، وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح، وألقى مصطفى النحاس خطبة العرش بعد أن تولى رئاسة الوزارة خلفًا لعلي ماهر باشا.

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا، وعُيّن محمد توفيق نسيم باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول التعيين؛ لأنه استاء من تجاوز البرلمان لشخصه في تعيين الأوصياء على العرش برغم اختيار الملك فؤاد له في وثيقة الوصاية، فعَدَّ استبعاده إهانة شخصية له؛ ولهذا عُيِّن الأستاذ محمود بسيوني رئيسًا للمجلس، ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان.



الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصري بحضور الملك فاروق الأول، ومصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء.



أمر ملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية وعودة دستور ١٩٢٣ - ١٢ ديسمبر ١٩٣٥

أمر ملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية ؛

وبما أن الأمر المذكور ينص على أن من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها ؛

وعلى وجوب استبدال نظام دستوري آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ؛

وكنا ولا نزال نتوخى أن نسلك بها السبيل التي تفضي الى طمأنينتها وسعادتها ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقررا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

مادة ٢ — يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان ، وتظل أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ معمولا بها حتى ينفذ ذلك النظام .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ؛

صدر بسراي القبة في ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير المالية — أحمد عبد الوهاب

وزير الزراعة — وزير الحقانية

وزير الأوقاف — كامل إبراهيم — أمين يسن

عبد العزيز محمد

وزير المعارف العمومية والتجارة والصناعة

وزير الأشغال العمومية والمواصلات

أحمد نجيب الهلالي

عبد المجيد عمر

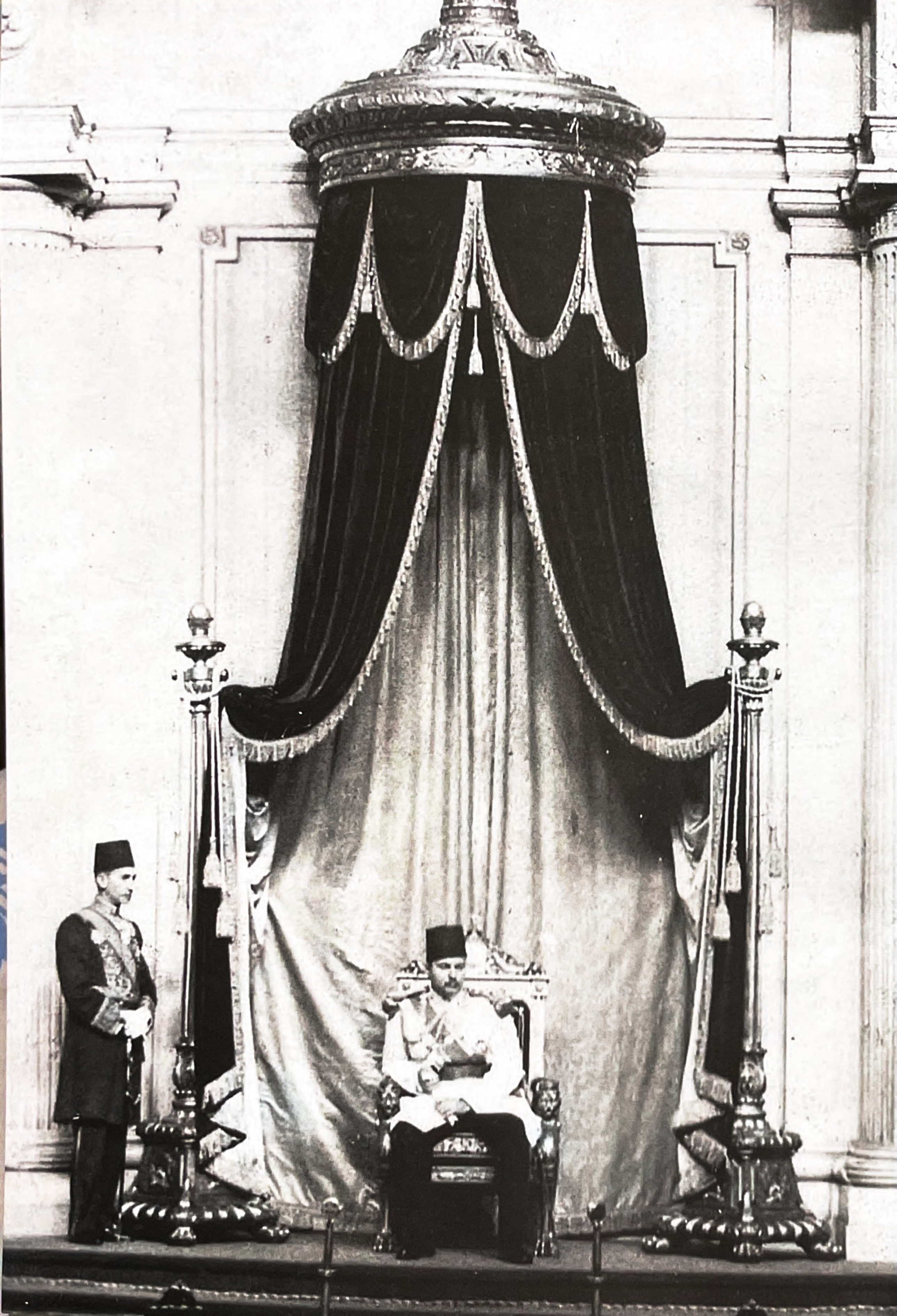
وزير الحربية والبحرية

وزير الخارجية

محمد توفيق عبد الله

عبد العزيز فهمي

أمر ملكي بعودة دستور ١٩٢٣.



الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ.



وكان من أهم أعمال البرلمان في عهد وزارة النحاس الثالثة إقرار قانون بنقل رفات سعد زغلول إلى الضريح الذي بُنيَ له، وتخصيص هذا الضريح له ولحرمه، كما زيدت المكافأة البرلمانية من ثلاثين جنيهًا إلى أربعين جنيهًا، مع استمرار عدم جواز الحجز عليها.

وفي ٢ نوفمبر ١٩٣٦م دُعيَ البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادي للنظر في مشروع القانون بالموافقة على معاهدة ١٩٣٦. وقد وافق مجلس الشيوخ على هذا المشروع بجلسة ١٨ نوفمبر ١٩٣٦م بأغلبية ١٠٩ أصوات، ومعارضة سبعة أصوات.

واستمرت الوزارة النحاسية الثالثة حتى أُقيلَت في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، ليتولى بعدها محمد محمود، ويتفق مع الملك فاروق على حل مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية. وتجرى أول انتخابات تُزَوَّر بشكل علني، حتى إن قطبي الوفد الكبيرين مصطفى النحاس ومكرم عبيد قد فشلا في دخول المجلس الذي تشكّل من الأحزاب المعادية للوفد والمتحالفة مع القصر؛ الأحرار الدستوريين، والسعديين، والاتحاد الشعبي، وأخيرًا بعض النواب من الحزب الوطني القديم.

وشبّت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩م، وكان البرلمان في عطلته الصيفية حينئذٍ. فأصدرت الوزارة أثناء عطلة البرلمان عدة تشريعات اقتضتها حالة الحرب؛ وقد أقرها مجلس النواب ثم مجلس الشيوخ بعد افتتاح دورته الجديدة. وتلك التشريعات هي:

- قانون بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات فيما يتعلق بمعاقبة من ينشر بيانات خاصة بالدفاع الوطني، كان يجب أن تبقى سرية أو حظرت الحكومة إفشاءها.
- مد ميعاد وقف البيوع الجبرية حتى ٣١ ديسمبر ١٩٣٩م؛ تفاديًا للضائقة المالية.
- قانون خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين.
- قانون خاص بالتدابير الاستثنائية التي تُتخذ لتأمين سلامة البلاد.
- قانون بإعفاء ضباط الصف وعساكر مصلحة الحدود من الخدمة العسكرية إذا تطوعوا للخدمة فيها مدة عشر سنوات على الأقل.
- قانون بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية.
- قانون بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع.
- قانون بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية.
- قانون بإنشاء الجيش المرابط.

واجتمع البرلمان في دورته العادية يوم السبت ١٨ نوفمبر ١٩٣٩م. وحضر الملك فاروق جلسة الافتتاح، ورأسها محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ. وتلا علي ماهر رئيس الوزارة وقتها خطبة العرش. وكان من أبرز نقاطها أن الدولة الحليفة بريطانيا ستلقى من مصر كل معونة ممكنة في الحرب العالمية، وأن مصر قد رأت في محالفتها لبريطانيا سببًا يدعم السلم ويقوي أركانه في الشرق.



حسين سري باشا

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

كانت وزارة حسين سري باشا خليفة لوزارة علي ماهر باشا. وفي يوم السبت ١٥ نوفمبر ١٩٤١م اجتمع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ في الدورة السابعة عشرة برئاسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وبحضور الملك فاروق. وكانت آخر جلسة في هذا الدور يوم الثلاثاء ٤ فبراير ١٩٤٢م وهو يوم حادث ٤ فبراير، الذي حاصرت فيه الدبابات الإنجليزية وبعض الضباط الإنجليز المسلحين وبحضور السفير البريطاني وقائد القوات البريطانية في مصر القصر الملكي؛ مطالبين الملك بتكليف مصطفى النحاس باشا بالوزارة. وذلك لعدم استجابة حسين سري باشا لمطالب الإنجليز بوضع حد للمظاهرات التي قامت في القاهرة بسبب أزمة الخبز وهتاف المصريين بسقوط بريطانيا والهتاف للألمان وروميل. وكان حادث ٤ فبراير بمنزلة ضربة قوية هزت عرش مصر. وكان الغرض منها إذلال الملك فاروق، ومن ناحية أخرى كسب تأييد الأغلبية الوفدية التي كانت تسعى لتولي الحكم بكل الطرق الممكنة.

وبالفعل صدر المرسوم الملكي يوم الجمعة ٦ فبراير ١٩٤٢م بتأليف وزارة النحاس باشا الخامسة. واستصدرت الوزارة مرسومًا بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة؛ وقد قاطع الانتخابات الأحرار الدستوريون والسعديون.

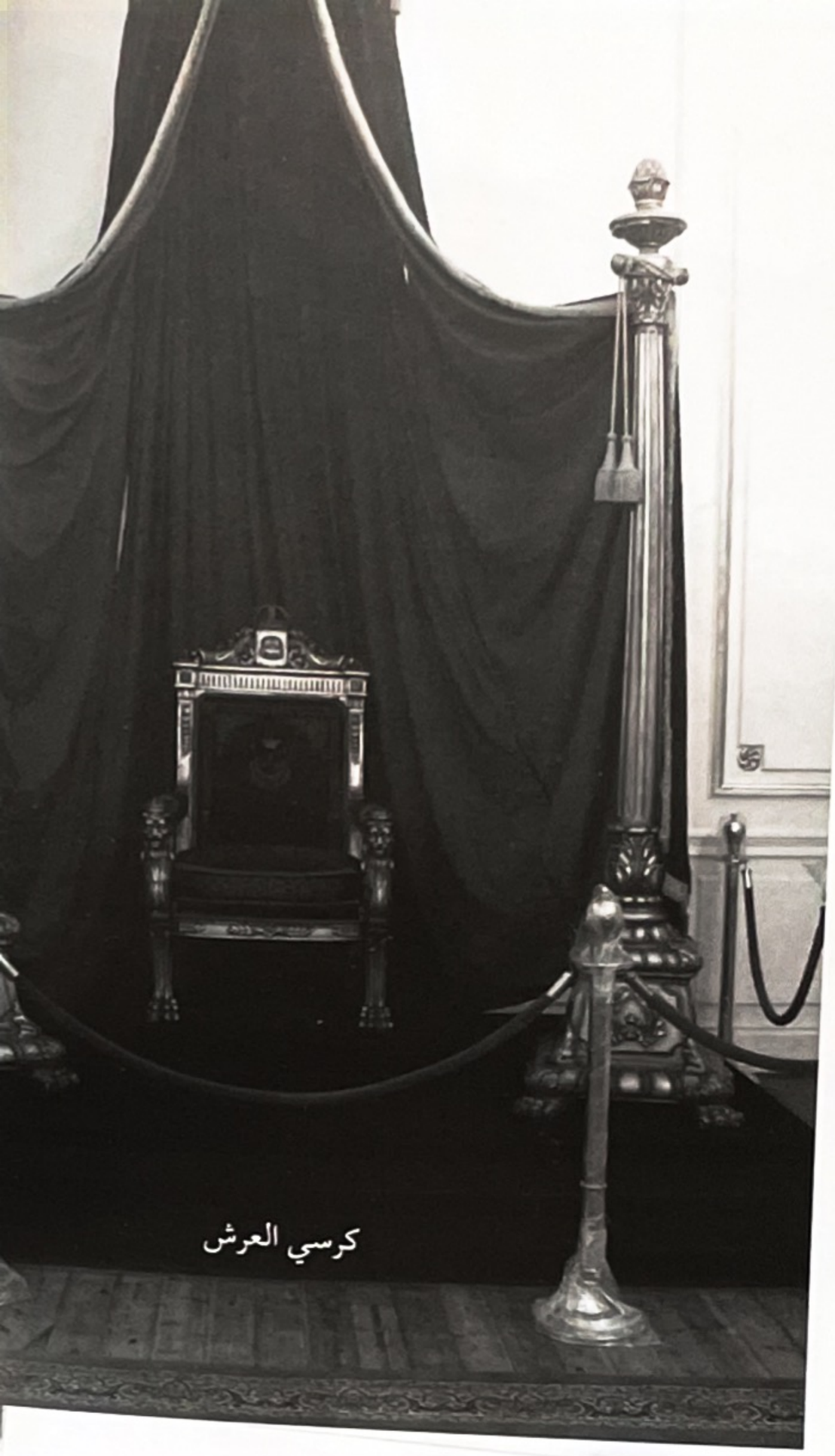


الملك فاروق ومحمد محمود باشا.

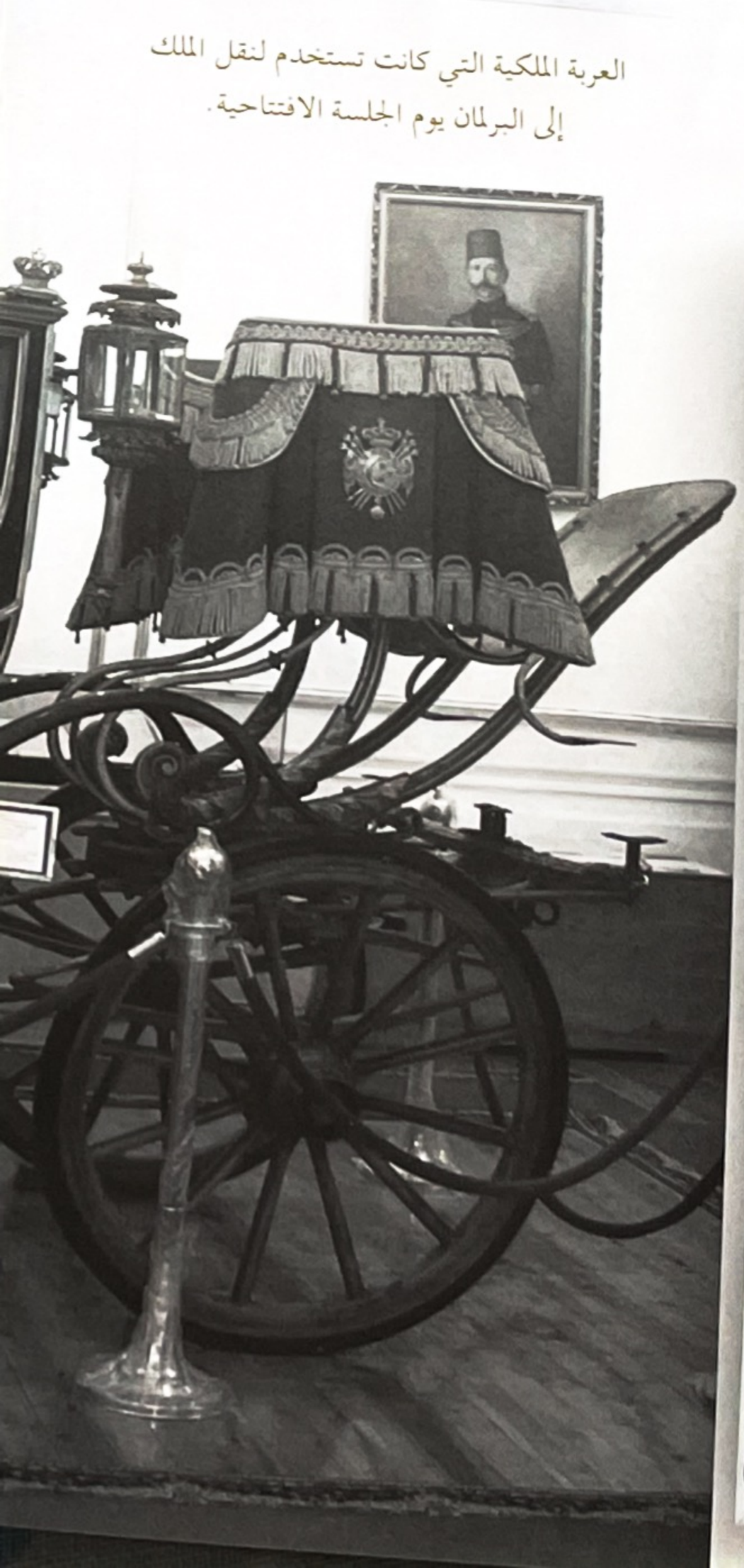
وكذلك أُجريت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ، وأسفرت أيضًا عن أغلبية وفدية كبرى. واستصدرت الوزارة مرسومًا في ٢٢ فبراير ١٩٤٢م بإلغاء مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١م، الصادر في عهد وزارة حسين سري فيما يخص تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفًا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة. وأسقط المرسوم الجديد عضوية هؤلاء الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان يجب أن لا يحدث إلا بعد إجراء الانتخابات في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في التجديد النصفي. وافتتح البرلمان يوم الاثنين ٣٠ مارس ١٩٤٢م، وكان يرأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ. وتلا النحاس خطبة العرش، وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعة نائب طنطا رئيسًا له. وفي مايو ١٩٤٢م عُيّن علي زكي العرابي رئيسًا لمجلس الشيوخ بعد انتهاء مدة محمد محمود خليل.

برلمان ١٩٤٤ أطول البرلمانات عمرًا في ظل دستور ١٩٢٣

بعد إقالة حكومة النحاس صدر المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد ماهر في ٩ أكتوبر ١٩٤٤م. وكانت وزارة أحمد ماهر مؤلفة من الأحزاب غير الوفدية؛ وهي الهيئة السعدية، والأحرار الدستوريون، والكتلة الوفدية، والحزب الوطني.



كرسي العرش



العربة الملكية التي كانت تستخدم لنقل الملك إلى البرلمان يوم الجلسة الافتتاحية.



محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ.

وكان أول عمل لوزارة أحمد ماهر حل مجلس النواب القائم في يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٤م، والدعوة إلى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير ١٩٤٥م، ثم عدّل ميعاد الانتخابات إلى يوم الاثنين ٨ يناير. وكان حل البرلمان بمنزلة ضربة للوفد؛ إذ كان معظمه من الوفديين الذين انتخبوا في عهد وزارة مصطفى النحاس الخامسة.

كذلك استصدرت الوزارة مرسومًا في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٤م ببطلان مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٤٢م الذي صدر في عهد وزارة النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ، التي صدرت في عهد وزارة حسين سري سنة ١٩٤١م، وقضى مرسوم أحمد ماهر بإعادة هؤلاء الشيوخ لمباشرة أعمالهم بالمجلس، وزوال عضوية الذين عينوا بمرسوم وزارة النحاس، وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة.

واجتمع البرلمان الجديد يوم الخميس ١٨ يناير ١٩٤٥م برئاسة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ. وحضر الملك فاروق الافتتاح، وتلا الدكتور أحمد ماهر خطبة العرش. واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه، وانتخب الأستاذ حامد جودة رئيسًا له.

مرسوم بتأليف وزارة مصطفى النحاس باشا.

مرسوم
بتأليف الوزارة

١٢٢

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور،
وعلى الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩،
وعلى امرنا رقم ٦ الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢،
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت :

(المادة الاولى)

عين :

مصطفى النحاس باشا	وزيرا للداخلية والخارجية
عثمان محرم باشا	وزيرا للاشغال العمومية
مكرم عبيد باشا	وزيرا للمالية
احمد نجيب الهلالى بك	وزيرا للمعارف العمومية
احمد حمدى سيف النصر باشا	وزيرا للدفاع الوطنى
عبد السلام فهمى محمد جمعه باشا	وزيرا للزراعة
على زكى العرابى باشا	وزيرا للمواصلات
الاستاذ محمد صبرى ابوعلم	وزيرا للعدل
الاستاذ عبد الفتاح الطويل	وزيرا للصحة العمومية
على حسين باشا	وزيرا للاوقاف
مكرم صدقى بك	وزيرا للتجارة والصناعة

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

صدر بقصر عابدين فى ٢٠ محرم سنة ١٣٦١ (٦ فبراير سنة ١٩٤٢)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(مصطفى النحاس)

نمرة ١٤٠ـ٣/ ٣٧

مرسل الى وزارة المالية للاحاطة ،،

رئيس مجلس الوزراء



مناقشات مجلس النواب لميثاق جامعة الدول العربية

بعد توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥م، عُرض الميثاق على مجلس النواب، فأحاله إلى لجنة الشئون الخارجية لدراسته وكتابة تقرير عنه. وعُرض التقرير في جلسة ٢ إبريل ١٩٤٥م. ورأت اللجنة أن فكرة الوحدة وليدة الصلات العديدة التي تربط الشعوب العربية. وأن الميثاق أولى ثمرات الكفاح العربي نحو الوحدة، وأنه يستجيب لرغبة الرأي العام في جميع الأقطار العربية. ودعت اللجنة المجلس للموافقة عليه بإجماع الآراء. وقد بدأ المناقشة في مجلس النواب النائب عبد العزيز الصوفاني، حيث أشار إلى أن أمر الميثاق لا يتعلّق بمصر فحسب، إنه كل لا يتجزّأ، فإما أن يُقبَل كله أو يرفَض كله؛ ثم رحَّب به وأبدى عدة ملاحظات فيما يخص المواد الأولى والسادسة والتاسعة والسابعة عشرة. وبعد عدة مناقشات ساخنة من قِبَل الأعضاء تمت الموافقة على الميثاق.

إعلان مصر الحرب ومقتل الدكتور أحمد ماهر في البهو الفرعوني سنة ١٩٤٥م

في مساء يوم السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥م كان البرلمان مجتمعًا لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيدًا لاشتراك مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى الأمم المتحدة. وكانت وزارة الدكتور أحمد ماهر باشا قد أعدّت بيانًا وافقت فيه على إعلان الحرب.

وبعد إلقاء الدكتور أحمد ماهر باشا هذا البيان في مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لكي يدلي بالبيان فيه، وفي أثناء اجتيازه للبهو الفرعوني الذي يفصل المجلسين، أطلق عليه محامٍ شابٌّ اسمه محمود العيسوي الرصاص، فأصابه إصابة قاتلة أودت بحياته.

وبعد مقتل الدكتور أحمد ماهر باشا، أُلِّفَت وزارة محمود فهمي النقراشي الأولى في اليوم نفسه من وزراء حكومة أحمد ماهر باشا دون تغيير أي منهم. واجتمع البرلمان يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥م بمجلسيه النواب والشيوخ في جلسة سرية، نوقشت فيها سياسة الحكومة في إعلان الحرب على ألمانيا واليابان. فأقر المجلسان قيام الحرب الدفاعية ضد ألمانيا واليابان، واستصدرا مرسومًا ملكيًّا في اليوم نفسه باعتبار المملكة المصرية في حالة حرب مع الرايخ الألماني وإمبراطورية اليابان.

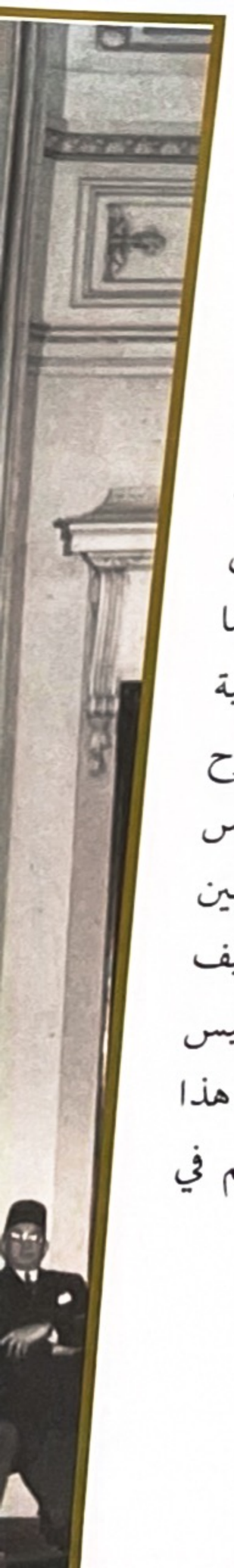
حرب فلسطين وموافقة البرلمان على إعلان الأحكام العرفية

بعد صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧م بتقسيم فلسطين، أعلنت بريطانيا أنها ستنهي انتدابها على فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م. وقد اتفقت الدول العربية على دخول فلسطين بجيوشها فور خروج بريطانيا منها وإخراج اليهود منها. وفي يوم ١٣ مايو ١٩٤٨م صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية ابتداءً من يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م، وعُين محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة حاكمًا عسكريًّا. وقد صدر هذا المرسوم بمناسبة حرب فلسطين. ولما كان القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٣م الخاص بنظام الأحكام العرفية لا يجيز إعلان هذه الأحكام في مثل هذه الحالة، أصدرت وزارة النقراشي بعد موافقة البرلمان بمجلسيه قانونًا جديدًا رقم (٧٣) لسنة ١٩٤٨م، بإضافة حالة جديدة يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية؛ وهي حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية، وضمان تموينها، وحماية طرق مواصلاتها، وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها والأعمال العسكرية التي تقوم بها خارج المملكة المصرية.

وزارة النحاس الجديدة والاعتداء على الدستور والرقابة البرلمانية

في يوم ١٢ يناير ١٩٥٠م عَهِد الملك إلى مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة؛ فألف النحاس باشا الوزارة من أعضاء الوفد فقط. وكانت البداية لكي يسلب الوفد حق الشعب المصري في حرية اختيار نوابه وشيوخه. ونهج الوفد منهج الحكم المطلق، وانتحل صفة الوصاية على الشعب المصري. فاتجه الوفد إلى الطبقة الأميّة من الشعب وأوهمهم أن الوفد هو الهيئة التي لها الوصاية على الشعب، وله أن يفرض على ناخبي كل دائرة الاسم الذي يختاره هو.

واشترط الوفد عدة شروط لكيفية تعيين نواب البلاد وشيوخها في ظل هذا النظام؛ فاشترط أن يكون العضو خاضعًا لأوامر الوفد، وأن يكون رهن إشارته في كل اتجاه يريده داخل البرلمان وخارجه. ومما لا شك فيه أن من يعيَّنون بهذه الطريقة المنافية للدستور لا يمكن أن يؤدوا واجباتهم البرلمانية والنيابية؛ مما يؤدي إلى افتقاد البرلمان وممثلي الشعب أداة الرقابة البرلمانية. وقد كان من عيّنهم الوفد لا يضعون المصلحة العامة نصب أعينهم، ولكن يلتمسون رضا الوفد عنهم فقط.



ومن مظاهر الحكم المطلق للوفد ترصده للمعارضين داخل البرلمان، والعمل على إبعادهم خارجه، بالرغم من ضرورة وجود المعارضة كأداة لاستقامة الحياة الدستورية. فعمل الوفد على إقصاء المعارضة في مجلس الشيوخ. ومن أمثلة ذلك ما حدث عندما قدم مصطفى بك مرعي سؤالًا بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه. ولما لم يلقَ إجابة من الوزارة، أحاله إلى استجواب رسمي أثار فيه نقطتين أبدى رئيس الديوان المستقيل ملاحظاته عنهما؛ وهما قضية مستشفى المواساة بالإسكندرية، وقضية الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين. وقد شرح مصطفى بك مرعي هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ، ولقي تأييدًا كبيرًا من المعارضين ومن الرأي العام. وانتهى المجلس إلى تأليف لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة. وكان جواب الوزارة عن هذا الاستجواب بأن استصدرت ثلاثة مراسيم في

١٧ يونية ١٩٥٠م، عصفت بكيان مجلس الشيوخ في مثال من الاعتداء الصارخ على الدستور.

وكان أول هذه المراسيم يقضي بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عُينوا في عهد وزارة حسين سري في التجديد النصفي سنة ١٩٤١م، وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٤٤م، وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة. والثاني بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفديين بدل الذين أبطلت عضويتهم. والثالث بتعيين علي زكي العرابي رئيسًا لمجلس الشيوخ، وإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل رئيس المجلس آنذاك. وكان ذلك قبل نهاية مدة رئاسته وهي سنتان، والإبقاء على عضويته حتى مايو ١٩٥١م.

وفي أكتوبر ١٩٥٠م قدّم كوادر المعارضة والمستقلون عريضة إلى الملك فاروق تدعو إلى تطهير الحكم من فساد الوفد، ولكن وزارة النحاس منعت نشر هذه العريضة، وصادرت الصحف التي نشرتها، وأذاع النحاس بيانًا يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٠م للرد عليها. فكان هذا إيذانًا بعد فترة قصيرة بسقوط وزارة النحاس، وانتهاء العهد الملكي كله، وقيام عهد جديد له دستوره وله برلماناته.



علي زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ.



النحاس باشا يلقي خطبة العرش في حضور الملك فاروق للجلسة الافتتاحية للبرلمان.

إعلان مصر الحرب ومقتل الدكتور أحمد ماهر في البهو الفرعوني سنة ١٩٤٥م

في مساء يوم السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥م كان البرلمان مجتمعًا لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيدًا لاشتراك مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى الأمم المتحدة. وكانت وزارة الدكتور أحمد ماهر باشا قد أعدّت بيانًا وافقت فيه على إعلان الحرب.

وبعد إلقاء الدكتور أحمد ماهر باشا هذا البيان في مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لكي يدلي بالبيان فيه، وفي أثناء اجتيازه للبهو الفرعوني الذي يفصل المجلسين، أطلق عليه محامٍ شابٌّ اسمه محمود العيسوي الرصاص، فأصابه إصابة قاتلة أودت بحياته.

وبعد مقتل الدكتور أحمد ماهر باشا، أُلِّفَت وزارة محمود فهمي النقراشي الأولى في اليوم نفسه من وزراء حكومة أحمد ماهر باشا دون تغيير أي منهم. واجتمع البرلمان يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥م بمجلسيه النواب والشيوخ في جلسة سرية، نوقشت فيها سياسة الحكومة في إعلان الحرب على ألمانيا واليابان. فأقر المجلسان قيام الحرب الدفاعية ضد ألمانيا واليابان، واستصدرا مرسومًا ملكيًّا في اليوم نفسه باعتبار المملكة المصرية في حالة حرب مع الرايخ الألماني وإمبراطورية اليابان.

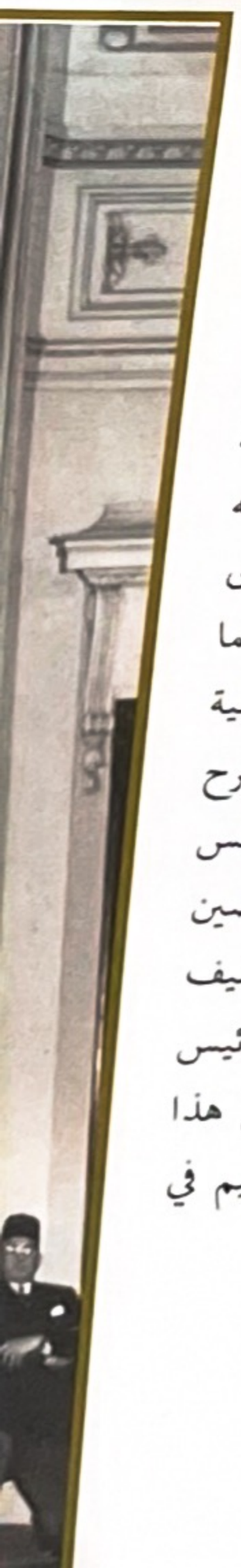
حرب فلسطين وموافقة البرلمان على إعلان الأحكام العرفية

بعد صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧م بتقسيم فلسطين، أعلنت بريطانيا أنها ستنهي انتدابها على فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م. وقد اتفقت الدول العربية على دخول فلسطين بجيوشها فور خروج بريطانيا منها وإخراج اليهود منها. وفي يوم ١٣ مايو ١٩٤٨م صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية ابتداءً من يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م، وعُين محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة حاكمًا عسكريًّا. وقد صدر هذا المرسوم بمناسبة حرب فلسطين. ولما كان القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٣م الخاص بنظام الأحكام العرفية لا يجيز إعلان هذه الأحكام في مثل هذه الحالة، أصدرت وزارة النقراشي بعد موافقة البرلمان بمجلسيه قانونًا جديدًا رقم (٧٣) لسنة ١٩٤٨م، بإضافة حالة جديدة يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية؛ وهي حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية، وضمان تموينها، وحماية طرق مواصلاتها، وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها والأعمال العسكرية التي تقوم بها خارج المملكة المصرية.

وزارة النحاس الجديدة والاعتداء على الدستور والرقابة البرلمانية

في يوم ١٢ يناير ١٩٥٠م عَهِد الملك إلى مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة؛ فألف النحاس باشا الوزارة من أعضاء الوفد فقط. وكانت البداية لكي يسلب الوفد حق الشعب المصري في حرية اختيار نوابه وشيوخه. ونهج الوفد منهج الحكم المطلق، وانتحل صفة الوصاية على الشعب المصري. فاتجه الوفد إلى الطبقة الأميّة من الشعب وأوهمهم أن الوفد هو الهيئة التي لها الوصاية على الشعب، وله أن يفرض على ناخبي كل دائرة الاسم الذي يختاره هو.

واشترط الوفد عدة شروط لكيفية تعيين نواب البلاد وشيوخها في ظل هذا النظام؛ فاشترط أن يكون العضو خاضعًا لأوامر الوفد، وأن يكون رهن إشارته في كل اتجاه يريده داخل البرلمان وخارجه. ومما لا شك فيه أن من يعيَّنون بهذه الطريقة المنافية للدستور لا يمكن أن يؤدوا واجباتهم البرلمانية والنيابية؛ مما يؤدي إلى افتقاد البرلمان وممثلي الشعب أداة الرقابة البرلمانية. وقد كان من عيّنهم الوفد لا يضعون المصلحة العامة نصب أعينهم، ولكن يلتمسون رضا الوفد عنهم فقط.



ومن مظاهر الحكم المطلق للوفد ترصده للمعارضين داخل البرلمان، والعمل على إبعادهم خارجه، بالرغم من ضرورة وجود المعارضة كأداة لاستقامة الحياة الدستورية. فعمل الوفد على إقصاء المعارضة في مجلس الشيوخ. ومن أمثلة ذلك ما حدث عندما قدم مصطفى بك مرعي سؤالًا بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه. ولما لم يلقَ إجابة من الوزارة، أحاله إلى استجواب رسمي أثار فيه نقطتين أبدى رئيس الديوان المستقيل ملاحظاته عنهما؛ وهما قضية مستشفى المواساة بالإسكندرية، وقضية الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين. وقد شرح مصطفى بك مرعي هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ، ولقي تأييدًا كبيرًا من المعارضين ومن الرأي العام. وانتهى المجلس إلى تأليف لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة. وكان جواب الوزارة عن هذا الاستجواب بأن استصدرت ثلاثة مراسيم في

١٧ يونية ١٩٥٠م، عصفت بكيان مجلس الشيوخ في مثال من الاعتداء الصارخ على الدستور.

وكان أول هذه المراسيم يقضي بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عُينوا في عهد وزارة حسين سري في التجديد النصفي سنة ١٩٤١م، وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٤٤م، وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة. والثاني بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفديين بدل الذين أبطلت عضويتهم. والثالث بتعيين علي زكي العرابي رئيسًا لمجلس الشيوخ، وإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل رئيس المجلس آنذاك. وكان ذلك قبل نهاية مدة رئاسته وهي سنتان، والإبقاء على عضويته حتى مايو ١٩٥١م.

وفي أكتوبر ١٩٥٠م قدّم كوادر المعارضة والمستقلون عريضة إلى الملك فاروق تدعو إلى تطهير الحكم من فساد الوفد، ولكن وزارة النحاس منعت نشر هذه العريضة، وصادرت الصحف التي نشرتها، وأذاع النحاس بيانًا يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٠م للرد عليها. فكان هذا إيذانًا بعد فترة قصيرة بسقوط وزارة النحاس، وانتهاء العهد الملكي كله، وقيام عهد جديد له دستوره وله برلماناته.



علي زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ.



النحاس باشا يلقي خطبة العرش في حضور الملك فاروق للجلسة الافتتاحية للبرلمان.

الإخوان المسلمون والسلطة

(١٩٣٦-١٩٥٢م)

أ. د. لطيفة محمد سالم



الانطلاق

منذ أن تأسست جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨م والعلاقة مع السلطة لم تتبلور في عهد الملك فؤاد الأول سوى عن مقالات صحفية أشادت به وخطابات أُرسلت إليه؛ ولكن مع عام ١٩٣٦م تغيرت الظروف. فقد انتهى عهد فؤاد الأول وبدأ عهد فاروق الملك الشاب الذي عقدت عليه آمال التغيير، فتقلَّد الوفد الوزارة (٩ مايو ١٩٣٦م - ٣١ يوليو ١٩٣٧م)، وعُقدت معاهدة ١٩٣٦، وما تبعها من نتائج حسبت لصالح مصر.

وفي تلك الأثناء كانت الجماعة قد ثبتت أركانها على قواعدها العقائدية والتنظيمية؛ وبالطبع احتلت السياسة الموقع لديها. وخالفت أيديولوجية حزب الوفد الليبرالي الذي تجدد صراعه مع الملكية الجديدة، التي استطاع من خلالها علي ماهر الذي تولى رئاسة الديوان الملكي في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧م أن يبدأ التخطيط مع الجماعة بشأن صناعة فاروق، وإحياء مشروع الخلافة الإسلامية، فضلًا عن مواجهة الوفد. ومن هنا استُهل العمل.

ومثَّلت الآلية الأولى في التطبيق تعبئة الرأي العام، وكان للصحافة دورها في ذلك. ومضت جريدة الإخوان المسلمين ترصد وتُجمِّل خطوات فاروق الدينية بالأسلوب المحبب للشعب. ويتفوَّق قلم المرشد حسن البنَّا ليشيد بالفاروق، وما يُقدم عليه من تصرفات تجعله في المصاف العليا، وأن المسلمين في آفاق الأرض تهفو أرواحهم لمبايعته. واستخدم البنا تشكيله العسكري بأعلامه يزحف إلى القصر يهتف ويبايع؛ مما كان له أثره البالغ في صاحب العرش، في وقت هاجم فرق القمصان الزرقاء التابعة للوفد. إذن فالمصلحة المشتركة أسهمت بشكل كبير في التقارب بين الطرفين.

وبعد سقوط الوزارة الوفدية، واصل الإخوان الولاء للملك بطرقهم الخاصة، وأعلنت صحيفتهم «أنهم يهبونه الروح». واتبعوا السياسة نفسها مع وزارة محمد محمود (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م - ٢٧ إبريل ١٩٣٨م). ويلاحق الإخوان التحركات الملكية، وكيف يحيي فاروق سنَّة الخلفاء الراشدين. وعندما يقوم بجولاته، يُبلِّغ مكتب الإرشاد فروعه في الأقاليم باستقباله بالحفاوة المبالغ فيها. وينتهز المرشد الصفاء بين الطرفين، ويطالب مليكه بوضع حد للمظاهر الاجتماعية غير الإيجابية القائمة، وأن جنود الجماعة وكتائبها على أُهبَة الاستعداد للتعاون في هذا الشأن.

وعلى جانب آخر استمر علي ماهر في استراتيجيته الخاصة، ومن أهدافها الوصول إلى رئاسة الوزارة التي تولاها (١٨ أغسطس ١٩٣٩م - ٢٧ يونية ١٩٤٠م). وأيدته الجماعة لتسيطر على التوجه السياسي من خلال السلطة التنفيذية التي استغلت الفرصة في الاستفادة من التنظيم الإخواني، وخاصة أن الحرب العالمية على الأبواب، والميول المحورية قائمة. وفي الوقت نفسه، فالقصر ظل مواليًا للجماعة بإمدادها بالأموال. وفي هذا الصدد تذكر وزارة الخارجية البريطانية أن الإخوان كانوا يتلقون المساعدات أيضًا من دول المحور بين عامي ١٩٣٤م و١٩٣٩م.

ولم يمس الإخوان الضر مع وزارة حسن صبري (٢٧ يونية ١٩٤٠م - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠م)، حيث الترابط بين الجماعة والقصر. وعندما اشتدت يد حسين سري عليهم عقب توليه الوزارة في ١٥ نوفمبر بناءً على الضغط البريطاني، وقف الملك بالمرصاد لذلك.

وعلى الرغم من أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م - حين أحاطت دبابات الإنجليز بقصر عابدين وأُرغم الملك على تولية مصطفى النحاس الوزارة - كان له أثره في الإخوان ضد الوفد مع تقدم الألمان على حدود مصر الغربية، فإن البنا أمسك العصا من الوسط بالنسبة إلى القصر والوفد، لكن هذا الموقف كان عابرًا. وعاد المرشد مستخدمًا سياسته السابقة التي حملت كل مظاهر الطاعة لملك مصر المفدَّى. وعندما أُصيب فاروق في حادث سيارة بالقصاصين في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣م، أسرع البنا مع وفد لزيارته، وذهبت شُعب الأقاليم والجوالة لتهنئته بالسلامة.

المد والجزر

في الوقت الذي آمن فيه الإخوان أن الحكومات غير مستقرة والعرش هو الثابت، حدث نتوء لذلك التقارب بين الجماعة والوفد رغم التضاد الذي جمعهما. فقد استسلم البنا لرغبة النحاس وتنازل عن الترشيح لعضوية مجلس النواب، لتكون خطوة لسد الفجوة بينهما، في حين كان هدف الحكومة - التي تمر بظروف صعبة - استقطاب الإخوان لجانبها، خاصة عندما تفجرت أزمة الكتاب الأسود؛ وبذلك يصبحون عونًا لها في المواجهة الملكية. والنتيجة أن أوقف الملك مساندته للإخوان.



حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين.

ولكن يتحول المؤشر مرة أخرى لدى الطرفين الملك والجماعة. فالأول أقال الوزارة الوفدية في ٨ أكتوبر ١٩٤٤م؛ ومن ثم سعى الطرف الثاني إلى استحضار العلاقات الودية السابقة التي كان فاروق في حاجة إليها. وجرت مفاوضات الوساطة بينهما وانتهت بالإيجابية. وتتكرر النغمة الولائية من جديد، وتكثر المقالات الصحفية لتشيد بولي الأمر، وأنه «يُعز الإسلام والعروبة بالفاروق العظيم».

وتسوء العلاقة من جديد عقب إعلان مصر الحرب في منتصف فبراير ١٩٤٥م، ويُعتَقل الكثير من الإخوان، ولكن لم يستمر الأمر طويلًا، خاصة بعد أن أصبح لهم التأثير بورقة رابحة تمثَّلت في التفسير الديني وفقًا لرؤيتهم بما يتفق مع مشروعهم. وهنا يُضغط على الملك من الخارجية البريطانية ليعطيهم التشجيع؛ لأنهم أحسن أداة لمحاربة الشيوعية. وكان هذا مربط الفرس؛ لأن العرش كانت تقلقه وتؤرقه المبادئ الهدَّامة. والجماعة تُعدها عدوها الأساسي؛ ومن ثم أسهم ذلك في عودة اللقاء.

وعلى مسار آخر، فإن مسألة العداء الملكي للوفد والخشية من عودته إلى الحكم، والرؤية التنافسية بين الوفد والجماعة فيما يختص بالتأثير في الجماهير وحشدهم، قد شاركت كذلك في الوئام؛ ومن ثم سمح محمود فهمي النقراشي في أثناء وزارته الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥م - ١٥ فبراير ١٩٤٦م) بعقد المؤتمر العام لنواب الإخوان في الأقاليم، في حين منع عقد مؤتمرات أخرى.



الملك فاروق ورئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي.

حدث هذا في وقت كان مركز فاروق قد قطع شوطًا في الانحدار، وسادت الاضطرابات، وظُنَّ إنقاذًا للموقف أن يكون للتعاون مع الإخوان مرتجاه. وقد وصل الأمر إلى أنه عندما وقع اختيار الملك على إسماعيل صدقي ليتولى الوزارة، بعث إلى البنا لاستشارته، فوافق وشعر بالزهو؛ إذ أصبح يؤخذ برأيه في المسائل السياسية العليا للدولة. وما كان من صدقي عقب تشكيله لوزارته (١٦ فبراير ١٩٤٦م - ٩ ديسمبر ١٩٤٦م) إلا أن زار المرشد الذي رد له الزيارة، ثم توجه إلى الجامعة ليشكر الملك المفدَّى.

وبدت واضحة تلك السلطة التي حصلت عليها الجماعة، وسارعت - رسميًّا - في الحملات ضد الشيوعية. ومضت صحيفة الإخوان في طريقها المعتاد فيما يتعلق بالإشادة المعهودة للملك. ويتابع البنا المفاوضات المصرية البريطانية، ويبرز دلائل فاروق على زعامة العرب، ودوره في القضية الفلسطينية، وكيف أنه الحاكم المؤمن الذي يفخر الإسلام به. وحين ساءت علاقة الإخوان برئيس الوزراء، ورفضهم لمشروع صدقي - بيفن، طلب فاروق من البنا حفظ توازن النفوذ السياسي في البلاد. ورحلت وزارة صدقي، وتولى النقراشي وزارته الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦م - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م)، وأفرج عن كثير من الإخوان المعتقلين.

طريق معاكس

لا جدال في أن القوة التي فرضها الإخوان مكَّنتهم من اللعب جيدًا بأوراق السياسة. فعندما انقلبوا على النقراشي، وفي عام ١٩٤٨م استعجل البنا إقالته من منطلق الفشل في تحقيق المطالب الوطنية. وما لبث أن وقع الحادث الإرهابي الخاص باغتيال الخازندار رئيس محكمة الجنايات على يد اثنين من الإخوان في ٢٢ مارس ١٩٤٨م؛ لحكمه في قضية القنابل التي ألقاها الطلبة على أندية الإنجليز. وفي أعقاب ذلك دخلت مصر حرب فلسطين في ١٥ مايو - التي عدَّها الإخوان حربًا دينية موصلة لتحقيق أطماعهم - مما أثلج صدورهم بما أقدم عليه فاروق؛ فقد سبق للمرشد أن نادى بالجهاد في القضية الفلسطينية. ومضى الثناء الإخواني على صاحب القرار، وتكتب صحيفة الإخوان «قدنا يا مولاي ما شئت؛ فالأمة من ورائك، والله من حولك حافظ وأقوى معين».

واشترك الإخوان في حرب فلسطين متطوعين متمرسين، فزادتهم صلابة وغرورًا؛ مما جعلهم ينتظرون بكل شغف الفرصة للوثوب على الحكم. وشكَّلت الهزيمة عاملًا مساعدًا على تأجيج الرغبة في مواصلة العنف والإرهاب. وكان لتنظيم الجهاز السري (الخاص) المقدرة على التنفيذ؛ فكثرت الحوادث والانفجارات داخل القاهرة، وقد تمكن النقراشي من القبض على بعض أعضائه.



حسن البنا متحدثًا في أحد المعسكرات.



يوم «مقتل الزعيم»

«البنا» لـ«الملك»: «النقراشى» يحاول إلصاق التهم بالإخوان

طالب الطب «الإخوانى» يتنكر فى زى ضابط بوليس ويطلق ثلاث رصاصات على رئيس الوزراء أمام مصعد الداخلية

النقراشى وعبد الهادى

ديوان جلالة الملك

النقراشى

وحتى نهاية سبتمبر ١٩٤٨م لم يكن فاروق قد اتخذ موقفًا عدائيًا من الإخوان. وراح يصرح بأنهم التنظيم الديماجوجي الوحيد الذي يمتلك القوة التي تعيد له تأييد المصريين الذي فقده. ولكن سرعان ما انتابه القلق وراودته إمكانية اغتياله على أيديهم؛ لأن المصالح لم تعد تتصالح. فقد أيقن نزوعهم إلى السلطة، الذي أصبح واضحًا، وأقلقه أن نظام حكمهم له خصائصه في البيعة والوراثة، كما تأكد له أنهم يضيقون بتصرفاته الشخصية؛ ومما زاد عليه ما وصله من وجود بعض عناصرهم داخل الجيش.

رد الفعل

تأزم الموقف، وتوصل المرشد إلى أن مسألة حل الجماعة واردة، وأن النقراشي يكيل التهم للإخوان لدى مليكه بأنهم يعدون العدة لاغتياله. وفي تلك الأثناء زادت الاضطرابات، واغتيل سليم زكي حكمدار القاهرة من قِبل الإخوان. وما لبث أن حانت لحظة حل الجماعة وفروعها في الأقاليم ومصادرة أموالها في ٨ ديسمبر ١٩٤٨م. وصرح النقراشي بأن الحل يرجع إلى ما تُعده الجماعة بشأن الإطاحة بالنظام السياسي القائم، عن طريق الإرهاب؛ وبالطبع جاء ذلك وفقًا للتخطيط مع القصر.

وكان لا بد للمرشد أن يتحرك فولّى وجهه للقصر، وطلب وساطة كريم ثابت المستشار الصحفي للملك حتى تعود الجماعة، مبينًا مدى استفادة العرش من الإخوان خاصة في مواجهة الشيوعية. واعترف أن اشتغالهم بالسياسة كان خطأ، وأن رسالتهم سوف تقتصر على خدمة الدين والأخلاق، وأنه في حالة موافقة الملك على العودة، سيعلن بيانًا يُحرّم فيه الاشتغال بالسياسة، وأن مهمة الجماعة هي خدمة الإسلام. وفشلت الوساطة، وأخذت الاعتقالات طريقها سريعًا وفقًا لإجراءات صارمة اتخذها النقراشي بمباركة ملكية؛ حتى أسفرت عن اغتياله في ٢٨ ديسمبر أي بعد عشرين يومًا من حل الجماعة.

وتولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م – ٢٥ يوليو ١٩٤٩م) بعد النقراشي. واشتعلت الحملة المضادة للإخوان، ولكن لم يُقبض على البنا الذي وُضع تحت المراقبة، وأدلى بتصريحه الشهير الذي استنكر فيه القتل وعبَّر عن أسفه لما وقع وفقًا للسياسة الإخوانية؛ ولكن حُسم الأمر باغتياله في ١٢ فبراير ١٩٤٩م. وعبَّر الملك عن ارتياحه وسعادته لما حدث بمختلف الطرق. وبيَّن أن البنا صاحب الشخصية القوية والساحرة لأتباعه كان يسعى ليكون حاكم مصر الجديد وخليفة المسلمين.



حسن البنا في أحد الاجتماعات أمام قصر عابدين بعد حرب ١٩٤٨.

خطة قديمة جديدة

وعلى الرغم من غياب القائد والمنظِّر والمنظِّم والمايسترو عن ساحة الجماعة - سادها حينذاك ثلاثة تيارات: متطرف، ومحافظ، ومعتدل - فإن سياسة العنف واصلت منهجها. والهدف معروف وهو الانتقام من الملك وحكومته. وجرت محاولات لاغتيال عبد الهادي ولكنها فشلت. واشتدت الحراسة على المسئولين وبخاصة فاروق، الذي واتته الظروف مرة أخرى ليُحسن علاقته مع الإخوان.

ومع تولي النحاس رئاسة وزارته السابعة والأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠م - ٢٧ يناير ١٩٥٢م) تجدَّد السيناريو. وهذه المرة أصبح هناك أطراف ثلاثة: الأول القصر الذي وجد في عودة الإخوان ورقة رابحة ضد الوفد، إضافة إلى الحد من المعارضة الشرسة للملك والهجوم المضاد عليه، ومحاولة إحياء شعبيته التي توارت تمامًا. والثاني الوفد الذي أراد استخدام الجماعة ليس ضد القصر فحسب؛ وإنما أيضًا ضد السعديين. والثالث الإخوان الذين كانوا في أشد الحاجة إلى استعادة وضعهم بأساليب شتى، وأن عليهم الاستفادة من الطرفين لصالحهم.

أمر عسكري رقم ٦٣ بحل جماعة الإخوان المسلمين
٨ ديسمبر ١٩٤٨

أمر رقم ٦٣

بحل جمعية

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية ؛

وعلى المادة الثالثة (بند ٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره ؛

قررنا ما هو آت :

مادة ١ — تحل فورا الجمعية المعروفة باسم جماعة الإخوان المسلمين وكذلك شعبها أينما وجدت وتلغى الأمكنة المخصصة لنشاطها وتضبط جميع الأوراق والوثائق والسجلات والمطبوعات والمبالغ والأموال وعلى العموم كافة الأشياء المملوكة للجمعية .

ويحظر على أعضاء مجلس إدارة الجمعية المذكورة وشعبها ومديريها وأعضائها والمنتمين اليها بأية صفة كانت مواصلة نشاط الجمعية . ويوجه خاص عقد اجتماعات لها أو لاحدى شعبها أو تنظيم مثل هذه الاجتماعات أو الدعوة اليها أو جمع الإعانات أو الاشتراكات أو الشروع فى شىء من ذلك ، ويعد من الاجتماعات المحظورة فى تطبيق هذا الحكم اجتماع خمسة فأكثر من الأشخاص الذين كانوا أعضاء بالجمعية المذكورة .

كما يحظر على كل شخص طبيعى أو معنوى السماح باستعمال أى مكان تابع له لمقدمتى هذه الاجتماعات أو تقديم أية مساعدة مادية أو أدبية أخرى.

- ١٨٠ -

أمر عسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ١٩٤٨م.



وتقرَّب الإخوان من رأس السلطة؛ فأظهروا استعدادهم للتدخل في مسألة إنهاء مشكلة زواج رياض غالي بالأميرة فتحية الأخت الصغرى للملك. وأعلنوا أنهم لن يقوموا بأي شيء حتى المظاهرات. وتولت مجلة الدعوة الإخوانية حملة لإلغاء قرار حل الجماعة. وصار واضحًا أن الاتجاه المتطرف بالجماعة لم يعد يتحكم في الموقف؛ إذ اختير حسن الهضيبي مرشدًا عامًّا. ولم تكن له الشخصية القوية للزعامة؛ وإنما ليتواكب مع الاتجاه الإخواني الجديد بصلاته بالقصر فينال الرضا الملكي. وفي الوقت نفسه تحسنت العلاقة - إلى حد ما - بين الجماعة والوفد.

وحصل الإخوان على مرادهم، فأُلغي قرار حل الجماعة، وأعلن المرشد الجديد اقتصار نشاطها على ما يتعلَّق بالشئون الدينية، وزار قصر عابدين في ١٤ نوفمبر ١٩٥١م تلبية لاستدعاء ملكي. وكان لقاءً اختص بتطهير الجماعة من العنف والتطرف، والمهادنة مع الإنجليز، ومحاربة الشيوعية. وعقب أقل من أسبوع تكررت زيارة الهضيبي للملك، ونوقشت القضايا نفسها. وعُرف فيما بعد أنه حدث اتفاق على إحالة الجماعة إلى جمعية خيرية على مدى عشر سنوات، وأن يتجنب الإخوان خوض الانتخابات؛ بمعنى عدم ممارسة السياسة أو التدخل فيها.

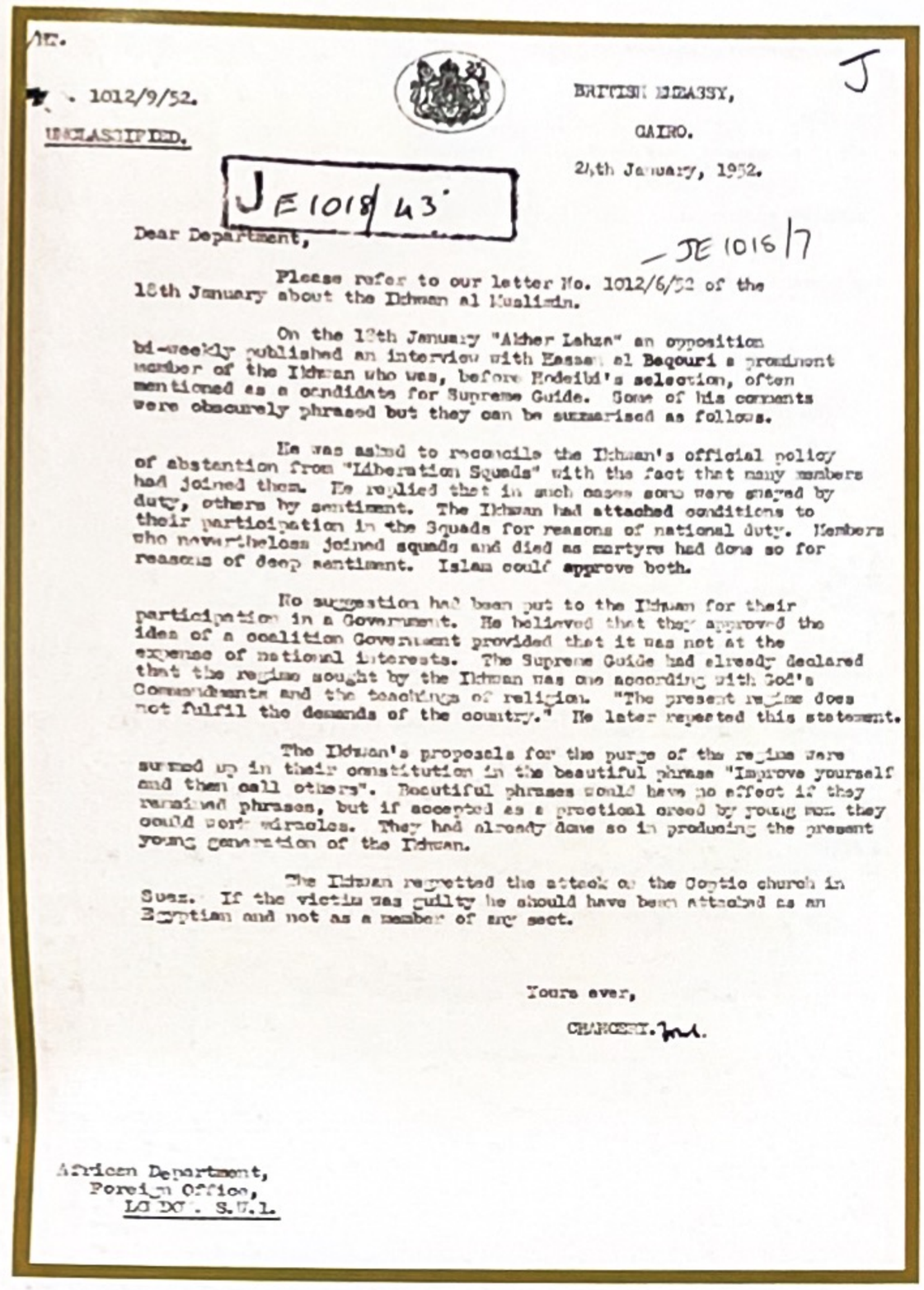
وأجرى المرشد بعض التعديلات في الجهاز السري لتتفق مع السياسة المستحدثة. وسرعان ما استعاد الإخوان مكانتهم بعد رد ممتلكاتهم وأموالهم، وخطا الهضيبي خُطًى سريعة لإقصاء العنف والتطرف؛ فاستخدم الصلاحيات الممنوحة له جيدًا.

وفي أثناء اشتعال معركة الفدائيين في منطقة القناة، وصدى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١م، يُصرح المرشد بأن أعمال العنف لن تخرج الإنجليز من مصر. وطلب من شباب الإخوان التفرغ لتلاوة القرآن، موضحًا أن قوة الإخوان هي القوة الروحية؛ كما أصدر أوامره للطلبة بعدم اشتراكهم في أي مظاهرة، وشجب ما حدث في حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢م.

وإزاء ذلك اشتدت خلافاته مع أعضاء مكتب الإرشاد وغيرهم من الإخوان الذين انتقدوا سياسته مع القصر. وهاجموه عندما ذهب إلى حافظ عفيفي حليف الإنجليز لتهنئته بمنصب رئيس الديوان، وراحوا ينددون به في مقالاتهم الصحفية. وعلى الرغم من ذلك، تتوالى زيارات المرشد إلى القصر، فيتوجه مهنئًا بمولد ولي العهد، ويوقع في سجل التشريفات، وتتوق نفسه إلى دخول وزارة ائتلافية.



حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان.



IE.

. 1012/9/52.

UNCLASSIFIED.

BRITISH EMBASSY,
CAIRO.
24th January, 1952.

JE 1018/43

JE 1016/7

Dear Department,

Please refer to our letter No. 1012/6/52 of the 18th January about the Ikhwan al Muslimin.

On the 12th January "Akher Lahza" an opposition bi-weekly published an interview with Hassan al Beqouri a prominent member of the Ikhwan who was, before Hodeibi's selection, often mentioned as a candidate for Supreme Guide. Some of his comments were obscurely phrased but they can be summarised as follows.

He was asked to reconcile the Ikhwan's official policy of abstention from "Liberation Squads" with the fact that many members had joined them. He replied that in such cases some were swayed by duty, others by sentiment. The Ikhwan had attached conditions to their participation in the Squads for reasons of national duty. Members who nevertheless joined squads and died as martyrs had done so for reasons of deep sentiment. Islam could approve both.

No suggestion had been put to the Ikhwan for their participation in a Government. He believed that they approved the idea of a coalition Government provided that it was not at the expense of national interests. The Supreme Guide had already declared that the regime sought by the Ikhwan was one according with God's Commandments and the teachings of religion. "The present regime does not fulfil the demands of the country." He later repeated this statement.

The Ikhwan's proposals for the purge of the regime were summed up in their constitution in the beautiful phrase "Improve yourself and then call others". Beautiful phrases would have no effect if they remained phrases, but if accepted as a practical creed by young men they could work miracles. They had already done so in producing the present young generation of the Ikhwan.

The Ikhwan regretted the attack on the Coptic church in Suez. If the victim was guilty he should have been attacked as an Egyptian and not as a member of any sect.

Yours ever,

CHANCERY.

African Department,
Foreign Office,
LONDON. S.W.1.

برقية عن نشاط الإخوان المسلمين في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م.

والقضية المطروحة هي: هل ما أقبل عليه الهضيبي كان وفقًا لخطة وجد فيها أن اتِّباع مثل هذا السلوك يُحسب لصالح الجماعة، ويثبت أقدامها في حالة أي ظروف مضادة تفرض عليها؟ فإن الأمر يتطلب التهدئة وتحذير الآخرين لحين الرجوع إلى المنهج المقدَّس لها لتكون عوْدًا على بدء، وحينما تقدم الفرصة نفسها، تُقْتَنص للوصول إلى السلطة؛ ولقد أثبت التاريخ ذلك مع ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وهكذا يتبين لنا من السطور السابقة أن كان لجماعة الإخوان المسلمين استراتيجيتها على المدى الطويل؛ تصعد أحيانًا وتهبط أحيانًا أخرى. وتعرف متى تنطلق ومتى تختفي، لكنها في جميع الأحوال لا تتخلى عن الأسس التي وضعها حسن البنا (أيقونتها)، الذي كاد يصبح نبيًّا لها.



المصري

الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة

الثمن ١٠ مليمات

الإعلانات — شركة الإعلانات المصرية

٢ ذو الحجة سنة ١٣٧١
٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٢
١٧ مسرى سنة ١٦٦٨
العدد ٥٢٩٣

أسباب حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير

٢٠٠٠ بندقية و ٥٠٠ مدفعا ومليون طلقة كانت ستسلم للكتائب يوم ٢٦ يناير

فاروق يحدد يوم ٢٦ للتخلص من الحكومة قبل توزيع تلك الأسلحة

الدور الذي لعبه المرحومان عبد القادر طه وعزيز فهمي في حركة التحرير

الإخوان حددوا يوم ٢٦ يناير لعقد ميثاق مع الوفد داخل الحكم وخارجه

الملك السابق يقول لمرشد الإخوان

الحاكم أقرب للشعب من الله

فؤاد سراج الدين يقول:

ساهمت في تكوين الكتائب ومهدت لها القيام بعملها الوطني

ضباط الجيش الأحرار يعلمون الدور الذي قمت به في حركة التحرير

يجب إعادة التحقيق في حوادث ٢٦ يناير ليعرف المجرمون الحقيقيون

موقف الملك السابق من المظاهرة الصامتة

مصطفى النحاس والوزراء اصروا على الاشتراك فيها برغم معارضته

هل تبدأ المفاوضات قريبا ؟

معهد الشرق الأوسط
لضباط اللاسلكي

الدفعة الثانية

٢٧/٨/١٩٥٢ — ٢٨/٨/١٩٥٢ — ٦/٩/١٩٥٢

ليس للمعهد فروع أخرى بالقاهرة أو خارجها

هو يدل الملوك وملكها هوى يا

م. مجدي حنفي



ورث الملك فاروق عن والده الملك فؤاد الأول عرش مصر، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العملات المعدنية والورقية والميداليات والنياشين، ومجموعات أخرى من المقتنيات التي يدخل تجميعها في مجال الهوايات؛ وقد ورث ذلك وهو في سن صغيرة (السادسة عشرة من عمره). فكيف حافظ الملك الصغير حديث السن على هذه المقتنيات، خاصة العملات والميداليات، التي تحتاج إلى «حكمة سليمان ومال قارون وعُمْر نوح وصبر أيوب» كما يقول الهواة؟

على الرغم من صغر سن الملك فقد كان معروفًا عنه شغفه وولعه بتنمية ودراسة هذه المجموعات، لذلك كان يتلقى العديد من أندر وأغلى العملات من الملوك ورؤساء الدول كهدايا في المناسبات المختلفة. وقد عين الملك مَن يساعده في شراء ما ينقصه في مجموعاته من المزادات العالمية، وكوَّن صداقات مباشرة مع بعض التجار بهدف توفير ما ينقصه من العملات.

وكان فاروق يتعامل مع مجموعته على طريقته الخاصة، فقد خصص غرفة بقصر عابدين ليقضي بها ساعتين يوميًا؛ من الساعة العاشرة مساءً حتى الساعة الثانية عشرة منتصف الليل، للاستمتاع ودراسة وترتيب وتنظيم مجموعة العملات والميداليات، وتسجيل النواقص في مجموعته لعرضها على التجار والمساعدين لشراء ما يتاح منها. وكان بالغرفة ست خِزن من الحجم الكبير، بداخلها صناديق من الخشب، مرصوص بها العملات المعدنية والميداليات، وذلك فضلًا عن ألبومات العملات الورقية.

ومن المعروف في الهوايات التخصص؛ فكبار الهواة يتخصص الواحد منهم في جمع إما الطوابع أو العملات أو الميداليات... إلخ، وغالبًا يكون التجميع لدولة واحدة، ومعظم الهواة يتخصصون في جمع عملات بلادهم. لكن الملك فاروق كان يجمع كل ما سبق تقريبًا. وبالنسبة للعملات، فكان يجمعها لمعظم دول العالم سواء أكانت معدنية أم ورقية، يضاف إلى ذلك قائمة لا تنتهي من الأشياء المفضلة لديه من علب الكبريت والسجائر وورق الكوتشينة والأسلحة واللوحات الفنية.

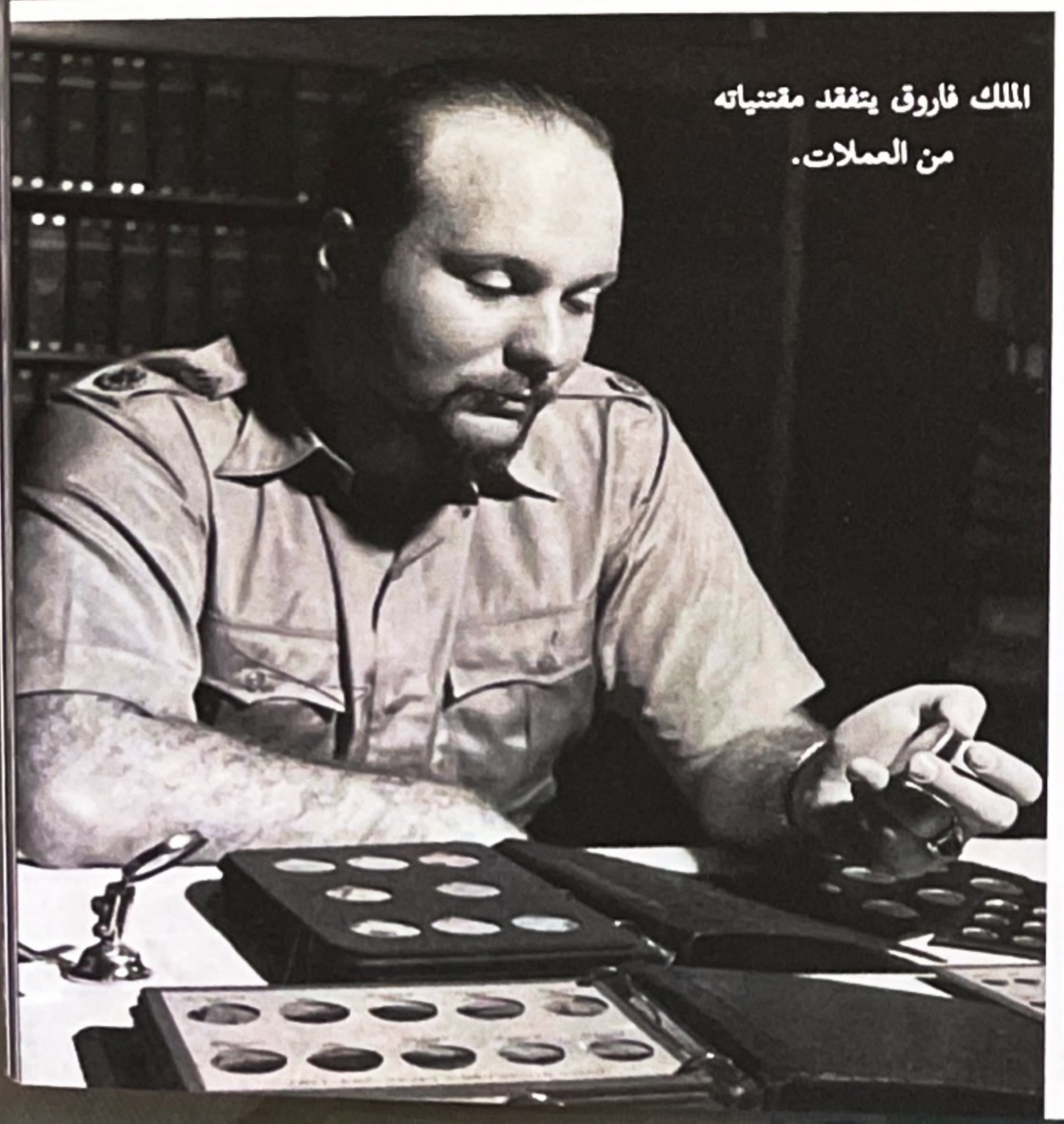
فتحول الملك فاروق مع الوقت من هاوٍ عادي إلى محترف وخبير في نفس الوقت، وكان قناصًا لكل ما هو نادر وثمين. وبمرور الزمن، أصبحت مجموعة الملك فاروق من العملات أكبر وأفضل مجموعة على مستوى العالم.

سك عملات ذهبية تذكارية بمناسبة زواج الملك فاروق

اشتركت صافيناز ذو الفقار التي اشتهرت لاحقًا بالملكة فريدة؛ ابنة عائلة ذو الفقار العريقة، في الرحلة الملكية التي قام بها الملك فاروق ووالدته الملكة نازلي وأخواته إلى أوروبا عام ١٩٣٧م. وفي تلك الرحلة تعرّف إليها الملك فاروق، وأعلنت الخِطبة الرسمية بعد عودة الأسرة المالكة إلى مصر في صيف عام ١٩٣٧م، وتزوجا في ٢٠ يناير ١٩٣٨م وسط احتفالات شعبية لم يسبق لها مثيل. وكان زواج الملك فاروق من فتاة مصرية ليست من العائلة الملكية سببًا كبيرًا في زيادة شعبية الملك وحب الشعب له.

واحتفالًا بالزواج الملكي، أوصت الحكومة المصرية بسك عملات ذهبية بمقدار عشرين ألف جنيه مصرية، مقسمة كالتالي:

- خمسة آلاف جنيه، بعدد ١٠٠٠ قطعة ذهبية، فئة خمسة جنيهات، وزن الواحدة ٤٢,٥ جرامًا.
- خمسة آلاف جنيه، بعدد ٥٠٠٠ قطعة ذهبية، فئة جنيه واحد، وزن الواحدة ٨,٥ جرامات.
- خمسة آلاف جنيه، بعدد ١٠٠٠٠ قطعة ذهبية، فئة ٥٠ قرشًا، وزن الواحدة ٤,٢٥ جرامات.
- خمسة آلاف جنيه، بعدد ٢٥٠٠٠ قطعة ذهبية، فئة ٢٠ قرشًا، وزن الواحدة ١,٧ جرام.



الملك فاروق يتفقد مقتنياته من العملات.

W. MALDEN, SURREY, ENGLAND

العملات التي سُكّت في عهد الملك فاروق.




























فاروق الأول
ملك مصر


٢ قرشا
المملكة المصرية
١٣٥٦ — ١٩٣٧


فاروق الأول
ملك مصر


فاروق الأول
ملك مصر


فاروق الأول
ملك مصر


٥ قروش
المملكة المصرية
١٣٥٦ — ١٩٣٧


فاروق الأول
ملك مصر


فاروق الأول
ملك مصر


١٠ قروش
المملكة المصرية
١٣٥٦ — ١٩٣٧


فاروق الأول
ملك مصر


فاروق الأول
ملك مصر


٢٠ قرشا
المملكة المصرية
١٣٥٦ — ١٩٣٧


فاروق الأول
ملك مصر

وتم سك جميع هذه العملات في دار السك الملكية بلندن عام ١٩٣٩م، على الرغم من أنه منقوش عليها عام الزفاف (١٩٣٨م). وكانت عملة الملك فاروق فئة جنيه واحد هي أول عملة مصرية يكتب عليها فئة جنيه واحد بدلًا من ١٠٠ قرش، والخمسة جنيهات بدلًا من ٥٠٠ قرش.

عملات تذكارية من الذهب بمناسبة الزفاف الملكي عام ١٩٣٨م

في عام ١٩٣٨م، سكت الحكومة المصرية عملة من فئة مليم واحد من البرونز الأحمر للاستخدام في القطر المصري، وتم سك مليم آخر في نفس العام من الكوبرنيكل، وكان صغير الحجم مثقوب الوسط، وذلك بناء على طلب حكومة السودان؛ حيث

الزفاف الملكي للملك فاروق والملكة فريدة.



إن السودانيين كانوا يجمعون العملات المثقوبة من عهد السلطان حسين بربطها في خيط؛ لسهولة حفظها والتنقل بها، واستُخدم هذا المليم المثقوب في مصر والسودان.

أما عن العملات من فئة الخمسة مليمات والعشرة مليمات فكانت تسك من الكوبرنيكل، ولكن بسبب الحرب العالمية الثانية، واختفاء معدن النيكل لاستخدامه في الصناعات الحربية، ونظرًا لاحتياج السوق المصرية لهاتين الفئتين (خمسة مليمات وعشرة مليمات)؛ فلقد صدر بناءً على قرار مجلس الوزراء الأمرُ العسكريُّ رقم (٤٢٦) في سبتمبر ١٩٤١م بإصدار عملات برونزية (فئتَي خمسة مليمات وعشرة مليمات)، مختلفة في الشكل واللون والوزن عن العملات النيكلية. وفي سنة ١٩٤٢م، سكت الحكومة المصرية بموجب هذا القرار تلك العملات بدار سك في بومباي بالهند، مستخدمةً قوالب الأصل (البارزة) القديمة لإصدارات سنة ١٩٣٨م (النيكل) لعمل قوالب سك (غائرة) جديدة، مع عمل تعديل في الإطار الخارجي لقالب السك، وجعله متموج الحافة. لذلك فإن التاريخ على هذه العملات البرونزية هو ١٩٣٨م، مع أنها سكت سنة ١٩٤٢م. كانت الخمسة مليمات بقطر ٢١ م ووزن أربعة جرامات، والعشرة مليمات بقطر ٢٥ م ووزن ستة جرامات. وكلاهما بعيار ٠,٩٥٥ من النحاس، و٠,٠٣٠ قصدير، و٠,٠١٥ زنك، والحافة الخارجية متموجة.

أما عن العملات الفضية، فقد ارتفع ثمن الفضة كذلك بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي سنة ١٩٤٤م، أمر الملك فاروق بسك عملة فئة قرشين بعيار منخفض، فأصبح في مصر عملتان فئة قرشين؛ الأولى جيدة (عيار ٠,٨٣٣، ووزن ٢,٨ جرام)، والثانية رديئة (عيار ٠,٥٠٠، ووزن ٢,٨ جرام).




٢٠ قرشا
المملكة المصرية
١٣٥٧-١٩٣٨


فاروق الأول
ملك مصر


٥٠ قرشا
المملكة المصرية
١٣٥٧-١٩٣٨


فاروق الأول
ملك مصر


جنيه واحد
المملكة المصرية
١٣٥٧-١٩٣٨


فاروق الأول
ملك مصر


جنيهان ذهبا
المملكة المصرية
١٣٥٧-١٩٣٨


فاروق الأول
ملك مصر


مليم
1
MILLIEME


فاروق الأول
١٣٥٧
١٩٣٨
ملك مصر



ووفقًا لقانون جريشام، فإنه إذا وُجدت عملتان قانونيتان أو أكثر يتم تداولهما معًا في بلد ما، فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، أي إن معظم أهل هذا البلد يميلون إلى ادّخار العملة ذات العيار الأعلى (الجيدة)، وينفقون العملة ذات العيار الأقل (الرديئة). وبالفعل، هذا ما حدث في مصر، فكان الناس يكتنزون العملة الجيدة، ويتعاملون في الأسواق بالعملة الرديئة.

كل هذه العملات المعدنية للملك فاروق عدا المليم المثقوب كانت من تصميم الفنان الإنجليزي «بيرسي ميتكالف» بتوقيع حرفي (PM)، وسُكت معظمها في رويال منت وهيتون منت بإنجلترا، والقليل في بومباي بالهند، كما سُكت فئة القرشين المُسدسة في بريتوريا بجنوب إفريقيا.

أزمة العملات المعدنية وطبع عملات ورقية

أثناء الحرب العالمية الثانية حدث في مصر أزمة في العملات المعدنية؛ نتيجة ارتفاع معدن الفضة، لذلك لجأت مصر إلى طبع عملات ورقية سنة ١٩٤٤م فئة عشرة قروش، وسنة ١٩٤٥م فئة خمسة قروش، وكانت تحمل صورة للملك فاروق لأول مرة.

يعتبر الملك فاروق هو أول وآخر حاكم مصري يضع صورته على العملات الورقية، وفي عهده تم تمصير البنك الأهلي سنة ١٩٥١م، وتعيين أول محافظ مصري للبنك (أحمد زكي سعد).

الأرقام الملكية

كان من عادة الملك أن يجمع أول عشرة أرقام من كل بريفكس (رقم المجموعة)، وهي من (٠٠٠٠١) إلى (٠٠٠٠١٠)، وذلك في العملات الورقية المصرية من فئتَي خمسة قروش وعشرة قروش، وكان يجمع رقم (٠٠٠٠٠١) من أوراق البنكنوت المصري من فئة ٢٥ قرشًا حتى ١٠٠ جنيه لكل توقيع محافظ بنك جديد. لذلك سُميت هذه الأرقام في عُرف الهواة والهواية بالأرقام الملكية Royal Number.

دار سك العملة المصرية بالعباسية

نظرًا لإغلاق الضربخانة المصرية بالقلعة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني سنة (١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م)، أصبحت مصر تسك عملاتها في الدول الأجنبية. وكان هذا يكلف خزينة مصر مبالغ كبيرة نظير أجرة السك، ونقل العملات إلى مصر، هذا بالإضافة لمخاطر النقل، وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م). لذلك اتجه فاروق لحل الأزمة بإنشاء دار سك للنقود في مصر، وخصص لذلك قطعة أرض كبيرة في حي العباسية، على أن


NATIONAL BANK OF EGYPT
ONE EGYPTIAN POUND




NATIONAL BANK OF EGYPT
5
FIVE
EGYPTIAN POUNDS
5
FIVE
EGYPTIAN POUNDS


AB/36 001282


NATIONAL BANK OF EGYPT
50
50
FIFTY EGYPTIAN POUNDS
50


٥٠
EF/4 092473
٥٠


NATIONAL BANK OF EGYPT
100
100
ONE HUNDRED EGYPTIAN POUNDS
100


١٠٠
CD/4 051953
١٠٠



كما أصدر قانونًا رقم (١٧٨)
...ي في ميزانية السنة المالية (١٩٥٠-
١٩٥١م)...

وكان الملك فاروق قد خطط لعمل معرض للعملات بالقاهرة، تزامنًا مع افتتاح دار السك، وعمل متحف كبير للعملات والميداليات. فهل كان فاروق يفكر أن يضم مجموعته الشخصية إلى المتحف، ويجعله منبرًا فريدًا من نوعه، ومنارة وقِبلة لكل هواة العالم لتنشيط سياحة الهواية؟ لا أحد يعلم؛ لأن فكرة المتحف ظلت مجرد فكرة؛ حيث تم الانتهاء من بناء دار السك في نهاية ١٩٥٣م، وبُدئ العمل بها بعد رحيل الملك فاروق عن مصر.

قيام الثورة ورحيل الملك وضياع المقتنيات

بعد الهزيمة في حرب ١٩٤٨م وضياع فلسطين، قام مجموعة من الضباط بالجيش المصري بحركة مضادة للملك، هدفها إسقاط الملك وحل الدستور، وعُرفت فيما بعد بثورة يوليو ١٩٥٢م، والتي أجبر على إثرها الملك بالتنازل عن عرشه لولي عهده ذي السنة الواحدة (الأمير فؤاد الثاني)، والرحيل على اليخت «محروسة» إلى إيطاليا. وقام مجلس قيادة الثورة بتشكيل مجلس وصاية على العرش، من ضمن أعضائه الأمير محمد عبد المنعم؛ ابن عم الملك فاروق.

وتم مصادرة كل ممتلكات الملك في سبتمبر ١٩٥٣م، كما صودرت ممتلكات أسرة محمد علي كلها في نوفمبر ١٩٥٣م، وكانت الكارثة في بيع بعض مقتنيات الملك في مزاد عابدين سنة ١٩٥٤م.



تُبنى هذه الدار على الطراز الأيوبي. كما أصدر قانونًا رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٠م بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية (١٩٥٠-١٩٥١م).

وكان الملك فاروق قد خطط لعمل معرض للعملات بالقاهرة، تزامنًا مع افتتاح دار السك، وعمل متحف كبير للعملات والميداليات. فهل كان فاروق يفكر أن يضم مجموعته الشخصية إلى المتحف، ويجعله منبرًا فريدًا من نوعه، ومنارة وقِبلة لكل هواة العالم لتنشيط سياحة الهواية؟ لا أحد يعلم؛ لأن فكرة المتحف ظلت مجرد فكرة؛ حيث تم الانتهاء من بناء دار السك في نهاية ١٩٥٣م، وبُدئ العمل بها بعد رحيل الملك فاروق عن مصر.

قيام الثورة ورحيل الملك وضياع المقتنيات

بعد الهزيمة في حرب ١٩٤٨م وضياع فلسطين، قام مجموعة من الضباط بالجيش المصري بحركة مضادة للملك، هدفها إسقاط الملك وحل الدستور، وعُرفت فيما بعد بثورة يوليو ١٩٥٢م، والتي أُجبر على إثرها الملك بالتنازل عن عرشه لولي عهده ذي السنة الواحدة (الأمير فؤاد الثاني)، والرحيل على اليخت «محروسة» إلى إيطاليا. وقام مجلس قيادة الثورة بتشكيل مجلس وصاية على العرش، من ضمن أعضائه الأمير محمد عبد المنعم؛ ابن عم الملك فاروق.

وتم مصادرة كل ممتلكات الملك في سبتمبر ١٩٥٣م، كما صودرت ممتلكات أسرة محمد علي كلها في نوفمبر ١٩٥٣م، وكانت الكارثة في بيع بعض مقتنيات الملك في مزاد عابدين سنة ١٩٥٤م.

الملك فاروق سبب في بيع أهم مقتنياته من العملات والطوابع

بعد رحيل الملك إلى إيطاليا قام بمراسلة ابن عمه، طالبًا منه التوسط لدى مجلس قيادة الثورة ليحصل على مجموعتيه العملات والطوابع؛ لاستكمال دراستها، ولتؤنس وحدته في منفاه. فقام الأمير محمد عبد المنعم بتوضيح طلب الملك لمجلس قيادة الثورة. وحينها سأل جمال عبد الناصر الدكتور صلاح الشاهد؛ مدير المراسم «التشريفاتي» في العهد الملكي، والسكرتير الخاص للرئيس محمد نجيب، ومدير مكتب جمال عبد الناصر بعد ذلك؛ سأله عن قيمة هذه المجموعة، وقد شرح له طبيعة الهواية، وأهمية هذه الطوابع والعملات والميداليات، وخاصة التجارب والنماذج والأخطاء فهي شديدة الندرة وعالية الثمن.

وكان رأي الدكتور صلاح الشاهد أن تُرسل مجموعتا العملات والطوابع للملك فاروق منعًا لأي مشاكل قد تحدث بسبب الرفض، لكن كان لجمال عبد الناصر رأي آخر، وهو أن هذه المجموعات من الطوابع والعملات والميداليات أصبحت الآن ملكًا للدولة المصرية؛ بناءً على قانون مصادرة أملاك الأسرة العلوية، ثم قرر مجلس قيادة الثورة بيعها بمزاد علني.

صاحبت فترة ما قبل المزاد شائعات كثيرة؛ منها أن الملك فاروق قد قام برفع قضية دولية لوقف المزاد وبطلان صحته؛ لأنه هو مالك هذه المجموعة، كما قيل إنه تجنس بالجنسية التركية، وإن الحكومة التركية ستتخذ عدة إجراءات لوقف المزاد، واستعادة هذه المجموعة، بحجة أن الملك فاروق أصبح أحد رعاياها. كما قيل إن المحامين التابعين للملك استطاعوا بالفعل استصدار أوامر من عدة دول بمصادرة أي قطعة من هذه المجموعة بمجرد دخول أراضيها. وشائعة أخرى تقول إن الملك سيدخل المزاد عن طريق بعض أصدقائه الإيطاليين؛ وذلك لشراء معظم القطع الهامة. ومع كل شائعة كانت الحكومة المصرية تنفي وتُكذِّب، لكن كثرة هذه الشائعات أدت إلى عدم حضور تجار وهواة كُثر للمزاد.

وكان من أهم وأندر العملات بمجموعة الملك فاروق، التي عرضت في المزاد:

- ريال السلطان فؤاد (أندر عملة معدنية مصرية)، تم سك كمية محدودة جدًّا من هذا الريال كنموذج للعرض على السلطان فؤاد، ولم يصدر للتداول بسبب وفرة ريالات السلطان حسين بالأسواق في ذلك الوقت.
- مجموعة من تجارب العملات بداية من العصر العثماني وحتى عصر الملك فاروق.
- أربع قطع سبائك ذهبية رومانية بوزن كيلو جرامين تقريبًا.
- مجموعة نادرة جدًّا من العملات الأمريكية الذهبية، ومنها ٢٠ دولارًا من نوع النسر المزدوج (Double Eagle) سنة ١٩٣٣م.
- حوالي ١٦٠ ميدالية ذهبية، كلها أصدرت في فترة الملك فؤاد والملك فاروق؛ تخليدًا لمناسبات مختلفة كلها عالية الندرة، وكانت هذه المجموعة تزن حوالي ١٥ كيلو جرامًا من الذهب.
- ١٥٧ ميدالية خاصة بنابليون بونابرت.
- هذا فضلًا عن حوالي ١٠٠ قالب سك لعملات مختلفة، منها يعود إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، والسلطان محمد رشاد الخامس.
- أما مجموعة العملات الورقية فكانت شديدة الندرة؛ لما تحتويه من تجارب لمعظم دول العالم.

المزاد

أُقيم المزاد في قصر عابدين عام ١٩٥٤م، وكان الضابط المسئول عن مزاد عابدين هو الصاغ محمود الجوهري، وهو أحد الضباط الأحرار. وقد أسندت الحكومة المصرية إدارة المزاد لصالة المزادات الأشهر والأكبر على مستوى العالم (سوثبي)، التي أوكلت بدورها خبير العملات الأكبر في العالم «فريد بالدوين» لتوصيف مجموعة الميداليات والعملات المعدنية والورقية في كتالوج خاص، وذلك بخلاف أربعة كتالوجات أخرى لتوصيف باقي المجموعات (الطوابع - الفضيات، والفضيات المذهبة، والذهب - ثقالات الورق الفرنسية والزجاج المزخرف المصنوع بواسطة «إيميل جاليه» - والأعمال الفنية في المعادن الثمينة). ومن المعروف أن فريد بالدوين قام بنفسه لاحقًا بشراء عدد من لوطات العملات أثناء المزاد، وهو أمر مناقض للمتعارف عليه.

وكان المتوقع أن تكون حصيلة المزاد ستة ملايين جنيه مصرية، ولكن فشل المزاد فشلاً ذريعًا، ولم يحقق الأرباح المتوقعة منه؛ نظرًا لغياب حضور التجار والهواة؛ خوفًا من الشائعات التي انتشرت قبل المزاد، كما سحب عدد من اللوطات الهامة لصالح جهات غير معلومة، ومنها ما ظهر لاحقًا على مدار السنوات، وكثير لم يظهر للنور حتى الآن. وكانت حصيلة البيع في المزاد أقل من ربع مليون جنيه، أي أقل من ٥٪ من القيمة المقدَّرة للمزاد.

وبذلك، نستطيع أن نقول: انتهت حكاية المجموعة الأضخم والأكبر والأغلى من العملات والميداليات على مستوى العالم.

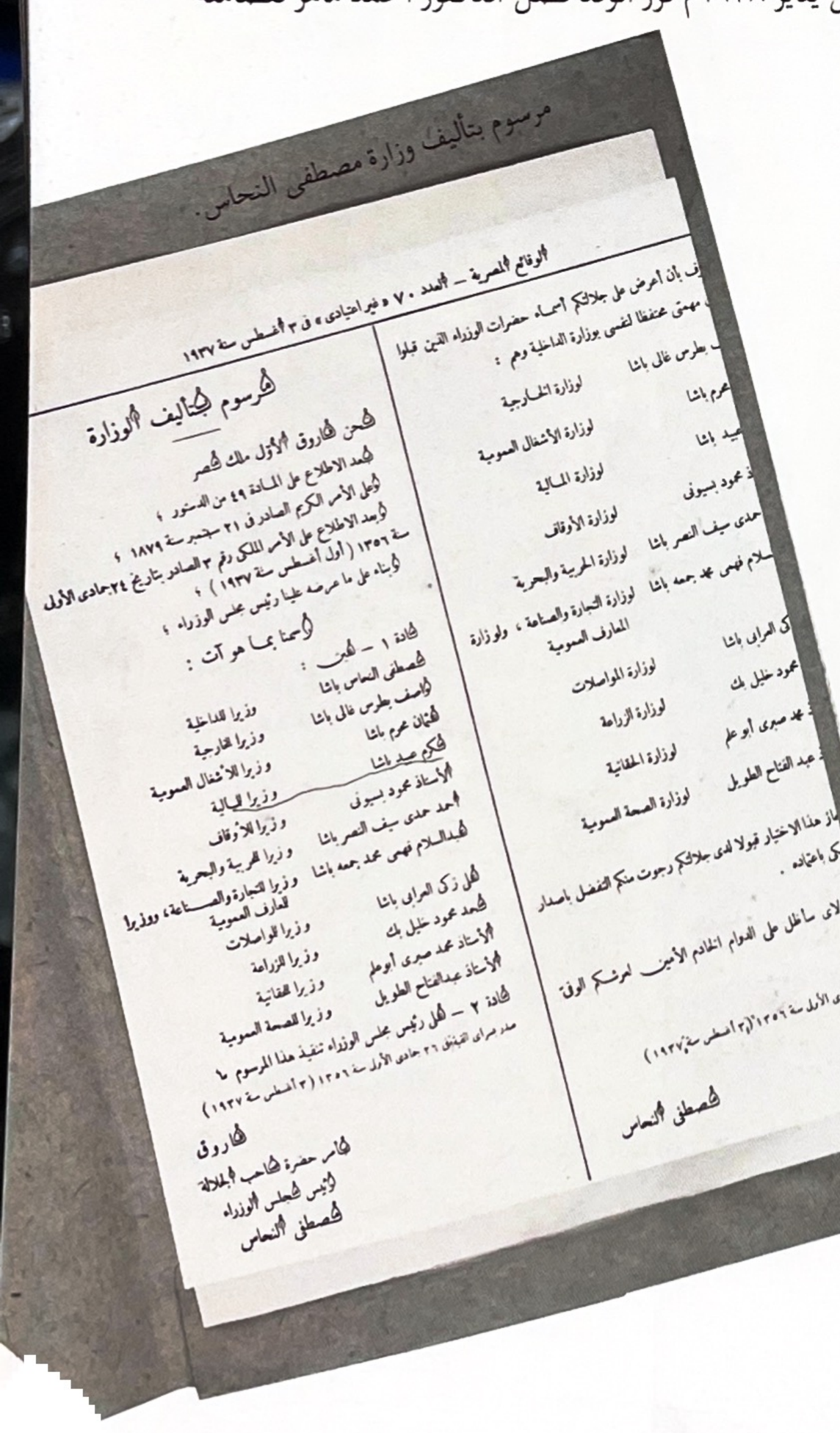
ملامح الحياة الحزبية في عهد الملك فاروق

أ. د. أحمد زكريا الشلق

يُعنى هذا المقال برسم ملامح الصورة العامة للأحزاب المصرية في عهد الملك فاروق (١٩٣٦-١٩٥٢م). وهذا يقتضي أن نوضح أن والده الملك فؤاد (١٩١٧-١٩٣٦م) قد توفي في ٢٨ إبريل عام ١٩٣٦م، وأن مجلس الوزراء وقتئذٍ أصدر بيانًا لنعيه ذكر فيه أن فاروق صار ملكًا لمصر، على أن يتولى مجلس وصاية سلطاته إلى أن يبلغ الملك الجديد السن القانونية لتولي العرش؛ لأنه كان في السابعة عشرة من عمره. وهذا، في حين كانت مصر تعيش في ظل ائتلاف وطني بين مختلف القوى السياسية، أفضى إلى تكوين «الجبهة الوطنية» التي تمثل فيها الأحزاب جميعًا، وكذلك المستقلون، بعد أن عاد دستور الأمة إليها - دستور ١٩٢٣ - وذلك منذ ديسمبر ١٩٣٥م، وتألف «الوفد الوطني» لإجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة التحالف في فبراير ١٩٣٦م. وكان الوفد يضم ممثلين عن الأحزاب المصرية، عدا الحزب الوطني، الذي ظل يتمسك بمبدئه القديم «لا مفاوضة مع الإنجليز إلا بعد جلائهم».

وعندما نودي فاروق ملكًا كانت مصر تنعم بالائتلاف ووحدة الصفوف، وتتطلع إلى إجراء مفاوضات في جو يسوده الوئام. وفي ٧ مايو ١٩٣٦م أبلغ مجلس الوزراء البرلمان بارتقاء فاروق العرش. وفي اليوم التالي اجتمع البرلمان بحضور مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، ومحمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وإسماعيل صدقي رئيس حزب الشعب، ومحمد حلمي عيسى رئيس حزب الاتحاد، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطني. وبعد كلمات التأبين وُلِّيَ فاروق ملكًا على مصر، وفي مساء اليوم نفسه حلف الأوصياء على العرش اليمين الدستورية، حسب نص الدستور. وفي اليوم التالي قدم علي ماهر استقالة وزارته إلى مجلس الوصاية، الذي عهد إلى مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد والفائز بالأغلبية في الانتخابات، بتشكيل الوزارة؛ فألفها في ١٠ مايو ١٩٣٦م من أعضاء حزبه. وبدأت وزارة النحاس عملها الذي استمر من مايو ١٩٣٦م إلى ديسمبر ١٩٣٧م.

ورأى السياسيون حينئذٍ ألا ينتظر فاروق إلى أن يبلغ الثامنة عشرة من عمره ليباشر سلطاته ملكًا. وعليه حدث أن استعان علي ماهر بلجنة قضايا الحكومة (وبعض علماء الشريعة من الأزهر ومفتي الديار المصرية) التي رأت أن الأمر الملكي (الصادر في إبريل ١٩٢٣م) جعل سن الرشد للملك ثماني عشرة سنة هجرية. وأفتت اللجنة بأن الملك بلغ هذه السن القانونية فعلًا بالتقويم الهجري وهي ثماني عشرة سنة هجرية في ٢٩ يوليو ١٩٣٧م؛ ومن ثم يحق له تولي سلطاته دون التفات إلى السنوات الميلادية. وبالفعل انتهت مهمة مجلس الوصاية، وأدى الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان. وحسبما كان يجري العرف، فقد قدم مصطفى النحاس استقالة وزارته إلى الملك فاروق، الذي عهد إليه بدوره بتأليف الوزارة الجديدة في أول أغسطس ١٩٣٧م، فألفها من الوفديين كالسابقة، بعد أن استبعد منها أربعة وزراء، أبرزهم محمود فهمي النقراشي؛ بحجة أنه كان كثير المعارضة، كما فُصل من الوفد بموافقة جميع الوزراء عدا الدكتور أحمد ماهر. وبعد خلافات مستمرة بين القصر ورئيس الوزراء، لم يرَ النحاس بُدًّا من تقديم استقالة وزارته في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، ولم تكن قد سلخت في الحكم أكثر من خمسة شهور. وعهد الملك إلى زعيم حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة التي كانت أول وزارة يشترك فيها الحزب الوطني، عندما عين رئيسه حافظ رمضان وزيرًا للدولة بها. وفي أوائل يناير ١٩٣٨م قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر لتضامنه



مرسوم بتأليف وزارة مصطفى النحاس.

الوقائع المصرية — العدد ٧٠ «غير اعتيادي» في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧

مرسوم بتأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ؛

وعلى الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ٣ الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أول أغسطس سنة ١٩٣٧) ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تؤلف :

مصطفى النحاس باشا — وزيرا للداخلية

وأحمد يطرس غالي باشا — وزيرا للخارجية

وفخري عبد النور باشا — وزيرا للأشغال العمومية

وكرم عبيد باشا — وزيرا للمالية

والأستاذ محمود يسيوني — وزيرا للأوقاف

وأحمد حمدي سيف النصر باشا — وزيرا للحربية والبحرية

وعبد السلام فهمي محمد جمعه باشا — وزيرا للتجارة والصناعة، ووزيرا للمعارف العمومية

وذكي العرابي باشا — وزيرا للمواصلات

ومحمد محمود خليل بك — وزيرا للزراعة

والأستاذ محمد صبري أبو علم — وزيرا للحقانية

والأستاذ عبد الفتاح الطويل — وزيرا للصحة العمومية

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ؛

صدر بسراي القبة في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٣ أغسطس سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

الوقائع المصرية — العدد ٧٠ «غير اعتيادي» في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧

... أن أعرض على جلالتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا ... مهمتي محتفظا لنفسي بوزارة الداخلية وهم :

... بطرس غالي باشا — لوزارة الخارجية

... محرم باشا — لوزارة الأشغال العمومية

... عبيد باشا — لوزارة المالية

... محمود يسيوني — لوزارة الأوقاف

حمدي سيف النصر باشا — لوزارة الحربية والبحرية

سلام فهمي محمد جمعه باشا — لوزارة التجارة والصناعة ، ولوزارة المعارف العمومية

... ذكي العرابي باشا — لوزارة المواصلات

... محمود خليل بك — لوزارة الزراعة

... محمد صبري أبو علم — لوزارة الحقانية

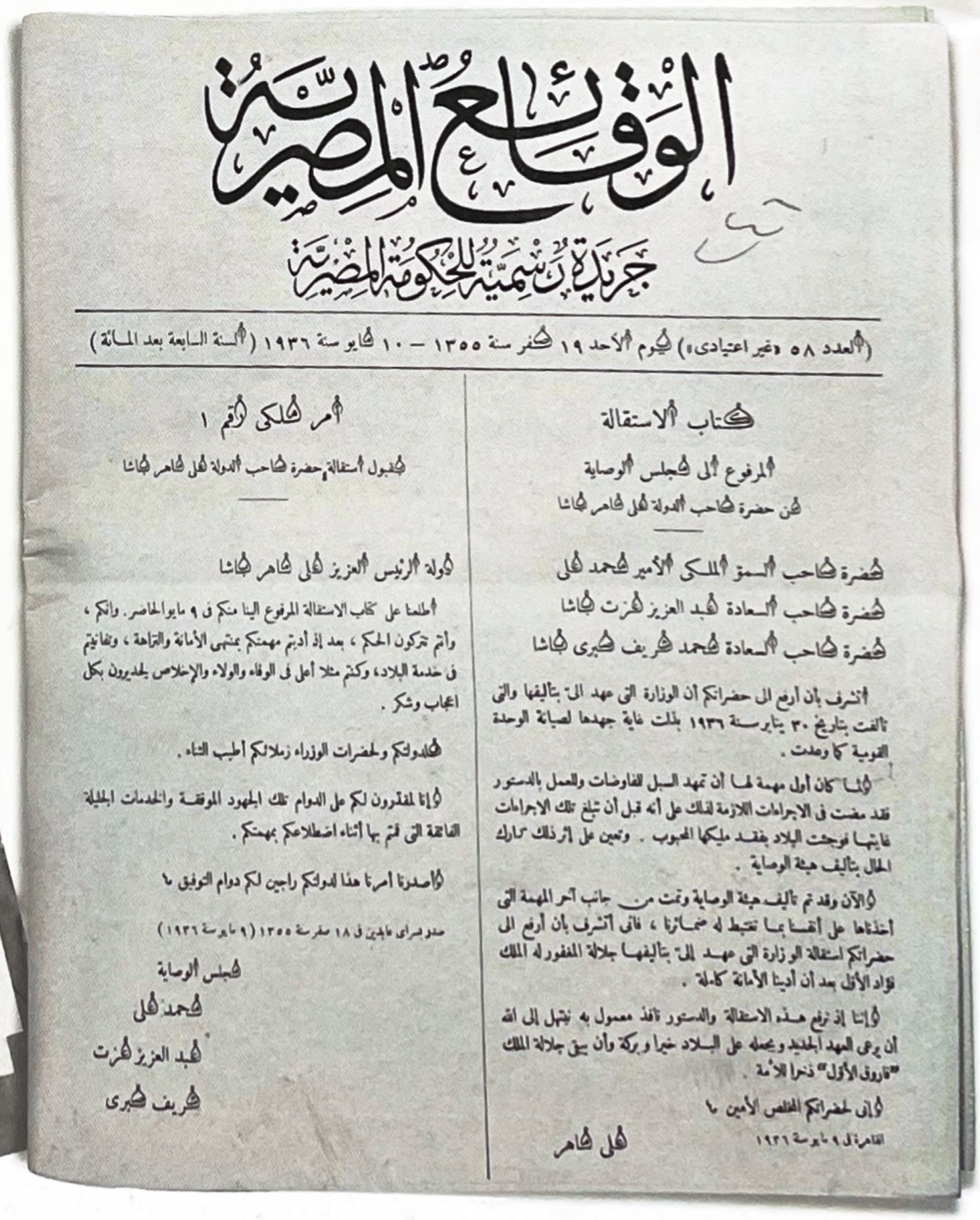
... عبد الفتاح الطويل — لوزارة الصحة العمومية

... هذا الاختيار قبولا لدى جلالتكم رجوت منكم التفضل بإصدار ... لكي باعتماده .

... مولاي ساظل على الدوام الخادم الأمين لعرشكم الوق ...

(٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٣ أغسطس سنة ١٩٣٧)

مصطفى النحاس



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٥٨ «غير اعتيادي») يوم الأحد ١٩ صفر سنة ١٣٥٥ — ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ (السنة السابعة بعد المائة)

كتاب الاستقالة

المرفوع الى مجلس الوصاية

من حضرة صاحب الدولة علي ماهر باشا

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي

حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا

حضرة صاحب السعادة محمد شريف صبري باشا

تشرف بأن أرفع الى حضراتكم أن الوزارة التي عهد الي بتأليفها والتي تألفت بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ بذلت غاية جهدها لصيانة الوحدة القومية كما وعدت .

ولما كان أول مهمة لها أن تمهد السبل للمفاوضات والعمل بالدستور فقد مضت في الاجراءات اللازمة لذلك على أنه قبل أن تبلغ تلك الاجراءات غايتها فوجئت البلاد بفقد مليكها المحبوب . وتعين على إثر ذلك تبارك الحال بتأليف هيئة الوصاية .

والآن وقد تم تأليف هيئة الوصاية وتمت من جانب آخر المهمة التي اخذناها على أنفسنا بما تقتضيه لها ضمائرنا ، فاني أتشرف بأن أرفع الى حضراتكم استقالة الوزارة التي عهد الي بتأليفها جلالة المغفور له الملك فؤاد الأول بعد أن أدينا الأمانة كاملة .

وإنا إذ نرفع هذه الاستقالة والدستور نافذ معمول به نبتهل الى الله أن يرعى العهد الجديد ويحمله على البلاد خيرا وبركة وأن يبقى جلالة الملك «فاروق الأول» ذخرا للأمة .

وإني لحضراتكم المخلص الأمين ،

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٣٦

علي ماهر

أمر ملكي رقم ١

بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة علي ماهر باشا

صدور الرئيس العزيز علي ماهر باشا

اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع الينا منكم في ٩ مايو الحاضر . وانكم ، وانتم تتركون الحكم ، بعد إذ أديتم مهمتكم بمنتهى الأمانة والنزاهة ، وتفانيتم في خدمة البلاد ، وكنتم مثلا أعلى في الوفاء والولاء والإخلاص يجدرون بكل اعجاب وشكر .

فلدولتكم ولحضرات الوزراء زملائكم أطيب الثناء .

وإنا لمقدرون لكم على الدوام تلك الجهود الموفقة والخدمات الجليلة الفائقة التي قمتم بها أثناء اضطلاعكم بمهمتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم راجين لكم دوام التوفيق ،

صدر بسراي عابدين في ١٨ صفر سنة ١٣٥٥ (٩ مايو سنة ١٩٣٦)

مجلس الوصاية

محمد علي

عبد العزيز فهمي

شريف صبري

استقالة علي ماهر مرفوعة إلى مجلس الوصاية، وأمر ملكي بقبول الاستقالة.

مع النقراشي. وقد ضمت وزارة محمد محمود (الثانية) عددًا من الرعيل الأول للتجمع الوفدي، أبرزهم عبد العزيز فهمي، ولطفي السيد، وإسماعيل صدقي؛ وبها بدأ عهد الوزارات اللاوفدية (ديسمبر ١٩٣٧ - أغسطس ١٩٣٩م).

وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية وما جرى لها من تغييرات في عهد الملك فاروق، فمن المهم أن نذكّر بعدد من الملاحظات الأولية لربطها بسياقها التاريخي لعهده؛ لأن معظمها نشأ في عهد والده الملك فؤاد. وهذه الملاحظات تتمثل فيما يلي:

١- أن الحياة الحزبية في مصر بدأت تجربتها الأولى بين عامي ١٩٠٧م و١٩١٤م - بغض النظر عن تيارها الوطني السابق منذ أيام الثورة العرابية - وأنه قد برز فيها ثلاثة أحزاب رئيسية خلال هذه التجربة؛ هي: الحزب الوطني المصري الذي أسسه مصطفى كامل ومحمد فريد؛ وحزب الأمة الذي ضم صفوة من الأعيان والمثقفين ونطق باسمه أحمد لطفي السيد؛ ثم حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية أو حزب القصر الذي ألفه الشيخ علي يوسف؛ فضلًا عن عدد من الأحزاب الصغيرة التي لم تلعب دورًا، ولم تلبث أن تلاشت.

٢- انتهت هذه التجربة تقريبًا مع بداية الحرب العالمية الأولى وبسبب إجراءاتها إلى أن وضعت الحرب أوزارها في أواخر عام ١٩١٨م، حين تنادى الزعماء الوطنيون بتأليف وفد للمطالبة باستقلال مصر. فبرز تجمع الوفد الوطني منذ ذلك العام وقاد ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩م تحت زعامة سعد زغلول، ثم خاض غمار الحياة السياسية والحزبية بعد ذلك. وقد تحول إلى حزب «الوفد المصري» بعد أن انشق فريق من رجاله عام ١٩٢٢م، وألفوا حزب الأحرار الدستوريين الذي كان امتدادًا لحزب الأمة، وسار على مذهبه في السياسة والوطنية.



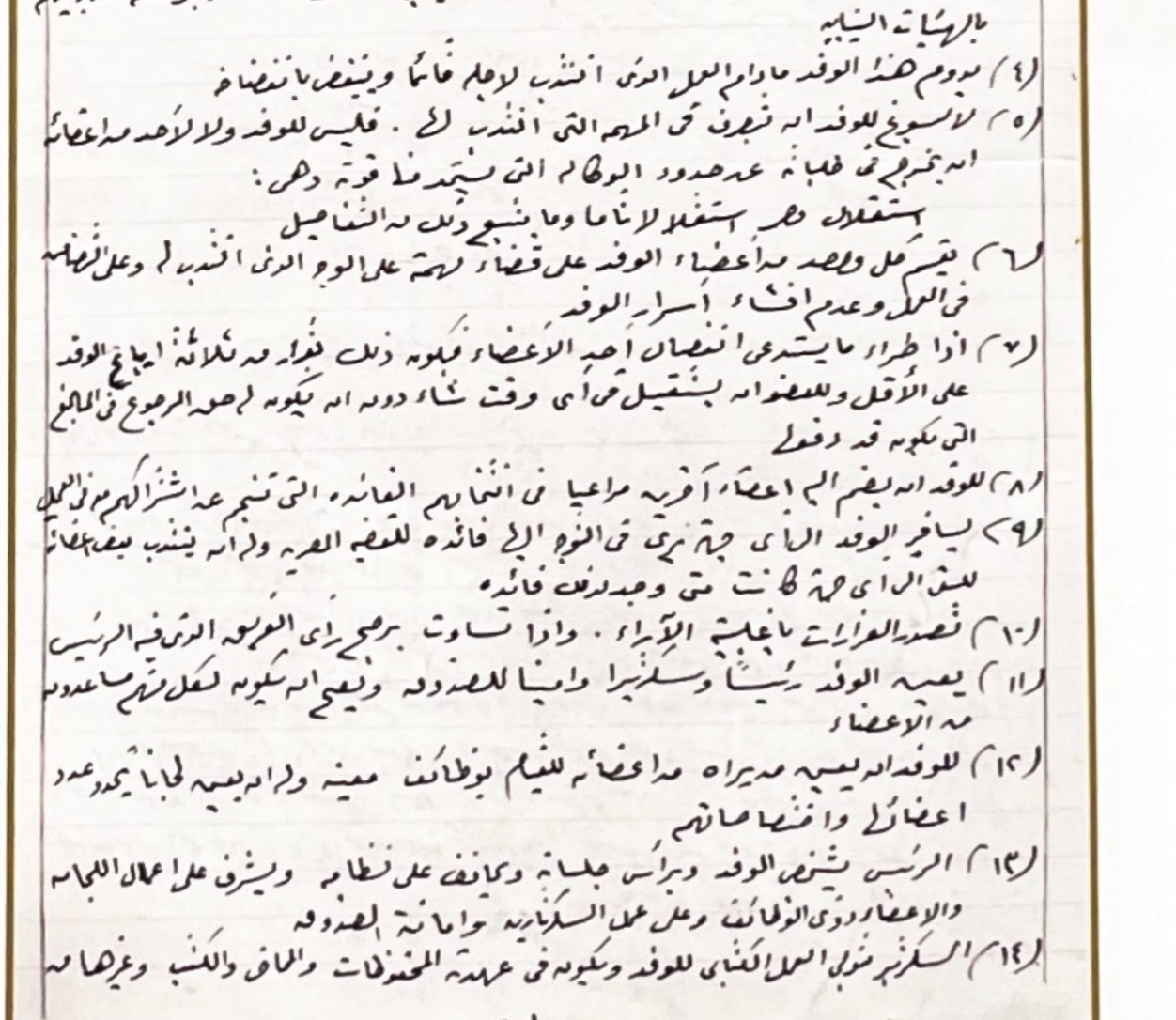

حافظ رمضان يرأس اللجنة العليا للحزب الوطني.

صورة تذكارية لمجموعة من أعضاء الوفد المصري.

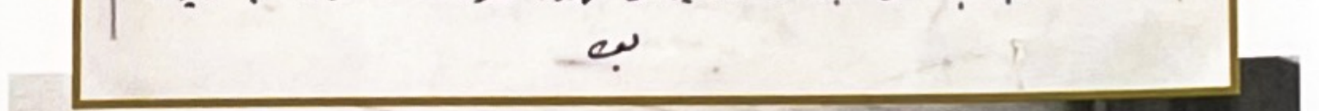


٣- صار الوفد المصري هو حزب الأغلبية الشعبية بعد أن قاد الحركة الثورية والوطنية، وورث جماهير الحزب الوطني، الذي أصابه الضمور والضعف بعد وفاة زعيميه مصطفى كامل ومحمد فريد. ولم يلبث الوفد أن تحول إلى حزب سياسي في أواخر عام ١٩٢٣م، عندما خاض الانتخابات البرلمانية التي جرت بموجب دستور ١٩٢٣، وفاز بالأغلبية الكبيرة التي أتاحت لزعيمه سعد زغلول تأليف أول وزارة منتخبة من الشعب في تاريخ مصر، وذلك في يناير ١٩٢٤م. هكذا بات واضحًا أن الحياة الحزبية في عهد الملك فؤاد شهدت ميلاد حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين، كما شهدت بقاء الحزب الوطني؛ وقد صار حزب أقلية يكافح من أجل البقاء معتمدًا على تراثه ومبادئه التي أرساها مصطفى كامل ومحمد فريد، في ظل رئيسه الثالث محمد حافظ رمضان.

٤- شهدت هذه المرحلة تجربة أخرى من تجارب أحزاب السلطة التي تنشأ في أحضان الحكومة بتوجيه ودعم من الملك فؤاد، حين برز حزب «الاتحاد» عام ١٩٢٥م برئاسة رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم، ومن ورائه رئيس الديوان الملكي بالنيابة حسن نشأت؛ ثم حزب «الشعب» عام ١٩٣٠م برئاسة إسماعيل باشا صدقي، ومن ورائه زكي الإبراشي ناظر الخاصة الملكية؛ ثم صار الحزبان حزبًا واحدًا هو حزب «الاتحاد الشعبي» عام ١٩٣٨م في عهد الملك فاروق، بعد تضاؤلهما وفقدانهما السلطة. وكان معظم المنضمين إليهما من كبار الملاك والأعيان وكبار الموظفين، الذين تحركهم أطماع المصالح وتسلق سلم الوظائف الأعلى.



تقرير بخصوص خطوات تأسيس حزب الوفد المصري، وبرنامجه السياسي، وتنظيمه الداخلي.



بعض أعضاء الوفد المصري؛ من اليمين: مكرم عبيد، ومحمد محمود، وعلي الشمسي بك، وحمد الباسل، ومصطفى النحاس.

وبالرغم من ذلك، فشلت الأحزاب التي تنشأ في أحزاب السلطة، فلم يحصل حزب الاتحاد في انتخابات عام ١٩٢٩م إلا على ثلاثة مقاعد في البرلمان؛ إذ كان - كما ذكر الدكتور يونان لبيب - «يفتقر إلى شخصية قيادية قادرة على وضع الحزب في السلطة ووضع السلطة في جيب الملك». لذلك شرع القصر يحاول تجربة ثانية، فكان حزب الشعب في نوفمبر ١٩٣٠م الذي ألفه صدقي بعد أن كلفه الملك بتشكيل الوزارة. ولما كان صدقي يتمتع بقدرات إدارية كبيرة، فقد أسقط دستور ١٩٢٣ ووضع دستورًا جديدًا يوسع سلطات الملك على حساب سلطة الأمة. ونجح في ضم أنصار لحزبه بالترغيب والترهيب عن طريق رجال الإدارة، كما أصدر للحزب صحيفة تحمل اسمه، وصار شقيقًا لحزب الاتحاد. وأجريت انتخابات جديدة فاز فيها الحزبان الملكيان بأغلبية مقاعد البرلمان، خاصة أنه قد قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون. وهكذا، فبدلًا من أن تدخل الأحزاب الانتخابات وتفوز فتشكل الوزارة، شُكلت الوزارة أولًا ثم وضعت الدستور المناسب، ودخلت الانتخابات؛ ففازت! ولم يعمر نظام صدقي طويلًا؛ لشعور الملك بخطورته، ولتكاتف الأحرار الدستوريين مع الوفد لمقاومته بعنف؛ مما أزعج القصر، الذي أقال وزارة صدقي في سبتمبر ١٩٣٣م لينتهي عهده ودستوره في نوفمبر من العام التالي. ويتدهور حزب الشعب بفقدان السلطة، ولم يحصل في انتخابات عام ١٩٣٦م إلا على عشرة مقاعد في البرلمان، خاصة أن الملك فؤاد قد تُوفي في إبريل من العام نفسه. وبدا واضحًا أن عصر الحزبين الملكيين قد أوشك أن ينتهي؛ وهو ما حدث فعلًا مع بداية عهد الملك فاروق.

أما حزب الوفد الذي تمتع خلال أحداث ثورة ١٩١٩ بتنظيم على درجة عالية من الكفاءة، خاصة بعد أن تحول إلى حزب سياسي في أواخر عام ١٩٢٣م وفاز فوزًا ساحقًا في الانتخابات البرلمانية في يناير ١٩٢٤م، بعد أن عانى الانقسام الأول في أواخر عام ١٩٢٢م، ليؤسس المنشقون عليه حزب الأحرار الدستوريين، كما أشرنا في عهد الملك فؤاد وتحت قيادة سعد زغلول - فقد ظل الحزب في حالة صراع مكشوف ومكتوم مع الملك والقصر بشأن ممارسة السلطة؛ وبالرغم من هذا، بقي صاحب الأغلبية الشعبية سواء في عهد سعد والملك فؤاد، أو مصطفى النحاس والملك فاروق. وكان القصر يحاول دائمًا إضعاف الوفد لحساب سلطة الملك، سواء بإحداث الانقلابات الدستورية أو بتشجيع واحتضان أحزاب الأقلية من خصوم الوفد، أو بدعم إنشاء أحزاب ملكية، كما رأينا في حزبي الاتحاد والشعب.

وقد تعرض الحزب الكبير لانشقاقين جديدين في عهد الملك فاروق، نشأ عن أولهما عام ١٩٣٨م تأليف حزب «الهيئة السعدية» الذي أسسه الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وأنصارهما من الذين خرجوا على الوفد؛ أما الانشقاق الثاني في الوفد في عهد الملك فاروق، فقد حدث عام ١٩٤٢م عندما خرج مكرم عبيد وأنصاره على الحزب، وألفوا حزب «الكتلة الوفدية».

ومن الثابت تاريخيًّا أن الأحزاب التي خرجت من صلب الوفد (الأحرار والسعديون والكتليون) كانت أحزاب أقلية، حاولت أن تلعب دور البديل في الحياة الحزبية، لكنها لم تنجح، وإن نجحت في إضعاف الوفد. فالأحرار الدستوريون شاركوا في وزارات عهد فاروق بالائتلاف مع الهيئة السعدية والحزب الوطني ثم مع الكتلة الوفدية؛ فهم - وإن كانوا حزب صفوة أو نخبة بالدرجة الأولى - لم تكن لهم قاعدة شعبية مؤثرة.

أما الهيئة السعدية، فقد اغتيل رئيسها الدكتور أحمد ماهر في فبراير ١٩٤٥م في ظروف من التهور والجهل السياسي والتحريض، التي انتابت مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي عهد وزارة خليفته في رئاسة الهيئة السعدية وهو محمود فهمي النقراشي، دخلت مصر حرب فلسطين في مايو ١٩٤٨م، دون أن يكون القرار قراره، ثم اغتيل على يد أحد أعضاء الجهاز السري للإخوان المسلمين، بعد أن أصدر قرار حل جماعتهم لإيقاف نشاطهم العدواني في ديسمبر ١٩٤٨م. وقد ضعف دور الهيئة بعد ذلك؛ مما مهد لبروز الوفد في أواخر عام ١٩٤٩م وفوزه في انتخابات عام ١٩٥٠م؛ الأمر الذي أذن بانتهاء دور الهيئة السعدية، وإن بقيت رسميًّا حتى إلغاء قرار قيادة ثورة يوليو للأحزاب جميعًا في يناير ١٩٥٣م.

أما بالنسبة إلى الحزبين الملكيين - الاتحاد والشعب - في عهد الملك فاروق، فقد تُوفي يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد في مارس ١٩٣٦م، وتولى رئاسة الحزب بعده محمد حلمي عيسى. وعندما خاض الحزبان الانتخابات البرلمانية عام ١٩٣٨م في قائمة الحكومة مع حزب الأحرار الدستوريين، حصلا معًا على تسعة عشر مقعدًا بعد أن كان رئيساهما قد شاركا في وزارتي محمد محمود الثانية والثالثة (١٩٣٧-١٩٣٨م)، ثم خرجا من تشكيل وزارته الرابعة (يونية - أغسطس ١٩٣٨م) ليفسحا المجال لوزراء من الهيئة السعدية التي تحالفت مع الأحرار الدستوريين. وفي نوفمبر ١٩٣٨م اندمج الحزبان الملكيان تحت اسم حزب «الاتحاد الشعبي» تحت رئاسة حلمي عيسى، الذي شارك في وزارتي حسن صبري وحسين سري ممثلًا للحزب الجديد، الذي لم يعد له وجود فعلي إلا في شخص رئيسه، الذي ما إن خرج من منصبه الوزاري عام ١٩٤١م، حتى خرج الحزب من الحياة السياسية المصرية نهائيًّا.



مقر حزب الأحرار الدستوريين.

أعضاء حزب الأحرار الدستوريين.

أحمد ماهر مؤسس حزب الهيئة السعدية يتحدث إلى مكرم عبيد.

أما حزب الكتلة الوفدية، فتأسس بعد أن فجَّر مكرم عبيد أزمة «الكتاب الأسود»، وفصله من الوفد، واعتقاله في ظل ظروف الأحكام العرفية (١٩٤٢-١٩٤٤م). وبخروج الوفد من الحكم أطلق سراح مكرم عبيد وصار وزيرًا للمالية في وزارة الهيئة السعدية، كما شارك ثلاثة من رجال الكتلة بمناصب وزارية في الوزارة نفسها. وقد آثر المجاهد الكبير وابن سعد البكر الانحياز إلى القصر؛ مما أضعف الحزب الذي بدا كما لو كان ملكية خاصة له. وجاء انسحابه من وزارة النقراشي عام ١٩٤٦م بمنزلة انتهاء دور الحزب في الحياة السياسية، إلى أن أجهز عليه قرار إلغاء الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣م.

وفيما يتعلق بحزب الوفد والملامح العامة لدوره خلال عهد الملك فاروق، فالثابت أنه رغم نجاح زعيم الوفد في قيادة المفاوضات التي انتهت إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦م، التي تعد خطوة في سبيل استقلال مصر في بداية عهد فاروق، فإن الحزب الكبير تعرض للانشقاقين الكبيرين عامي ١٩٣٨م و١٩٤٢م؛ مما كان له أثره في نشاط الحزب ودوره في الحياة السياسية. كذلك كانت علاقته بالقصر الملكي علاقة تصادمية، كان مجالها دفاع الوفد عن حقوق الوزارة الدستورية في مواجهة القصر، الذي صار يتدخل فيما ليس من اختصاصه. وانتهت الأزمات بين القصر والوزارة بإقالة الملك لوزارة النحاس في أواخر ديسمبر ١٩٣٧م، ليعهد الملك بعدها بالحكم لوزارات غير وفدية أو محايدة (١٩٣٧-١٩٤٢م) جرى خلالها العبث بالانتخابات، خاصة انتخابات عام ١٩٣٨م التي لم يحصل فيها الوفد إلا على اثني عشر مقعدًا (من ٢٦٤ مقعدًا)؛ وهذا ما جعل الحزب الكبير يرفض المشاركة في أي انتخابات أخرى تجريها حكومات من خصوم الوفد.

وفي فبراير ١٩٤٢م أجبر السفير البريطاني اللورد كيلرن الملك فاروق على أن يعهد للنحاس باشا بتأليف الوزارة في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية وامتداد جبهاتها إلى مصر. وما إن أوشكت الحرب أن تنتهي حتى أقال الملك الوزارة الوفدية في أكتوبر ١٩٤٤م، لتخلفها وزارات من أحزاب الأقلية (١٩٤٤-١٩٤٩م)، وتعاني مصر أزمات ما بعد الحرب وتأثيراتها، التي اضطر معها الملك إلى الموافقة على إجراء انتخابات جديدة فاز فيها الوفد بأغلبية كاسحة في أواخر عام ١٩٤٩م، ويتولى بعدها النحاس باشا تأليف وزارة الوفد الأخيرة قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٠-١٩٥٢م)، والتي أقالها الملك عقب حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢م.

ومن الثابت تاريخيًّا أن ظهور جماعات سياسية جديدة ذات طابع أيديولوجي كالإخوان المسلمين، ومصر الفتاة خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، قد سحب قطاعات من الشباب من رصيد الوفد؛ فضلًا عن أن الحزب الكبير تبنى سياسة لا تتفق مع الطابع الديمقراطي الذي كان الوفد يحرص عليه، حين ألف جماعات لها طابع فوضوي فاشي سميت «أصحاب القمصان الزرقاء» منذ عام ١٩٣٤م، حاول بها إرهاب خصومه، خاصة في مواجهة «أصحاب القمصان الخضراء» من جماعة مصر الفتاة. ويضيف المؤرخون أن الوفد خلال وزارة ٤ فبراير قد لحق به قدر من سوء السمعة نتيجة الاستثناءات التي خص بها أنصاره؛ مبررًا ذلك بأن هؤلاء الأنصار تعرضوا لاضطهادات خلال حكم وزارات الأقلية السابقة، وأن من الطبيعي أن يعوض هؤلاء عندما يتولى الوفد الحكم. وقد أدت هذه السياسة إلى تفجير الخلافات داخل وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢م، التي أفضت إلى وضع مكرم عبيد «الكتاب الأسود»، وما أعقبه من الانشقاق الذي ألف أنصاره حزب الكتلة الوفدية.

ولكن يبقى من الإنجازات التي ميزت حكم الوفد في مرحلته الأخيرة قبيل ثورة ٢٣ يوليو أن زعيمه تبنى سياسة وطنية متشددة تجاه الوجود البريطاني في مصر، عندما أجرى محادثات بشأن وجود القاعدة البريطانية في منطقة القناة. ولما لم تستجب بريطانيا لمقترحات الوفد، اتخذ زعيمه خطوة تاريخية في أكتوبر ١٩٥١م بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائي للسودان، وأصبحت مصر في حالة حرب غير معلنة مع إنجلترا. ودارت معارك في منطقة القناة سجل المصريون خلالها صفحة مشرفة من صفحات تاريخهم النضالي ضد القاعدة الإنجليزية في القناة. وأعقب ذلك حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢م الذي كان مؤشرًا إلى احتضار النظام وعجزه عن حل القضية الوطنية، ومعالجة أزمات مصر الاجتماعية والاقتصادية. ومهد ذلك كله الطريق لحركة الجيش والضباط الأحرار في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، تلك الحركة التي تحولت إلى ثورة غيرت المشهد السياسي والاجتماعي لمصر؛ وكان من بين إجراءاتها إلغاء الأحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣م بعد إجبار الملك على التنازل عن عرش مصر.

مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الأحزاب السياسية وحظر تكوين أحزاب جديدة، واستثناء جماعة الإخوان المسلمين من تطبيق هذا القانون - ١٨ يناير ١٩٥٣ (*)

باسم ملك مصر والسودان

وعلى العرش المرقم

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ... بتشكيل الوزارة الحالية برئاسة ...

وعلى المرسوم الصادر في ... بتعديل بعض أحكام ...

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية ...

وبعد موافقة مجلس الوزراء ...

رسم بما هو آت:

(المادة الأولى)

تحل جميع الأحزاب السياسية المنحلة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

(المادة الثانية)

يحظر على أي حزب أو هيئة سياسية أو جمعية أو فرع منها أو جماعة أو شخص أن يباشر نشاطا سياسيا من أي نوع كان.

(المادة الثالثة)

يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين الأولى والثانية بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(المادة الرابعة)

يعاقب كل من يؤسس حزبا سياسيا جديدا أو يتولى رئاسته أو إدارته أو يدعو إلى تأسيسه بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(المادة الخامسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء المكلفين تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه.

صدر بقصر عابدين في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣.

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

وزير المالية والاقتصاد

وزير الحربية والبحرية

وزير الأشغال العمومية

(*) اتبعنا هذه الوثيقة بنسخة واضحة أخرى خالية من التوقيع.

مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ (*)
ن شأن حل الأحزاب السياسية

سودان

علان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات
الجيش.

ة في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية
،

١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية،
ر الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكور،
رسم بما هو آت

السياسية المنحلة إلى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء.
ب السياسية المنحلة والمنتمين إليها القيام بأي نشاط

ة فؤلاء الأشخاص في ميدل قيامهم بالنشاط المحرم.
يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال
حزاب المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمن تصفيته منها.

مادة ٤ — على كل من يكون لديه مال لأحد الأحزاب المنصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع، وعليه أن يسلمها إليه في الميعاد الذي يعينه.
ويجوز للمندوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب المنحل دون أن يترتب على هذا الإلغاء أي حق في التعويض للمتعاقدين الآخرين.

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٦ — يحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ويلغى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

(*) استثنيت جماعة الإخوان المسلمين من تطبيق هذا القانون.

مرسوم بشأن حل الأحزاب السياسية.

من تاريخ وتراث الاستراحات الملكية

استراحة ركن فاروق بحلوان

د. أحمد منصور



يتخذ الملوك على مدار التاريخ مقارَّ سكنهم في القصور أو كما يطلقون عليها في بعض الأحيان القلاع. وعلى مدار التاريخ، تطورت عمارة القصور منذ فترة مبكرة من تاريخ مصر القديمة؛ فتضمنت صالات الاستقبال، ونوافذ الظهور (النوافذ التي يظهر منها الملك للشعب أو للعامة)، والحدائق، والبحيرات الصغيرة، وقاعة العرش، والأفنية المختلفة.



ومع تطور نظام الحكم وإدارة شئون الدولة في مصر القديمة، كان حتمًا أن يتحرك الملك وينتقل بين مختلف ربوع القطر المصري؛ فتارة يزور المعابد في صعيد مصر، وتارة يباشر أحوال الدولة في شمالها، أو يحارب عدوًّا على الحدود. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء استراحات ملكية للإقامة المؤقتة في مناطق متفرقة، تكون لترفيه الملك أو لراحته أثناء قيامه بالمهام الملكية أو الدينية؛ ومن شرفتها يرى الاستعراضات العسكرية المختلفة.

الاستراحات الملكية في مصر القديمة

للأسف لا تعطينا الشواهد الأثرية فكرة مكتملة عن تصميم القصور الملكية في مصر القديمة، ومن ثمَّ الاستراحات الملكية، إلا أن بردية وادي الجرف (يقع هذا الوادي على البحر الأحمر، بالقرب من منطقة الزعفرانة)، تشير إلى إقامة الملك خوفو في قصر أو استراحة ملكية في الجيزة أثناء تشييد هرمه الشهير. كذلك تشير بقايا شواهد أثرية إلى قصر الملك أمنحتب الثالث من الأسرة الثامنة عشرة (وكان الملك الوحيد الذي أقام قصرًا ملكيًّا له غرب الأقصر)؛ فهي لا تزال باقية إلى اليوم في منطقة تسمى «المْلَقَطَة» قرب معابد هابو في البر الغربي لمدينة الأقصر. بالإضافة إلى ذلك فإن قصر الملك رمسيس الثالث بالقرب من معبده في مدينة هابو (البر الغربي بالأقصر)، ما هو إلا استراحة ملكية بنيت من أجل الإقامة المؤقتة أثناء العروض العسكرية التي يطل عليها الملك من «شرفة الرؤية» أو «نوافذ التجلي». ومن المعروف أن هذا المصطلح قد ظهر في عهد الدولة الحديثة، وأصبح جزءًا من القصور والاستراحات الملكية. وكان الهدف من تشييد نوافذ التجلي أو شرفة الرؤية مشاهدة عرض أسرى البلاد الأجنبية الخاضعة للنفوذ المصري، ودافعي الجزية السنوية من هذه البلاد. وكان الملك يظهر بمفرده أو مع زوجته أو أبنائه، ومن الممكن أن يظهر بعض كبار الموظفين.

الاستراحات الملكية في العصر الحديث

بعد تأسيس الدولة الأموية في عام ٤١هـ/ ٦٦٢م، بدأ خلفاء بني أمية تأسيس مقار حكمهم داخل قصور ضخمة متخذين دمشق عاصمة حضارية لهم. ولما كان الصيد في الصحراء أمرًا معتادًا في التراث الإسلامي، حرص خلفاء بني أمية وأمراؤهم على بناء بعض الاستراحات والقصور الصغيرة للاستراحة والتمتع بعملية الصيد. فقد شاع في العمارة الإسلامية بناء «المنظرة» وهي أشبه بقصر صغير (قصير)، استخدمه الخلفاء والسلاطين في بعض المناسبات العامة، كما استخدم أيضًا للمتعة والاختلاء بالنفس والراحة من عناء الحكم. وهذا - على سبيل المثال - الوليد بن عبد الملك بن مروان قد بنى قصرًا صغيرًا



قصر رمسيس الثالث



قصر عميرة



قصر الإسماعيلية



استراحة أنشاص

وجميلًا يسمى قصير «عمرة» خاصًّا به، يقضي أوقاته فيه أثناء رحلات الصيد الشتوية؛ وعلى جدرانه نقوش لطيور جميلة، وحيوانات، وزخارف نباتية ملونة.

وانتشر بناء الاستراحات في مصر أثناء العصور الطولوني، والفاطمي، والمملوكي. فقد ذكر المقريزي في خططه أن كان للخلفاء الفاطميين مناظر (استراحات) كثيرة بالقاهرة، والروضة، والقرافة، وبركة الحبش، وظواهر القاهرة. فمن مناظرهم التي بالقاهرة منظرة الجامع الأزهر، ومنظرة اللؤلؤة على الخليج، ومنظرة الدكة، ومنظرة المقس، ومنظرة باب الفتوح.

وفي مصر الحديثة ومع تولي محمد علي مقاليد الحكم في مصر عام ١٨٠٥م، برز دور حكام الأسرة العلوية في عمارة القصور والاستراحات الملكية، فكان محمد علي باشا أول من أنشأ الاستراحات، إذ عَمَّر كثيرًا من القصور والأكشاك الملكية، التي أعيد ترميمها وعمارتها في عهود خلفاء كثيرين؛ ومنها قصر السويس. وجاء من بعده حفيده وخليفته عباس باشا الأول، فرم القصور والاستراحات السابقة. أما الوالي محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م)، فقد عمَّر الاستراحات بالأقاليم المختلفة مثل كشك الجيزة.

وفي عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)، عُمِّرت الاستراحات المختلفة بالعديد من الأقاليم، منها قصر المنصورة، وكشك الأهرام، وكشك وقصر الإسماعيلية. إلا أن ابنه الخديوي محمد توفيق تنازل عن قصر المنيا لصالح الدولة المصرية.

وفي عهد عباس حلمي الثاني (١٨٩٢-١٩١٤م)، عُمِّرت بعض الاستراحات أيضًا مثل قصر إدفينا، كما سجل الخديوي عباس لأول مرة الرمز الملكي (المونوجرام) الخاص به، وهو الحرفان الأولان من اسمه باللغة الإنجليزية (A.H.) على العمائر التي عَمَّرها مثل قصر إدفينا.

ومن بعده عمَّر الملك فؤاد الاستراحات المختلفة مثل استراحة سانت كاترين وقصر زهراء أنشاص، ورم بعض الاستراحات الأخرى مثل قصر إدفينا. وسجَّل شارة الملك على العمائر التي أنشأها، وهو الحرف الأول من اسمه باللغة الإنجليزية (F)، مثل قصر كفر الشيخ، كما سجل شارة الملك وأعلاه التاج الملكي في قصر إدفينا. وأخيرًا، عمّر الملك فاروق الاستراحات مثل استراحة ركن حلوان، واستراحة ركن رأس الحكمة، واستراحة الجزيرة، واستراحة الهرم، كما سجل كلًا من الخرطوش وشارة الملك على العمائر التي أنشأها؛ إذ سجل اسمه داخل الخرطوش الفرعوني في استراحة الأهرام، وسجل شارة الملك المكونة من اسمه كاملًا باللغة العربية بصيغة فاروق الأول، وبأعلاه التاج الملكي باستراحة ركن فاروق بحلوان.



قصر الجزيرة

استراحة ركن فاروق بحلوان (ركن حلوان، ومتحف ركن فاروق)

تقع استراحة الملك فاروق في حلوان أو كما يطلق عليها «ركن فاروق» أو «ركن حلوان»، في مدينة حلوان داخل حديقة ملاصقة للشاطئ الشرقي لنهر النيل بنهاية شارع كورنيش النيل.

تقع مدينة حلوان نحو ٢٤ كيلو مترًا جنوب مدينة القاهرة، وترتفع عن سطح البحر نحو ٨٥ مترًا. وذكر الدكتور عبد المنصف سالم في كتابه «حلوان مدينة القصور والسرايات: دراسة أثرية وثائقية لعمران المدينة وآثارها الباقية والمندثرة» أن اسم حلوان أطلق على مدينتين؛ الأولى حلوان البلد أو حلوان القديمة، وهي المدينة التي أنشأها الوالي عبد العزيز بن مروان عام ٧٠هـ أثناء ولايته على مصر؛ أما المدينة الثانية، فهي حلوان الجديدة أو حلوان الحمامات التي أنشأها الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٤م في باطن الجبل إلى الشرق من المدينة القديمة؛ وأطلق عليها حلوان الحمامات نسبة إلى الحمامات الكبريتية التي انتشرت بها. وتراجعت أهمية مدينة حلوان منذ أواخر العصر العثماني، ولكن مع عهد عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م)، بدأ الاهتمام مرة أخرى بمنطقة حلوان؛ وذلك مع اكتشاف العيون الكبريتية.

يُعد عهد الخديوي إسماعيل هو العصر الذهبي لمدينة حلوان (١٨٦٣-١٨٧٩م)، إذ شيد مدينة حلوان الجديدة أو مدينة حلوان الحمامات. لذلك كلف الخديوي إسماعيل الفلكي الشهير محمود باشا الفلكي بعمل الدراسات اللازمة لتشييد المدينة عام ١٨٦٨م. وانتهى الأمر بتقسيم مساحات أراضي مدينة حلوان؛ منها ما هو مخصص للقصور، والسرايات، والاستراحات الملكية؛ ومنها ما هو مخصص للفنادق والحمامات.

واهتم الخديوي توفيق من بعد أبيه بمدينة حلوان، فقد منح امتياز خطة سكة حديد حلوان إلى إخوان سوارس، وشيد عديدًا من المنشآت مثل المسجد التوفيقي عام ١٨٨٩م، وفندق جراند أوتيل، وكازينو حلوان (شُيِّدا على يد شركة إخوان سوارس)؛ وذلك للاستثمار الفندقي دون وجود علاقة للمبنيين بالخديوي توفيق. وشيدت زوجته أمينة هانم قصرًا لنفسها عام ١٨٨٦م، وشيدت ابنته قصرًا «قصر الأميرة خديجة» في الجانب الشرقي من المدينة. وقد حَوّلت مكتبة الإسكندرية هذا القصر إلى مجمع ثقافي وفني بغرض التنمية الثقافية للمنطقة.

أما عن استراحة ركن فاروق في حلوان، فقد أنشئت داخل حديقة (في نفس موضع مطعم وكازينو سان جيوفاني سابقًا)، وألحق بها من الناحية الغربية مرسى نهري ليخوت الملك فاروق. وكان المسئول عن بنائها إدارة هندسة القصور الملكية التابعة للديوان الملكي، وأشرف على عمارتها المهندس مصطفى باشا فهمي. وابتُدئ بناؤها في أوائل عام ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، وانتهى في عام ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م، وافتتحت في ٢٥ شعبان ١٣٦١هـ/ ٥ سبتمبر ١٩٤٢م.



كازينو سان جيوفاني



حمامات الكبريت بحلوان.



الشيخ محمد عبد الرحمن، ولوحة آية الكرسي بخط يده، التي أهديت للملك فاروق بمناسبة افتتاح الاستراحة.

ويستدل على ذلك من خلال لوحة لآية الكرسي أهداها الشيخ محمد عبد الرحمن إلى الملك فاروق بمناسبة افتتاح استراحة ركن فاروق، وأثبت عليها التاريخين الهجري والميلادي. وقد نشرت مجلة ذاكرة مصر المعاصرة في عددها الخامس والثلاثين مقالاً موسعًا عن الشيخ محمد عبد الرحمن، بقلم الدكتور الباحث محمد حسن إسماعيل.

كان الهدف من إنشاء هذه الاستراحة أولًا الترفيه، حين رغب الملك فاروق في إقامة استراحة خاصة به في جنوب القاهرة، تكون بمنزلة مقر استجمام له ولضيوفه عند زيارتهم له، وفي الوقت نفسه تراعي الناحية الأمنية. وقد توافر في استراحة ركن فاروق هذان العنصران؛ فمن ناحية الترفيه يمتاز طقس مدينة حلوان بالاعتدال في درجات الحرارة، بالإضافة إلى السكينة وجمال الطبيعة، لبعدها عن العمران وقربها من نهر النيل؛ أما بالنسبة إلى الناحية الأمنية، فإن قرب الاستراحة من نهر النيل عند مفترق طرق، شكل عاملًا مهمًّا لحماية المقر.

أصبحت استراحة ركن فاروق المقر المفضل له عند زيارته لحلوان في فصل الشتاء، والمكان المفضل لإقامة الاحتفالات الخاصة بالأسرة الملكية. ومن أهم المناسبات التي أقيمت في هذه الاستراحة قضاء شهر العسل الخاص بالأميرة فايزة أخت الملك فاروق بعد زواجها ببولنت محمد علي رءوف، واستمر أكثر من شهر. وكذلك مناسبة حفل الشاي الخاصة التي أقامها الملك فاروق للملك أحمد زوغو ملك ألبانيا الأسبق (١٩٢٨-١٩٣٩م)، وزوجته الملكة جيرالدين.

جاء الملك أحمد زوغو إلى مصر في عام ١٩٤٦م، بعد احتلال إيطاليا لبلده في عام ١٩٣٩م. ونظرًا للصلات القوية التي كانت تربط الملك فاروق - بحسب أصول جده محمد علي في ألبانيا - بالملك زوغو، فقد أكرمه ودعمه لحين عودته مرة أخرى إلى ألبانيا بعد أن عُزل عن عرشه.

أما الهدف الثاني، فهو هدف ملكي، ويتمثل في رغبة الملك فاروق في التشبه بأسلافه من حكام الأسرة العلوية في تعمير منطقة حلوان، حيث أقام جده الخديوي إسماعيل بها سراية الوالدة باشا، في حين أقام عمه الخديوي محمد توفيق قصرًا في حلوان، وأقامت ابنة عمه الأميرة خديجة بنت توفيق قصرًا لها

الوصف المعماري

شيدت هذه الاستراحة على قطعة من الأرض كانت خاصة بالأوقاف الملكية تبلغ مساحتها ١١٦٠٠م٢، اشتراها فاروق في عام ١٩٣٩م بمبلغ ألفي جنيه، وألحق بها من الناحية الغربية مرسى نهريًا للسفن. ونلاحظ أن مبنى الاستراحة شُيِّد على مساحة ٤٤٠م٢ من جملة الأرض التي امتلكها فاروق. وهو يتوسط الأرض، ويحيط به من جميع الجهات حديقة يلتف حولها سور مشيد من الحجر. شُيِّدت الاستراحة على الطراز الحديث على شكل يبدو من الخارج ومن أعلى سطح المبنى على هيئة باخرة ترسو على سطح النيل. وتتكون من ثلاثة أدوار: بدروم مخصص للخدم والمطبخ، ودور أرضي للإقامة، ثم دور أول يُستخدم تراسًا، حيث يشرف على الخارج من خلال أربع واجهات حرة. ويغلب الطابع المصري على استراحة ركن فاروق بحلوان؛ لأن معظم مقتنيات الاستراحة هي مقتنيات استراحة الهرم الملكية.

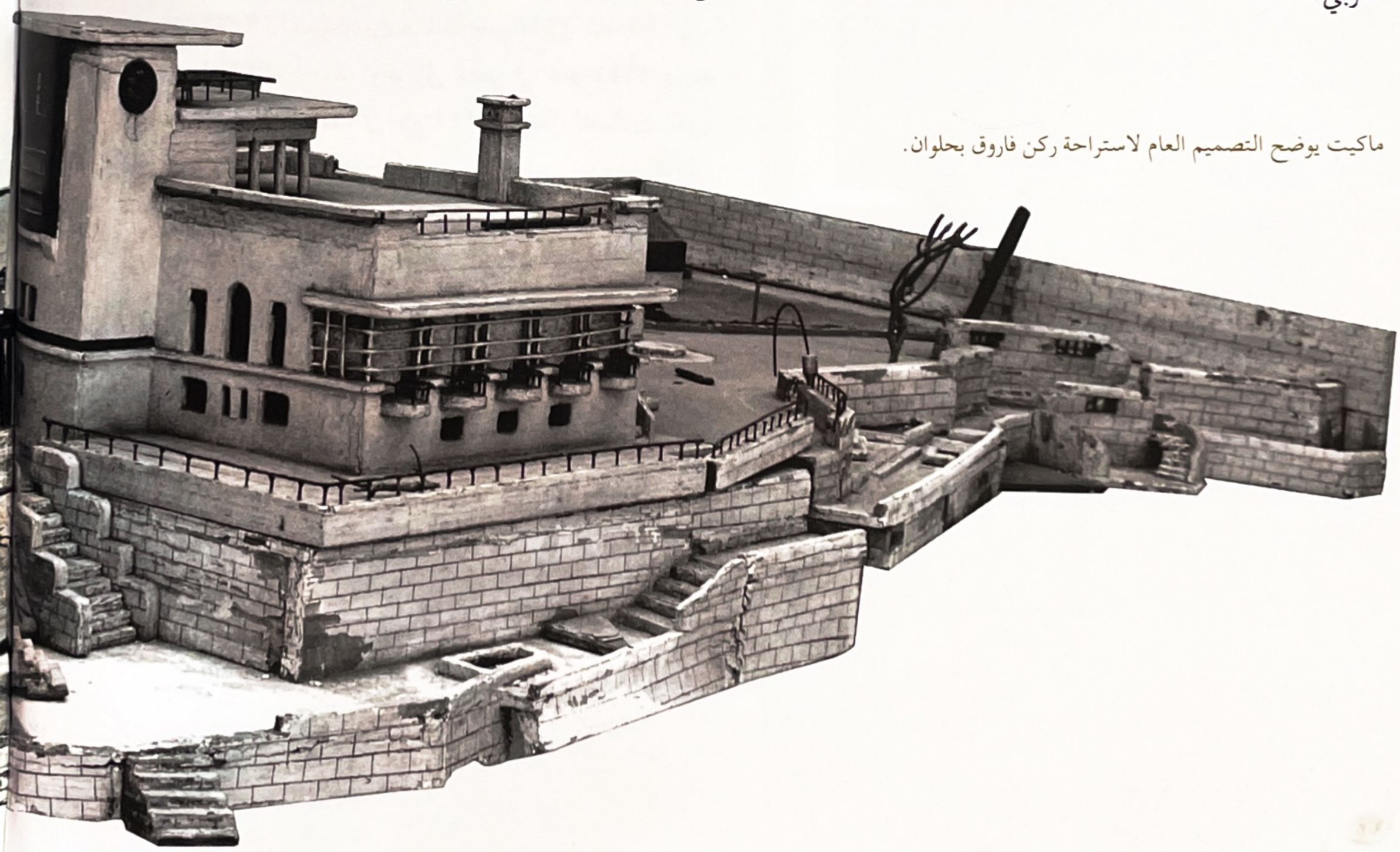
الاهتمام بالطراز القومي المصري

ظهر الاهتمام بالتراث المعماري المصري القديم بعد قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨-١٨٠١م)، وكذلك طباعة كتاب وصف مصر (١٨٠٩-١٨٢٢م)، حين لبى الاهتمام بالتراث المعماري المصري القديم النزعة السياسية لتعظيم هوية مصر القديمة أمام العالم، وخاصة العالم الغربي، ثم العالم العربي.

لذلك اهتمت الطبقة الحاكمة في مصر في القرن العشرين بتشجيع أيديولوجية مصر الفرعونية وانتشارها. وبناءً على ذلك استُخدم التراث في مصر أثناء الفترة الملكية كأداة داعمة للدولة المصرية آنذاك. وتوضح الدكتورة فايزة هيكل في هذا الصدد أن دور التراث والرموز التاريخية في مرحلة تشجيع هويات جديدة أو نشرها أو مراحل التحول يكون مغايرًا ومعاكسًا لدوره الأصلي؛ لذلك يُستخدم التراث المعماري خارج سياقه الأصلي.

ومع انتشار الاهتمام بعلم المصريات في بداية القرن العشرين، ثم ترجمة هذا الانتشار في الأعمال الأدبية والفنون المرئية مثل فن العمارة، واعتمادًا على أن العمارة هي أحد أهم أشكال الفنون المرئية المؤثرة؛ فقد ظهر ما يسمى «الطراز الفرعوني الجديد». وهو انتشار العمائر ذات الطابع الأوروبي مع استخدام العناصر المعمارية المصرية القديمة.

كذلك ساهم عديد من الرحالة والمسافرين في إحياء الطراز المصري القديم عن طريق مشاهداتهم وزيارتهم لمصر وتسجيل مشاهداتهم عن مصر ونشرها في أوروبا؛ فقد كان إحياء الطراز الفرعوني أو النمط الفرعوني الجديد Neo-Pharaonic بدأ في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر (إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية). وقد شهد عودة في عديد من المباني العامة في أوروبا. وانتقل منها إلى مصر وخاصة في القرن التاسع عشر، مثل فيلا واندا في مطلع القرن العشرين، وتقع في شارع منصور باشا بحلوان، وترجع إلى ما قبل عام ١٩٠٢م؛ وهي



ماكيت يوضح التصميم العام لاستراحة ركن فاروق بحلوان.

ملك مدام واندا، سيدة روسية. لكن أبرز مبنى بُني على هذا الأسلوب هو ضريح سعد زغلول عام ١٩٢٨م، الذي بناه أحد المهندسين المعماريين البارزين في ذلك الوقت وهو مصطفى باشا فهمي الذي عمل أيضًا على إحياء الطراز الإسلامي الجديد Neo-Islamic Style.

حرص حكام الأسرة العلوية على القيام بمظهر حماة الآثار المصرية القديمة - على الرغم من وجود بعض الأحداث التي تنفي ذلك - إذ زاروا على مدار سنوات مختلفة المواقع الأثرية المصرية القديمة. فقد زار الخديوي توفيق في مطلع عام ١٨٩١م إثر توليه حكم مصر الصعيد على متن باخرته، وزار معابد إسنا، ودندرة، وجزيرة فيلة، والأقصر والكرنك. كما وضع الخديوي عباس حلمي الثاني حجر الأساس للمتحف اليوناني الروماني، ثم افتتحه بالإسكندرية، وكذلك المتحف المصري بالقاهرة، ومتحف الفن الإسلامي.

وفي تلك الفترة، عاشت مصر تحولًا تاريخيًا مع سقوط دولة الخلافة العثمانية (١٩٢٣-١٩٢٤م)، وظهرت الحركات الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية كافة، ومنها بالتأكيد العمارة. وقد تأثر فن العمارة باتجاهين: الأول يهدف إلى تأصيل العمارة من مفهوم تقليدي، وأحيانًا يهدف إلى تأصيل العمارة مع لمحة تطويرية للموروث لإضفاء الطابع الحديث أو المعاصر، وهو ما بدأ بإحياء عمارة مصر القديمة مثل مبنى كلية الهندسة في الإسكندرية، أو العمارة الإسلامية مثل مبنى وزارة الأوقاف المصرية في القاهرة. أما الاتجاه الثاني، فهو الاتجاه الحديث في إطار تجديد الخطاب الحضاري المعاصر المتفاعل مع روافد الحضارة الغربية الأوروبية وثقافتها المتعددة.

وترى الدكتور فايزة هيكل أن تأثر التراث بالسياسة أمر ممتد ومتواصل بل موروث من مصر القديمة، عندما استغل ملوك مصر القديمة الآثار المعمارية لتأكيد سطوة الملك وقوته. وتعد قاعة البرلمان المصري التي أمر بتشييدها الملك فؤاد بعد حصول مصر على استقلالها في عام ١٩٢٢م، برهانًا على ذلك التوجه.

فقد شيد البهو الفرعوني الذي يربط بين مجلسي النواب والشيوخ على نمط صالات الأعمدة في المعابد المصرية القديمة، حيث يحتوي على ٢٤ عمودًا متماثلة في الحجم والزخرفة، ولكل منها قاعدة على هيئة أوراق نباتية متداخلة، في حين ظهرت تيجان الأعمدة على شكل زهرة البردي المفتوحة. أما الجزء العلوي من الحوائط، فقد زين بثلاثة أشرطة زخرفية، يتكون أولها من صور المعبود حورس يجسد آلهة معبد إدفو بجناحيه الأزرق والأخضر، ويتوسطهما قرص الشمس الذهبي ورأسا الحيّتين. ويعلو الشريط الزخرفي الأول شريط آخر يحيط بالبهو



المهندس مصطفى فهمي باشا

فيلا واندا بحلوان.



ضريح الزعيم سعد زغلول؛ وهو مصمم على الطراز الفرعوني.

في عهد الخديو عباس حلمي الثاني
وضع أساس
المكتبة الخديوية ودار الآثار العربية
سنة ١٣١٧

ويمثل خرطوشين متكررين؛ أحدهما باللون الأزرق والآخر باللون الأحمر. ويحوي كل منهما اسم الملك فؤاد بالهيروغليفية داخل الخرطوش الملكي.

وفي الوقت نفسه، حصلت مصر على استقلالها في فبراير ١٩٢٢م، وفي نوفمبر من العام نفسه عُثر على مقبرة توت عنخ آمون كاملة، وهو ما أثار نقاشًا حادًّا على مستوى كبار رجال الدولة المصرية والاحتلال البريطاني للاستيلاء على هذا الكنز ونقله خارج مصر. وكان للتطورات السياسية الجديدة تأثير في امتيازات البعثات الأثرية الموجودة في مصر، وأبرزها بعثة عالم الآثار البريطاني هوارد كارتر الذي اكتشف مقبرة الملك توت عنخ آمون في عام ١٩٢٣م، التي تُعد أحد أهم الاكتشافات الأثرية على الإطلاق. وقد أعلنت حكومة النحاس باشا في بدايات ثلاثينيات القرن الماضي في النهاية أنها لن تسمح بمغادرة أي آثار مصرية خارج البلاد.

الطراز المصري القديم في استراحة ركن فاروق

أما النقطة التي تثير الاهتمام في استراحة ركن فاروق، فهي التصميم الداخلي، واعتبار الملك فاروق نفسه ملكًا مصريًّا قديمًا يتمتع بحماية الآلهة، حين ظهر ذلك الاتجاه في تصميم استراحة الملك فاروق في هضبة الأهرام؛ إذ دَوَّن الملك اسمه في ٢٥ خرطوشًا فرعونيًّا تحمل اسمه، ونقش شعار العلم الملكي داخل قرص الشمس المجنح.

وكان توجه الملك فاروق ومن ثم كبير مهندسي القصور الملكية مصطفى باشا فهمي في استخدام الطراز الفرعوني هو إيصال رسالة مفادها إظهار الهوية المصرية القديمة للدولة المصرية، وأن تاريخ الدولة المصرية تاريخ متصل وليس منفصلًا. ولذلك كان من الأهمية بمكان أن يحافظ الأحفاد على هذا التراث من خلال إعادته إلى السطح مرة أخرى، دون إغفال أن الدولة المصرية جزء من العالم العربي الإسلامي.

ويعزى إلى المعماري مصطفى باشا فهمي الجهد في نشر الطراز المصري القديم في العمائر الرسمية من تلك الفترة مثل محطة السكك الحديدية في وسط القاهرة. فهو يعد معماريًّا من رواد عمارة التأصيل والحفاظ على الهوية والجذور المعمارية الراسخة، مع الاستفادة من نظم العمارة والبناء الحديثة.

حرص الملك فاروق على تزويد استراحته بكل ما هو قيم من الناحيتين الحضارية والمادية، فضلًا عن اختياره بعض النماذج الأثرية الخاصة ليضمها إليها، أهمها كنوز للملك توت عنخ آمون، بالإضافة إلى مقتنيات أخرى من التراث المصري القديم.

يتجلى الطراز المصري القديم في استراحة ركن فاروق في العناصر الزخرفية والتحف الفنية، وكثير من العناصر المعمارية؛ من خلال العناصر الآتية:

١- دولابين من خشب الجوز؛ أحدهما مطعم بالصدف، والسن، والقشرة؛ والآخر بالسن والقشرة. الأول على شكل واجهة قصر فرعوني مزين من أعلى بحليات من الخشب على شكل حيَّات الكوبرا المجسمة، والدولاب الآخر على شكل واجهة معبد مصري قديم.

٢- علبة سجائر مستطيلة الشكل من الفضة على الطراز المصري القديم.

٣- ساعة مكتب مذهبة، تتكون من مستطيل من الزجاج، يعلوه قرص الساعة والعقربان من الذهب. صنعت أرقام الساعة الاثنا عشر من فصوص الزمرد. وأسفل قرص الساعة رسوم مصرية قديمة من الذهب تمثل احتفالات عيد الجلوس، مرتبة على قاعدة من درجتين من الذهب. وترتكز الساعة على قاعدة مستطيلة من حجر الملاكيت مثبت عليها من الأمام شريحة من الذهب، كُتب عليها إهداء للملك فاروق باللغة الفرنسية. والساعة داخل علبة «شمواه» على شكل معبد مصري قديم.

٤- قاعة التدخين التي تحتوي على أجمل ما في الاستراحة من معروضات، حيث توجد بها نماذج طبق الأصل من الأثاث الجنائزي للملك توت عنخ آمون المحفوظ في المتحف الكبير بالجيزة. وأهم قطع الأثاث هو كرسي العرش بما يميزه من رسوم وزخارف بارزة ومذهبة تمثل الملك توت عنخ آمون جالسًا على كرسي العرش. وهذا الأثاث منقول من الاستراحة الملكية للملك فاروق على هضبة الهرم. ومن الطريف أن هذه النسخة أكبر حجمًا لتتلاءم وبدن الملك فاروق الضخم؛ إذ إن كرسي العرش الأصلي لتوت عنخ آمون كان رشيقًا يتناسب ورشاقة بدنه الصغير.

٥- تمثال لأبي الهول المجنح بوجه آدمي من الخشب، يرتدي غطاء الرأس الفرعوني، ويحلي الرقبة قلادة محفورة على الخشب بشكل هندسي يتدلى منه حلقة دائرية.

٦- التراس الكبير الذي يطل على الحديقة الخلفية للمتحف ويعرض به المجموعة الأثرية بالأقصر وطريق الكباش، وهو من الجص على قاعدة مستطيلة من خشب الأرو.

٧- صندوق مستطيل من خشب الجوز على الطراز الفرعوني به راديو وجهاز أسطوانات، وملون بالمينا ومطعم بالصدف والسن. ويزينه بعض الأعمدة، ويوجد عليه ثلاثة خراطيش كُتب على الأوسط منها اسم الملك فاروق بالهيروغليفية، ومحلًى من أعلى بتاج الوجهين. صُنع على الطراز المصري القديم في إيطاليا، ونُقل من الاستراحة الملكية الخاصة بالملك فاروق على هضبة الهرم.

كان الطابق الأرضي يضم غرفتين للنوم؛ إحداهما كانت مخصصة للملك فاروق، والثانية لزوجته. ويلحق بكل حجرة منهما حمام وصالة صغيرة وغرفة ملبس. وقد كانت جدران الممرات المؤدية إلى غرفتي النوم تزدان بكثير من التحف الأثرية النادرة والساعات الذهبية الثمينة. وأما غرفتا النوم، فكانتا مزودتين بأفخر الأثاث والرياش والتحف، من بينها ساعة أثرية من عهد نابليون وأخرى ذهبية مرصعة، وعدد من الزهريات الفخارية المصممة بالشكل الفرعوني.

لقد استعرضنا في هذا المقال كيف عكست العمارة في مصر في العهد الملكي التوجه الثقافي والطابع القومي لمصر، وخاصة على المستوى الرسمي. فقد ظهر الملك فاروق حريصًا على بعث هوية مصر القديمة مرة أخرى وخاصة في العمارة، فأنشأ استراحة الهرم واستراحة ركن فاروق على هذا النمط. كما كان مولعًا بالآثار المصرية، حتى إنه صعد إلى قمة الهرم الأكبر، وزار المتحف المصري،

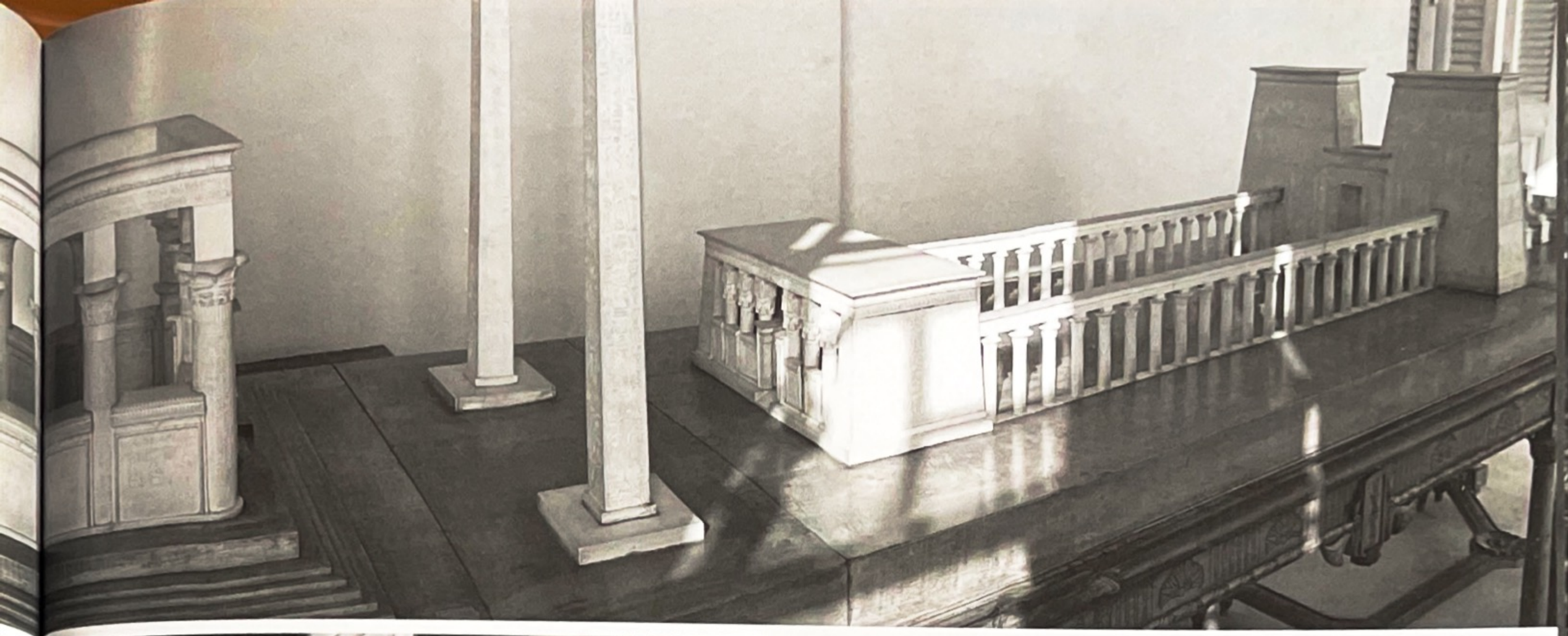
علبة سجائر فضية.

دولابان من الخشب على الطراز الفرعوني.

صورة للملك فؤاد الأول داخل إطار خشبي
على الطراز المصري القديم.

ساعة مكتب مذهبة.

نموذج من مجموعة أثاث الملك توت عنخ آمون.



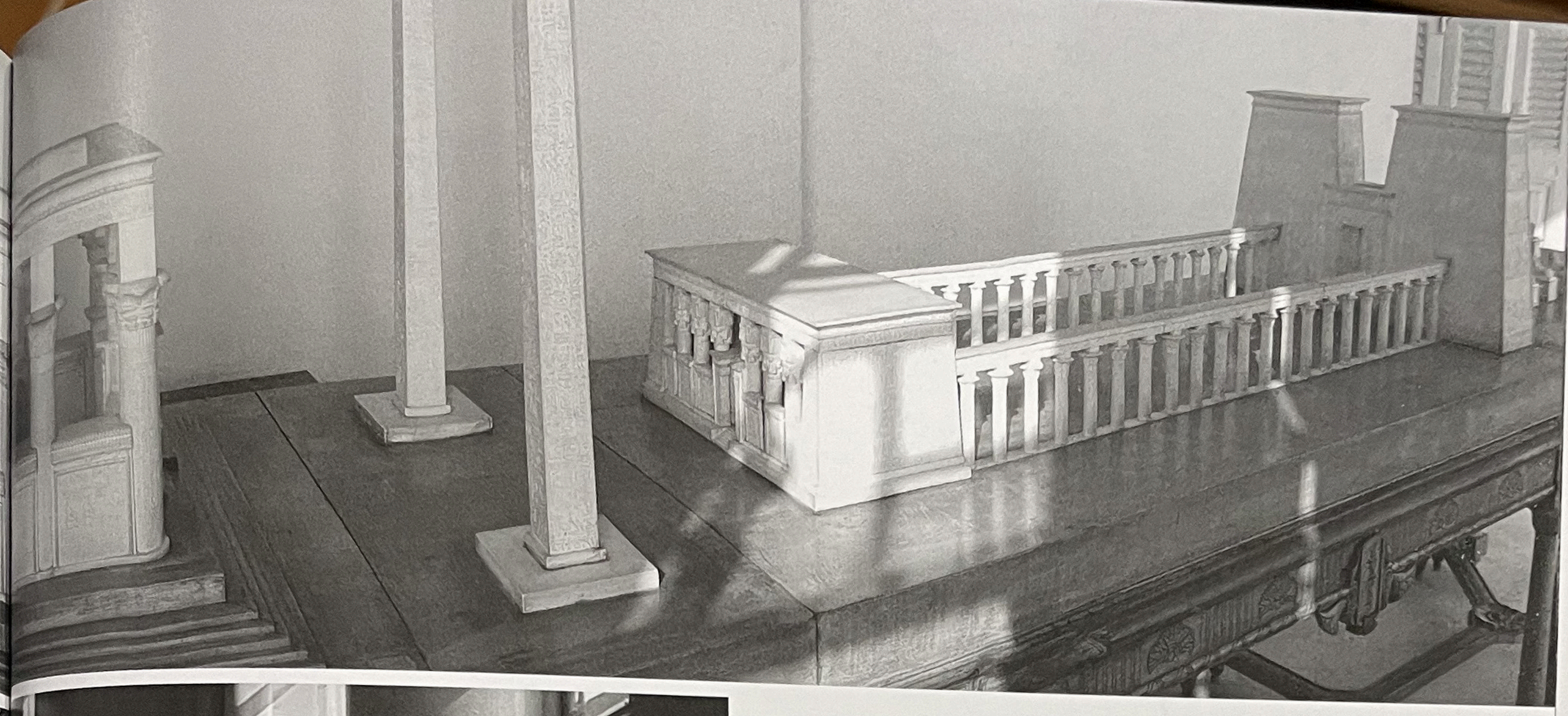
وتونة الجبل، والأقصر، عندما كان وليًّا للعهد، وبعد أن أصبح ملكًا للبلاد. كذلك طلب الملك فاروق من مصطفى باشا فهمي بناء استراحة ملكية له في الهرم؛ فبنيت على الطراز الفرعوني، وجاءت هندستها ونظامها وزخرفتها تحفة معمارية.

كذلك كان على اتصال بعلماء الآثار الأجانب مثل إيتين دريوتون مدير مصلحة الآثار، كما درس مبادئ الهيروغليفية على يد أحمد كمال؛ لذلك تعد عمارة الاستراحات الملكية أبلغ رسالة مرئية يمكن للدولة المصرية أن تعبر من خلالها عن ارتباط تراثها القديم بالعصر الحديث. فاستطاعت مصر أن تعبر عن ماضيها وتراثها منذ مصر القديمة إلى تحولها إلى جزء من الأمة الإسلامية والعربية.

إن استراحة ركن فاروق، والتي تحولت الآن إلى متحف ركن فاروق، بوتقة انصهرت فيها عناصر الطابع القومي للعمارة في مصر ذلك الوقت، من خلال عرض المقتنيات الفنية للطراز المصري القديم؛ وهي السمة الغالبة لاستراحة ركن فاروق متمازجة مع التصميم المعماري. فقد جاء تصميمًا حديثًا بمواصفات تلك الفترة؛ أما الطابع العربي الإسلامي، فقد مُثِّل في بعض لوحات الخط العربي التي أهداها الشيخ محمد عبد الرحمن إلى الملك فاروق.

تمثال أبي الهول المجنح.

المجموعة الأثرية لمعبد الأقصر، وطريق الكباش.



وتونة الجبل، والأقصر، عندما كان وليًّا للعهد، وبعد أن أصبح ملكًا للبلاد. كذلك طلب الملك فاروق من مصطفى باشا فهمي بناء استراحة ملكية له في الهرم؛ فبنيت على الطراز الفرعوني، وجاءت هندستها ونظامها وزخرفتها تحفة معمارية.

كذلك كان على اتصال بعلماء الآثار الأجانب مثل إيتين دريوتون مدير مصلحة الآثار، كما درس مبادئ الهيروغليفية على يد أحمد كمال؛ لذلك تعد عمارة الاستراحات الملكية أبلغ رسالة مرئية يمكن للدولة المصرية أن تعبر من خلالها عن ارتباط تراثها القديم بالعصر الحديث. فاستطاعت مصر أن تعبر عن ماضيها وتراثها منذ مصر القديمة إلى تحولها إلى جزء من الأمة الإسلامية والعربية.

إن استراحة ركن فاروق، والتي تحولت الآن إلى متحف ركن فاروق، بوتقة انصهرت فيها عناصر الطابع القومي للعمارة في مصر ذلك الوقت، من خلال عرض المقتنيات الفنية للطراز المصري القديم؛ وهي السمة الغالبة لاستراحة ركن فاروق متمازجة مع التصميم المعماري. فقد جاء تصميمًا حديثًا بمواصفات تلك الفترة؛ أما الطابع العربي الإسلامي، فقد مُثِّل في بعض لوحات الخط العربي التي أهداها الشيخ محمد عبد الرحمن إلى الملك فاروق.

تمثال أبي الهول المجنح.



المجموعة الأثرية لمعبد الأقصر، وطريق الكباش.

حتمية ثورة

٢٣ يوليو ١٩٥٢م

أ. د. جمال شقرة



يكاد ينعقد الإجماع على أن المجتمع المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية عانى أزمة طاحنة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، وأن هذه الأزمة جاءت نتيجةً حتميةً للتناقضات التي تولدت من إدماج مصر - كمجتمع تابع - في إطار النظام الرأسمالي العالمي، وأن هذه الأزمة وصلت إلى ذروتها مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين؛ إذ ظل هيكل الاقتصاد المصري هيكلًا متخلفًا، يغلب عليه الطابع الزراعي ذو المحصول الواحد «القطن». وظل النمو الرأسمالي، سواء في الريف أو في المدينة، نموًّا مشوهًا؛ بسبب استمرار سيطرة كبار الملاك على علاقات الإنتاج، وإصرارهم على عدم تغييرها، ونتيجة للتداخل العضوي بينهم وبين كبار الرأسماليين الأجانب والمصريين؛ فضلًا عن إهدارهم جزءًا كبيرًا من الفائض الاقتصادي في الاستهلاك الترفي.

والمتتبع للأزمات التي تعرض لها المجتمع المصري عشية ثورة ٢٣ يوليو، يلاحظ أن الأمر لم يعد مشكلة تواجه حكومة بعينها، بل إن تعاقب الأزمات وتعاقب فشل الحكومات المتتالية في علاجها دل على أن الأزمة آخذة برقاب النظام السياسي والاجتماعي جميعه، وأن أطر هذا النظام لم تعد قادرة على استيعاب ما يواجهه من أزمات ولا على تجاوز ما يحيط به منها. فقد واجه المسألة الوطنية بالمفاوضات وفشل، وواجهها بالتحكيم الدولي وفشل؛ فانصرف عنها ملتفتًا إلى مشاكل الاقتصاد والتنمية، ففشل أيضًا، وعجز عن المواجهة، ولم يستطع تقديم حلول للأزمة الاقتصادية التي كانت تفتك بالملايين من شعب مصر. وأتت حرب فلسطين عام ١٩٤٨م فهزم، وانطلقت حركة الكفاح المسلح في القناة، والتي كانت بمنزلة محك اختبار حقيقي للأحزاب السياسية، فكشفت عن عجزها جميعًا، وعجز النظام برمته عن قيادة النضال الشعبي ضد المحتل. وأخيرًا كان إحراق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢م أوضح دليل على تفسخ عُرى النظام، واهتراء كل مؤسساته.

وبعد إحراق القاهرة، بدأت مصر كلها تشعر برجفات الزلزال، وبدأ الكل يتوقع شروعه في هز أديم مصر، واقتلاع النظام الملكي من جذوره.

كان جيش الملك أداته التي كان يستخدمها في السيطرة على الجماهير، مركز الزلزال. وكانت البداية عندما شعرت القوى السياسية المعارضة للنظام بضعفها في مواجهة الملك والمستعمر معًا، واكتشفت أن «جيش الأمة» قوة منظمة ومسلحة، يمكن الاعتماد عليها. ومن هنا اتجهت هذه القوى صوب الجيش تحاول تسييس ضباطه واستقطابه؛ لتلوح به أو لتستخدمه في مواجهة خصومها. وينطبق هذا على حزب الوفد كما ينطبق على جماعة الإخوان المسلمين، وعلى المنظمات الشيوعية، وعلى جماعة مصر الفتاة أيضًا. الكل سعى نحو الجيش، والكل نسي أو تناسى - تحت ضغط الأزمة - أن الجيش يمكن أن يغرى بأخذ مقاليد الأمور بيده، ويمكنه أن يلعب دورًا ثوريًّا لإنقاذ مصر من براثن الفساد، وإقرار القانون، وتحقيق حلم مصر في الحرية والاستقلال والتنمية والتحديث.





النكاية

انطلق وراء غضبه ونزواته وفقد السيطرة.. والضباط الأحرار قضوا على حكمه بالثورة

بعد أزمة فبراير ١٩٤٢ اتخذت الأمور شكلاً جديداً بالنسبة للملك الذي لم ينس الإهانة التي لحقته، وبدا في صورة أكثر عنفاً وتسلطاً. ولسوء حظه فإن هذه الصورة كانت هي صورته النهائية التي احتفظت بها ذاكرة الشعب عن آخر ملوك مصر. بدأت الأزمات ساخنة عام ١٩٤٦ مع الحكمة الذين طالبوا بيده الفاروضات مع بريطانيا للجلاء عن مصر، وبدأت مظاهرة حاشدة قاسمة قصر عابدين، مروراً على كوبري عباس، الذي حوصر وانتهى الأمر بمذبحة. وفي عهد سيطلة الملك اشتعل الموقف مرة أخرى في مهرجان الشعلة وعلم الحقيبة الزينات وداسوا صورة الملك بالأقدام. وانتهى الأمر بتحميل الحكومة المسؤولية وتكليف إسماعيل صدقي بالوزارة. واستحدث الملك وظيفة المستشار الصحفي للديوان الملكي، وعين فيها كريم ثابت، وطبيعة الحال استحكم العداء مع حزب الوفد وفشلت محاولات الاتصال مع فؤاد سراج الدين، وحرك الوفد مظاهرات الطلبة ولم يتحرك الموقف إلا نسبياً، حيث شارك الوفد في وزارة حسين سري، ولكن بدا الملك في ثوب جديد محاولاً السيمنة على كل شيء في مصر وبدا أن الأمور في طريقها للانفجار.

بعد حادث فبراير ١٩٤٢ بدأ فصل جديد في علاقة الملك بالجيش الذي شعر بعدى الإهانة التي تعرض لها قائده على يد الإنجليز، وأغدق فاروق على كبار العسكريين، وبخاصة الجيش الحب. وكان بعد الملك بدأ الضباط الشبان يرفضون الحياة العسكرية على هواه، لدرجة أنه منع سائقه الخاص رتبة بكباشي معقده، وأخذ في فصل عدد من الضباط دون مبرر، وأخذ التذمر طريقه للجيش، وتكونت داخله عدة تنظيمات سرية، بدأت في الحركة لمواجهة فاروق، وفي سعيه للقضاء عليها، استبعد أحمد عطية وزير الدفاع الوطني، وتم تعيين محمد حيدر مكانه عام ١٩٤٧، وهو رجل البوليس القاسي، مما أثار شباب الضباط. المهم أن فاروق ظل يستشعر أن الجيش مازال القوة التي يعتمد عليها، ولازمه هذا الشعور حتى نهاية حكمه، وأدى به ذلك إلى الهاوية.

الملك فاروق مستمتع بوقته

بعد الخروج من مصر.. فاروق مع ثريا في مان

وتبدى هذا من خلال التشورات التي صارت أداة حرب معلنة على التصرفات الملكية. كما أعلنت أن الجيش جيش الأمة وليس جيش فرد.

وأثبتت فاروق رغبة قوية في وأد نشاط الضباط الأحرار، وكانت الجولة الأولى في المواجهة في انتخابات نادي الضباط عام ١٩٥١، التي فاز فيها الضباط الأحرار، وشكل مرشح الملك اللواء حسين سري عامر، ذو السمعة السيئة. ولم تفلح محاولات الملك في تأجيل الانتخابات، ولم يمثل لها الضباط.

وتلقى فاروق نبأ محاولة الضباط الأحرار اغتيال حسين سري عامر في يناير ١٩٥٢، التي اشترك فيها عبدالناصر وحسن إبراهيم وحسن التهامي، وكمال الدين حسين بذرع بالغ وتوعد بالانتقام.

وفي أعقاب صدور أمر حل مجلس إدارة نادي الضباط ارتفع مؤشر نقمة الضباط على الملك حتى إنه سيم من دخول نادي وقد أسهم الضباط الأحرار في إزاحة الملك فاروق في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وأخذوا السلطة كاملة في أيديهم. وكان عليهم في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ ثورة يوليو، أن يواجهوا مشاكل عديدة منها علاج الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، وإيجاد حل للقضية الوطنية، وللمسألة السودانية، كما كان عليهم أن يحددوا موقفهم من المعسكرين المتصارعين، ومن الحرب الباردة؛ فضلاً عن مواجهة الأحزاب والقوى السياسية الداخلية المعارضة لهم. وقد استغرقت هذه المهام بالفعل السنتين الأوليين من عمر الثورة (١٩٥٢-١٩٥٤م).

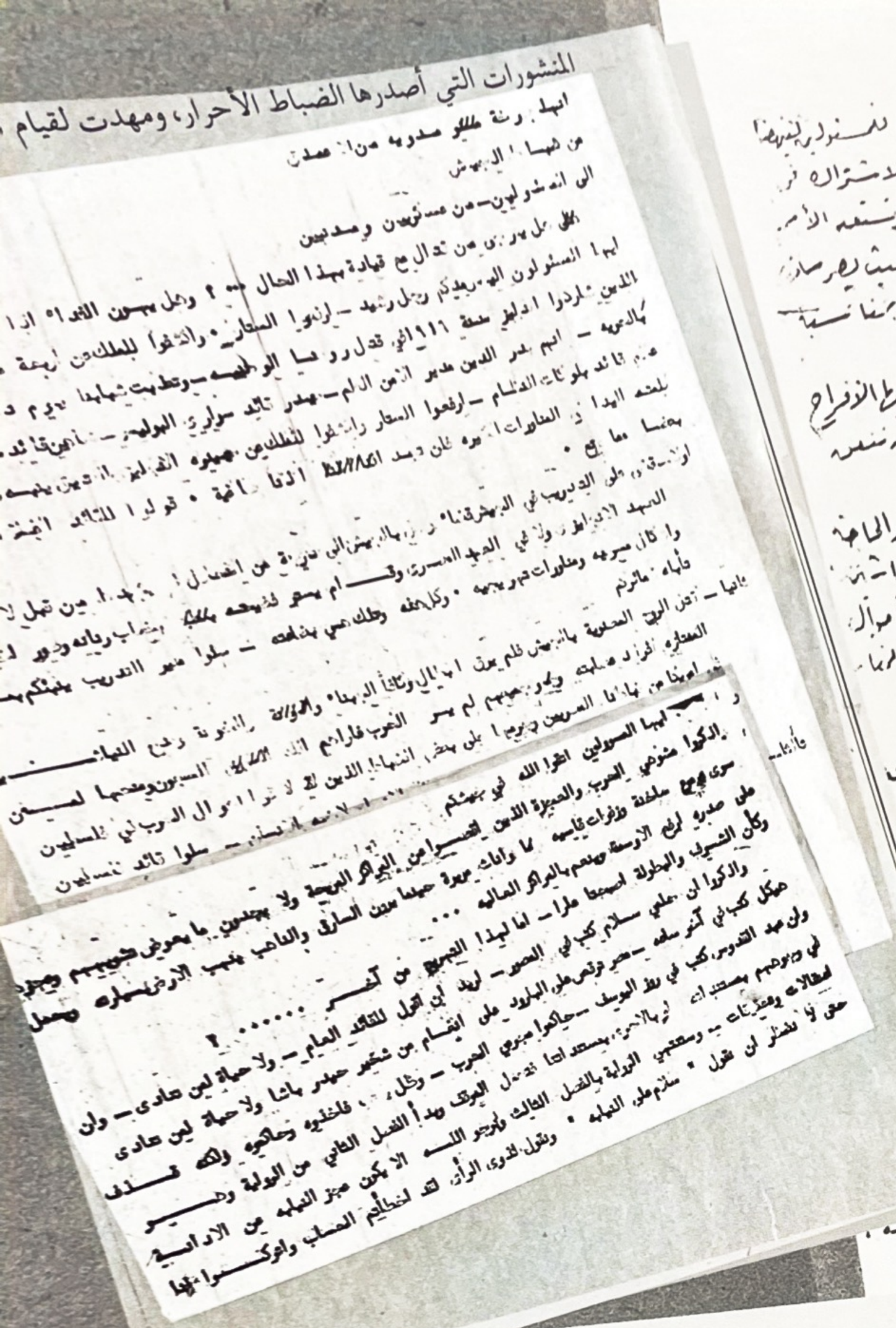
فقد شهدت الشهور الأولى بعد تنازل الملك إجراءات عديدة استهدفت تحقيق شيء من الاستقرار والعدالة الاجتماعية. من هذه الإجراءات إصدار القانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢م في شأن الإصلاح الزراعي في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢م، والذي استهدف علاج سوء توزيع الثروة، ورفع مستوى معيشة الفلاحين في الريف المصري بتوزيع «الفدادين الخمسة»، والعمل على نشر التعاون الزراعي في الريف؛ كما استهدف أيضًا دفع كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى الكف عن المضاربات على الأرض واستثمار أموالهم في مشروعات التنمية الصناعية. وبالرغم من أن هذا القانون جاء مليئًا بالنواقص والعيوب، يعد خطوة مهمة وأولية على طريق حل المسألة الزراعية؛ كما كان إيذانًا ببدء التغيرات الاجتماعية التي ستشهدها القرية المصرية بعد عام ١٩٥٢م.

وتجدر الإشارة إلى أن الضباط لم يقدموا بهذا القانون، طوال الفترة (١٩٥٢-١٩٥٤م)، على إجراء تغيير جذري لطابع التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ ظلت استثمارات كبار الملاك غير كافية لتنمية القطاع الصناعي، بل دفع كبار الملاك برءوس أموالهم إلى مجال الإسكان الفاخر والسمسرة. ولم يكن التشجيع الحكومي والإعفاءات الضريبية وغيرها من التسهيلات التي قدمتها ثورة يوليو آنذاك بكافية لدفع رأس المال المصري والأجنبي إلى المساهمة في المشروعات التي تبنتها الدولة، بناء على الدراسات التي قام بها «المجلس الدائم لتنمية الإنتاج».

وقد صاحب هذا القانون صدور مجموعة من القرارات والإجراءات ذات الدلالة عند رصد التوجهات الاجتماعية للضباط في هذه المرحلة المبكرة. فبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي بخمسة أيام، صدر المرسوم بقانون رقم (١٨٠) لسنة ١٩٥٢م في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م بإلغاء نظام الوقف إلا على الخيرات؛ كما صدر قرار بمصادرة أموال أسرة محمد علي، وكذلك الأموال والممتلكات التي آلت عنهم إلى غيرهم، عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة، وذلك في الثامن من نوفمبر ١٩٥٢م.

ومن ناحية أخرى، عمد مجلس قيادة الثورة في أعقاب صدور فتوى مجلس الدولة بعدم شرعية عودة البرلمان الوفدي المنحل

المنشورات التي أصدرها الضباط الأحرار، ومهدت لقيام



اجتماع الضباط الأحرار بقيادة اللواء محمد نجيب.

اعلان دستوري

صدر مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه فقد بادرت في ٢٦ يوليه ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل عهد الزور الذي يستند اليه الاستعمار.

ولكنه منذ هذا التاريخ ومنذ اثارة الأحزاب وجهت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ودبروا حماية من النظام الملكي الذي أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه.

وأن تاريخ أسرة محمد علي في مصر كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حق هذا الشعب وكان من أولى هذه الخيانات إغراق اسماعيل في ملذاته وإغراقه البلاد بالديون في دور عرضت مصر وبالتبعية للخراب حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للتفرز الى أرض هذا الوادي الأمين، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمي الغريب الجالس على العرش الذي استعبد بأمواله البلاد على أغلال وبذا أصبح المستعمر والعرش في شركة تبادل النفع، فهذا يعطي الفرصة لذاك، في نظير هذه المنفعة المتبادلة فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب وأصبح العرش هو الستار الذي يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضي على كيانه وسعوياته وحريته.

وقد فاقه فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وبذر، وطغى وتجبر وكفر، فوقف بنفسه نهائيا ومصيره، فأراد للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التي فرضت عليها



بكباشي الس

في ٢ أغسطس ١٩٥٢م، إلى تدعيم سلطته خاصة بعد المعارك التي شهدتها الصحف بين أنصار عودة البرلمان وأنصار الشرعية الثورية. فبدأ عملية هدم وتطهير كان لها أثر كبير في مستقبل الحركة السياسية، تواكبت معها محاولات الإحلال والتجديد اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. والملاحظ أن عملية إقرار القانون وبناء النظام السياسي الجديد، وتشريح الجسد السياسي الداخلي، قد اكتسبت نتيجة للظروف الموضوعية كل اهتمام الضباط في هذه الفترة. ففي العاشر من ديسمبر ١٩٥٢م، أعلن الضباط سقوط دستور ١٩٢٣، وشكلت لجنة مهمتها وضع «دستور جديد» في ١٣ يناير ١٩٥٣م. وبعد خمسة أيام، أي في ١٨ يناير ١٩٥٣م، عدل المرسوم بقانون رقم (٢٧٧) لسنة ١٩٥٢م في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة الجيش والنظام القائم عليها، لتصبح مدة سريان هذه التدابير سنة من تاريخ ١٨ يناير ١٩٥٣م، بعد أن كانت ستة أشهر من تاريخ صدور المرسوم الأول في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢م. وفي العاشر من فبراير ١٩٥٣م صدر الإعلان الدستوري بتحديد سلطات الدولة وقواعد الحكم، وبتنظيم الحقوق والواجبات خلال فترة الانتقال. وقد عُدَّ هذا الإعلان أول وثيقة رسمية ذكرت اسم مجلس قيادة الثورة، وأضفت عليه الشرعية الدستورية، وحددت اختصاصاته، ليصبح هذا المجلس خلال فترة الانتقال أعلى سلطة في مصر. والملاحظ أنه كان كذلك قبل صدور هذا الإعلان. وفي ١٨ يونية ١٩٥٣م، أعلن الضباط إلغاء النظام الملكي، وسقوط أسرة محمد علي، وتحويل مصر إلى النظام الجمهوري.

وقد واكب هذه التغيرات السريعة المهمة سعي الضباط سعيًا حثيثًا نحو الجمع بين القوة والسلطة والشرعية. فإذا كانت القرارات التي اتخذت طوال هذه الفترة قد أومأت إلى اتجاهات ذات مغزى، وسمحت بقدر من الشرعية للضباط، وببقائهم في السلطة، فإن عملية تحول السلطة إلى شرعية، وتوقيع صك لعقد اجتماعي وسياسي، كانت بغير شك أمرًا يؤرق الضباط خاصة «عبد الناصر» الذي سعى - بوعي - منذ اللحظة الأولى وهو في قلب السلطة إلى تحقيق قدر من الشرعية، أو نوع من الرضا الطوعي والقبول للنظام الجديد؛ وهو الأمر الذي تأخر حتى انتصاره في السويس عام ١٩٥٦م.

وقبل الحصول على هذه الشرعية، نجح الضباط في تعديل صيغة التوازن في العلاقات القائمة التي كان يرتكز عليها النظام القديم ومؤسساته. وقد سهل نجاح الضباط في هذه المهمة المصيرية ما كان لهم من يد عليا في إدارة الصراع؛ إذ نجحوا من اللحظة الأولى في السيطرة على سلطة إصدار القرار، وطهروا جهاز الدولة القديم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساعدهم (القبول) الذي لاقته المبادئ الستة العامة التي طرحوها، والتي كانت بمنزلة نقطة التقاء التفت حولها كل القوى الوطنية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار رغم العلاقات الأيديولوجية العميقة.

وعلى أي حال، كان القضاء على الاستعمار والإقطاع والاحتكار الرأسمالي مقدمًا في مبادئ الثورة على بناء أسس المجتمع الجديد. ومعنى هذا - كما يذكر لويس عوض - أن الضباط رأوا أن لا سبيل إلى بناء أسس المجتمع الجديد، إلا بعد تصفية الاستعمار والإقطاع الزراعي والإقطاع الرأسمالي الاحتكاري؛ وأي برنامج يقوم على التحطيم إنما هو برنامج ثورة. ولما كانت القضية المصيرية لأي ثورة هي قضية السلطة، فإن ثوار يوليو وعلى رأسهم عبد الناصر قد نجحوا في الامساك بمقاليد السلطة في الدولة وتحكموا بعد إزاحة الملك فاروق مباشرة في مفاتيح القوة في المجتمع المصري، بدءًا بالمؤسسة العسكرية، ومرورًا بالمخابرات وأجهزة الأمن السياسي، عسكرية كانت أم مدنية، وانتهاء بالنقابات، والجامعات، ووسائل الإعلام، والأجهزة الإدارية؛ بالإضافة إلى التنظيم السياسي.


المصري
الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة
الجمعة ٨ شوال سنة ١٣٧٢ / ١٩ يونيه سنة ١٩٥٣ / ١٢ ورنة سنة ١٧٦٩
الثمن ١٠ مليمات
إعلان الجمهورية
الرئيس نجيب يتولى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر نائب رئيس وزراء ووزير داخلية
صلاح سالم وزير للإرشاد وشئون السودان وعبد اللطيف بغدادى وزير حربية
تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة
بيان من مجلس قيادة الثورة
إنهاء حكم أسرة محمد على والغاء ألقاب أفرادها
مصر لمصريين



فاروق الأول... نهاية دراما تيكية

محمد غنيمة

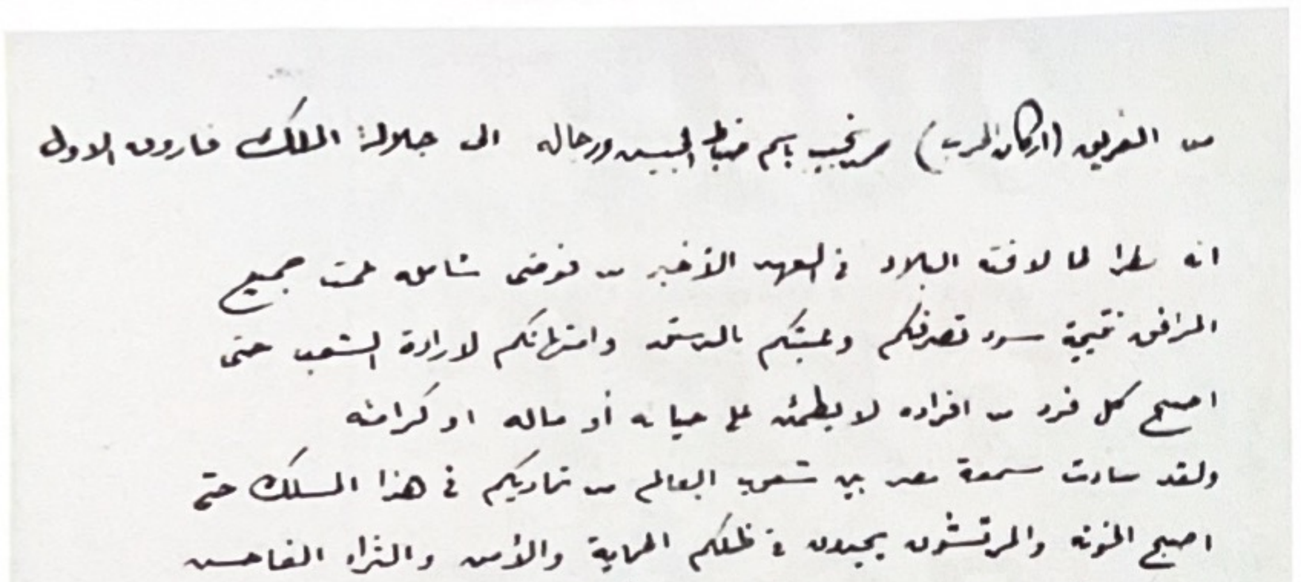
«جلسنا مع سليمان حافظ؛ المستشار القانوني لرئاسة الوزراء؛ من أجل إعداد صيغة تنازل الملك عن العرش. وأخذ سليمان حافظ التنازل وذهب إلى الملك ليوقعه... وفي المرة الأولى ارتعشت يد الملك عند التوقيع، فطلب منه سليمان حافظ أن يوقع مرة أخرى».

كانت هذه كلمات الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وهو يدلي بشهادته عن أحداث خروج فاروق الأول من مصر، قد نشرت بمقال تحت عنوان «كيف أخرجنا الملك فاروق من مصر»، بجريدة أخبار اليوم، في شهر أغسطس ١٩٨١م. وهذه شهادة مهمة توضح لنا كواليس عزل الملك فاروق عن الحكم وخروجه من مصر.

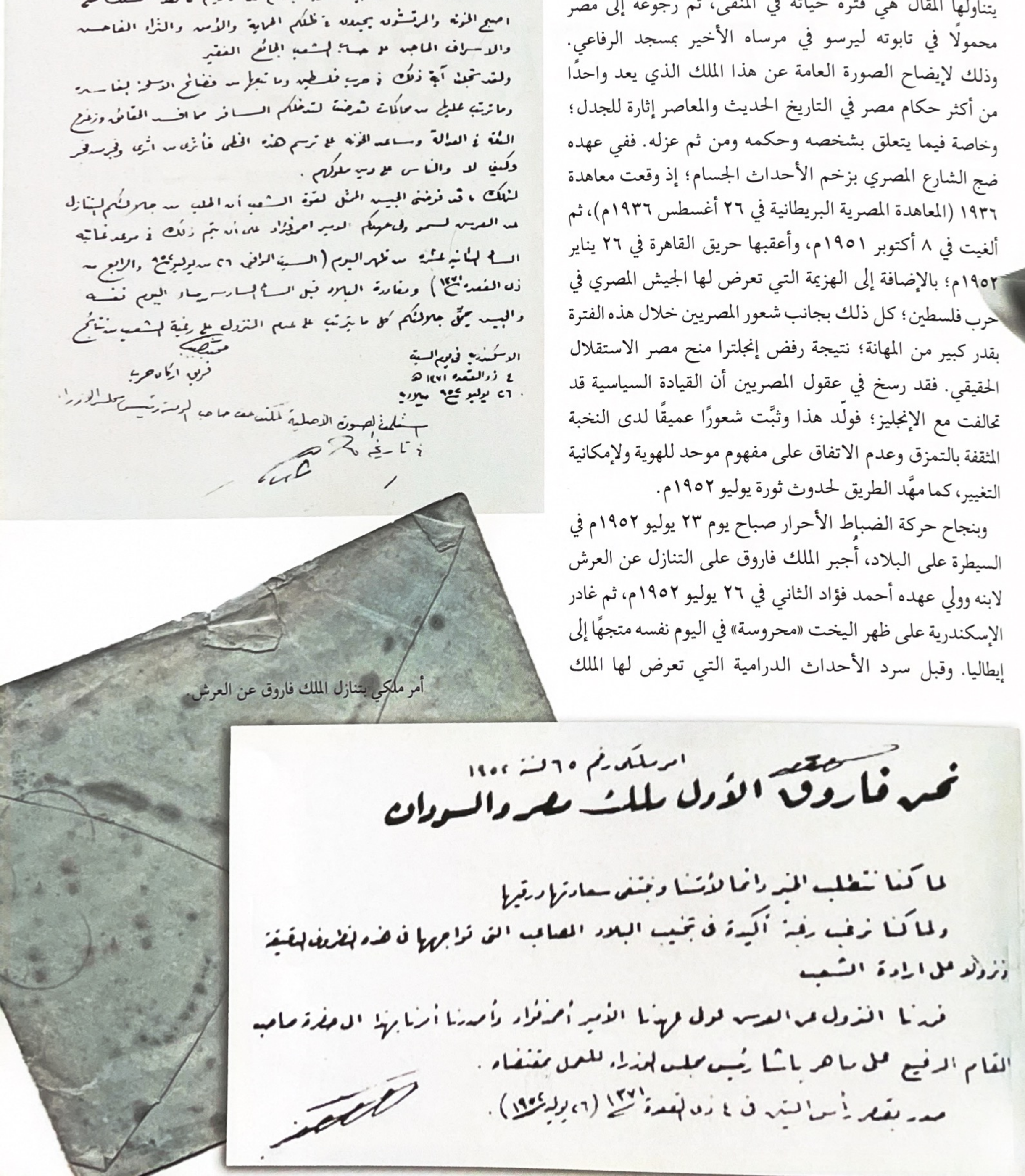
من الملائم عند استقبال المئوية الخاصة بميلاد فاروق الأول (١٩٢٠-٢٠٢٠م) أن نسلط الضوء على واحدة من أهم المراحل الحياتية لفاروق الشخص بعيدًا عن الحكم. وهذه الفترة التي يتناولها المقال هي فترة حياته في المنفى، ثم رجوعه إلى مصر محمولًا في تابوته ليرسو في مرساه الأخير بمسجد الرفاعي. وذلك لإيضاح الصورة العامة عن هذا الملك الذي يعد واحدًا من أكثر حكام مصر في التاريخ الحديث والمعاصر إثارة للجدل؛ وخاصة فيما يتعلق بشخصه وحكمه ومن ثم عزله. ففي عهده ضج الشارع المصري بزخم الأحداث الجسام؛ إذ وقعت معاهدة ١٩٣٦ (المعاهدة المصرية البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م)، ثم ألغيت في ٨ أكتوبر ١٩٥١م، وأعقبها حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢م؛ بالإضافة إلى الهزيمة التي تعرض لها الجيش المصري في حرب فلسطين؛ كل ذلك بجانب شعور المصريين خلال هذه الفترة بقدر كبير من المهانة؛ نتيجة رفض إنجلترا منح مصر الاستقلال الحقيقي. فقد رسخ في عقول المصريين أن القيادة السياسية قد تحالفت مع الإنجليز؛ فولّد هذا وثبّت شعورًا عميقًا لدى النخبة المثقفة بالتمزق وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية ولإمكانية التغيير، كما مهَّد الطريق لحدوث ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وبنجاح حركة الضباط الأحرار صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في السيطرة على البلاد، أجبر الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه وولي عهده أحمد فؤاد الثاني في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م، ثم غادر الإسكندرية على ظهر اليخت «محروسة» في اليوم نفسه متجهًا إلى إيطاليا. وقبل سرد الأحداث الدرامية التي تعرض لها الملك

نص خطاب الفريق أركان حرب محمد نجيب يطالب فيه الملك فاروق الأول بالتنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد الثاني.



أمر ملكي بتنازل الملك فاروق عن العرش.



نص خطاب الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان المرسل رقم ٦٥ سنة ١٩٥٢ بالتنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد الثاني.

FAROUK OUT; QUITS EGYPT AFTER COUP

ARMY EXILES KING

He Sails With Queen and Infant Son, Who Is Named Fuad II

ABDICATES



محمد نجيب يرد على فاروق

الحرس الملكي لم يدافع عن الملك السابق بل انضم إلى الجيش

الشؤون التي يسيطر على فاروق ورجال حاشيته يلعنونه ويلعنون الظروف التي جعلت

قولنا تستهدف الجادة الديموقراطية الصحيحة وعلنا الصالح خير رد على افتراءات الملك السا

الرأي النبأ الذي نشرته «الاهرام» امس الاول عن اذاعة بيان رسمي هام اليوم

(امس) على العالم كله، اهتماما عظيما في مختلف الدوائر سواء في مصر

والخارج. وقد اذيع هذا البيان في الساعة السادسة من بعد ظهر امس الاول وهو

يتضمن ردا حاسما من الرئيس اللواء محمد نجيب على الافتراءات التي

سافها الملك السابق في قصة نزوله عن العرش، وهي القصة المسلسلة التي

نشرت صحيفة «اجابر نيوز» الانجليزية نشرها له.

وما كاد يذاع هذا البيان حتى تسابقت وكالات الانباء ومحطات الاذاعة في

جميع انحاء العالم على اذاعته فكان له اثره الحاسم في الرأي العام العالمي.

وفيما يلي نص هذا البيان الخطير:

كنت اربأ بالملك السابق وقد اعتزل

بماضيه الذي لا يحسد عليه ان ينزل

الى مستوى المتهم الذي لم يجد امامه

سوى ان يقول اي شيء خشية اتهامه

لها هذا الماضي جباه و تادبا

بالرضى والسكوت من مخازي يخجل

يتكلم يقول صاحب الجلالة السابقة انه

لصالح المخلصين الطيبين الذين

ماتوا وسيموتون دفاعا عنه ونسي ان

العالم كله قد بهره نجاح حركتنا بدون

ان تزهق روح بريء، كما حدث هؤلاء

الابرياء الذين كان يأمر هو باغتيالهم

غدرا وافتئاتا اذا ما احسن انهم يأبون

ان يكونوا من العبيد

حاشية الملك تصب عليه اللعنات

اما الذين اعتقلهم الجيش فهؤلاء

لا ينتظرون الموت كما يقول ولكنهم

ينتظرون ان تقول العدالة كلمتها في

تصرفاتهم السابقة وهؤلاء جميعا -

ومنهم بطانته ذاتها وحاشيته - ليس

بينهم واحد يذكر فاروق بالخير فكلهم

يلعنونه ويلعنون الظروف التي

جمعتهم به

اباحة نشر قصة الملك السابق

وانى لاعجب لسماح فاروق بحبه

لبدا حظر الحريات فيظن اننا سنمنع

نشر قصته هذه في مصر وكنت اتمنى

ان يكون دفاعه دفاعا لا يزيده اتهاما

ولكننا لم نمنع نشر القصة بجميع

فقراتها على جميع الصحف التي صدرت

في مصر يوم ١٥ اكتوبر الحالي اي بعد

صدور القصة بثلاثة ايام فنشرتها

الصحف لكي تكتمل امام عيون الشعب

تلك الصورة البشعة للماضي الذي

حطمه الشعب بيده وبارادته ممثلا

في جيشه الحر الامين

فاروق يخفي مخازيه عن الشعب

ولعل الماضي نفسه لا ينسى كيف

كان فاروق يمنع صحف العالم من

دخول مصر خشية ان يعلم الشعب

انباء الفضائح والمخازي التي كان

يرتكبها والتي اساءت الى مصر فكان

العالم كله يعلمها والشعب لا يعلم،

الا قلة الت على نفسها الا تسمح

بنور المعرفة يصل الى اعين الشعب.

فاروق في المنفى، نقدم الصورة العامة لخروج الملك في نقاط، وذلك ابتداء من يوم السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢م، كالتالي:

- في الساعة الثامنة صباحًا، حاصرت الدبابات ومدافع الميدان والسيارات المصفحة قصر رأس التين (بالإسكندرية) وبداخله الملك فاروق.
- في التاسعة صباحًا، سلم محمد نجيب وأنور السادات وجمال سالم ورئيس الوزراء علي ماهر باشا إنذارًا من مجلس قيادة الثورة إلى الملك فاروق، بالتنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثاني، في موعد غايته الثانية عشرة ظهرًا، ومغادرة مصر في موعد لا يتجاوز السادسة مساءً.
- في الساعة العاشرة والنصف صباحًا، أبلغ علي ماهر باشا الإنذار إلى الملك فاروق، وأقنعه أن مصلحته في قبول الإنذار.
- توقيع الملك فاروق أمرًا ملكيًّا رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٢م بتنازله عن العرش لولي عهده، تلا ذلك بيان مجلس الوزراء بتتويج أحمد فؤاد الثاني ملكًا لمصر والسودان.
- في الساعة السادسة، غادر الملك فاروق قصر رأس التين، وأنزل العلم الملكي من سارية القصر.
- في الساعة السادسة والنصف، أذيع بيان اللواء محمد نجيب، الذي أعلن فيه رحيل الملك فاروق عن مصر.
- إعلان مجلس الوزراء توليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية.

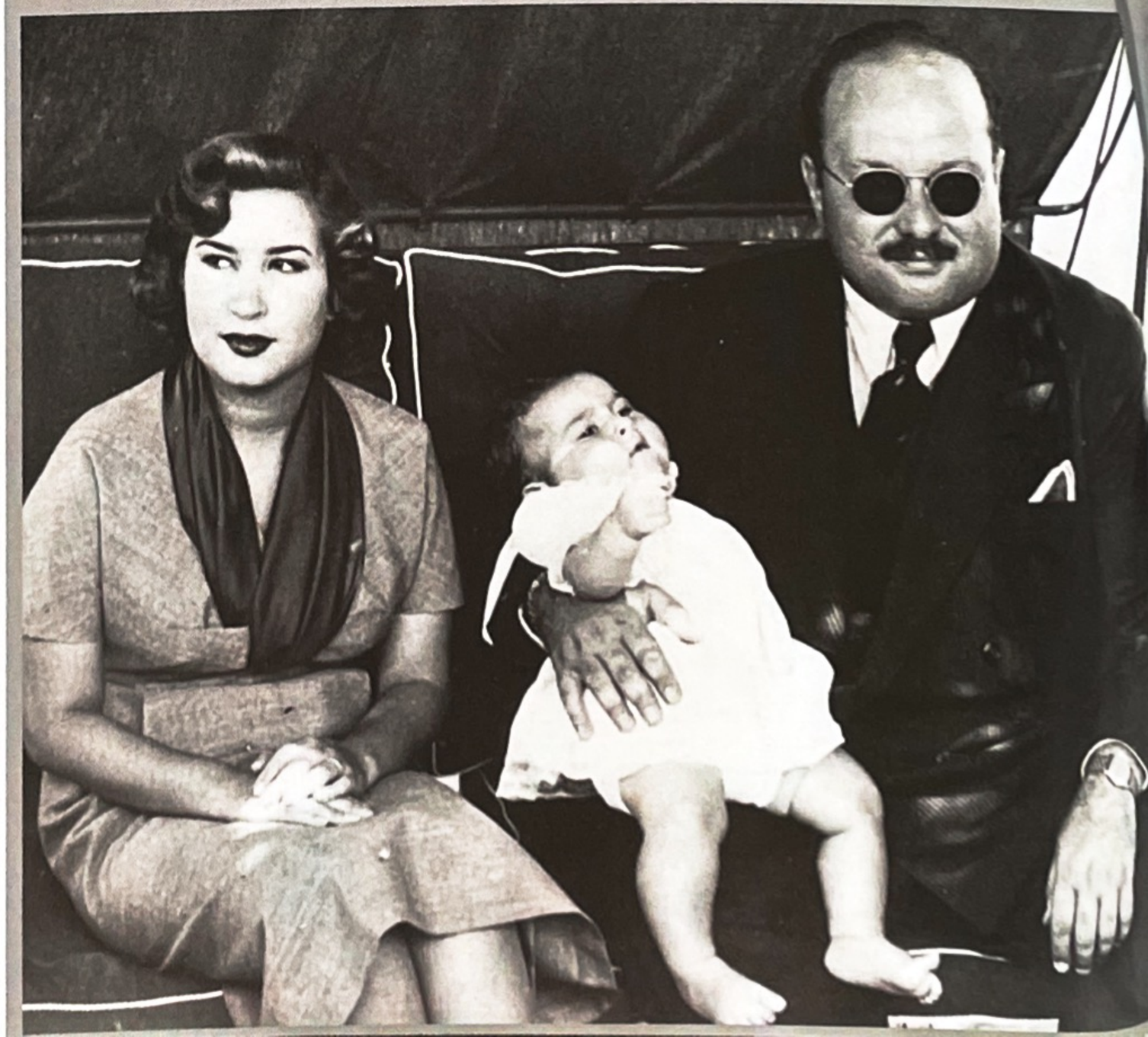
رحل الملك فاروق عن مصر مع زوجته وبناته وولي عهده على متن اليخت «محروسة». هذا اليخت الذي اشترط في أثناء مغادرته أن يكون وسيلة انتقاله إلى منفاه؛ ليبدأ فترة دراماتيكية جديدة من حياته استمرت ما يقرب من ثلاثة عشر عامًا. والواقع أن عملية خروج الملك فاروق من مصر قد تمت بحرص شديد. فمع غروب الشمس أبحر اليخت «محروسة» مقلًا الملك إلى نابولي، ومع الإشارة إلى جميع قطع الأسطول المصري رفعت أعلام الوداع، وحلقت



الملك فاروق على متن اليخت «محروسة» أثناء رحيله عن مصر.



من اليمين: الأميرة فوزية، والأميرة فادية، والملك فاروق يحمل ولي عهده الأمير أحمد فؤاد الثاني، وزوجته الملكة ناريمان، والأميرة فريال.



طائرتان فوقه، وخرج من البوغاز وعند مروره أمام طابية المكس أطلقت إحدى عشرة طلقة؛ تحية أخيرة للملك المعزول. وبالرغم من الأوامر التي صدرت بمنع المظاهرات، فانتشار الخبر جعل ميادين الإسكندرية تمتلئ بالحشود التي غمرتها مظاهر الابتهاج والسرور والتصفيق لسيارات الجيش؛ بيد أن كانت قلة حملت كلمات تعاطف للملك فاروق، ولكن لم يكن هذا حبًّا، بل كانت وجهة نظرهم أنه أصبح ضعيفًا لا حول له ولا قوة.

ومنذ اليوم الأول لفاروق في إيطاليا، اصطحب معه في فترة منفاه عاداته السيئة التي تضخمت ووصلت إلى ذروتها في هذه الفترة، وانكشفت تحت أعين الصحافة العالمية التي لاحقته في كل مكان. ومن هذه العادات ولعه بالنساء، وحبه للقمار الذي أصبح يأخذ معظم وقته، بين الملاهي الفاخرة حتى الرخيصة منها. كما ساءت معاملته لزوجته الثانية ناريمان التي بدأت تتململ من حياة المنفى، ومن الطريقة التي يحيا بها فاروق؛ فلم تلبث أن عادت إلى مصر ورفعت قضية طلاق عليه أمام محكمة مصر الجديدة الشرعية، وانتهت بصدور حكم الطلاق البائن دون نفقة أو حضانة. وبرحيل ناريمان ترك فاروق الفيلا التي كان يعيش بها، وانتقل إلى شقة في روما. وهناك سرعان ما ارتبط بإحدى مغنيات الأوبرا الإيطالية إيرما مينوتولو، التي أدلت في أحد تصريحاتها الصحفية بأنه تزوجها.

ومع مكوث فاروق بإيطاليا امتنع عن الخوض في السياسة، ولكن كانت عينه لا تزال على مصر، وحلم العودة يراوده؛ فكان من أمانيه أن تفشل الثورة التي ما لبث أن هاجم قيادتها في مذكراته.

ولعل أبرز ما يميز فترة منفى الملك فاروق هي مذكراته. ففي الخامس من أكتوبر ١٩٥٢م، بدأت صحيفة «إمباير نيوز» تنشر سلسلة بعنوان «ذكريات فاروق» كان قد أعدها الصحفي الإنجليزي نورمان برايس حينما تحدث في عدة لقاءات مع الملك فاروق الذي كان تربطه به علاقة صداقة. وقد عُرفت فيما بعد باسم مذكرات الملك فاروق؛ إذ نشرتها جريدة الأهرام المصرية في شكل حلقات أسبوعية. وتكمن أهمية هذه اللقاءات المنشورة أو التي تعرف بالمذكرات في أنها أول أحاديث الملك فاروق بعد أن عُزِل. فقدحاول أن ينفي عن نفسه ما قيل عنه في الصحف إذ عَدَّه تشويهًا. إلا أنه وسط هذه الأحاديث اعترف بلعبه القِمار قائلًا: «أنا لا أنكر أنني كنت ألعب القمار في نادي السيارات، ولكني لم ألعب أبدًا في أي قصر من القصور حيث تحول الرسميات دون ذلك، ولكن من المؤكد أنه لا يوجد ما يسمى بغرفة القمار بقصر القبة. فقد لعبت القمار مرارًا وتكرارًا؛ فأنا لست قديسًا، ولكني أتعامل مع الأشياء بطبيعية شأن جميع الناس؛ فأستمتع بطعامي الشهي وبالصحبة المرحة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن دخلي السنوي يتجاوز المائة ألف جنيه إسترليني».



الملك فاروق يدخن الشيشة في إيطاليا.



الملك فاروق والملكة ناريمان أثناء حضورهما إحدى الحفلات بإيطاليا.

نفى فاروق شربه للخمر تمامًا، ثم تطرق إلى موضوع الأسلحة الفاسدة وهزيمة الجيش في فلسطين قائلًا: «أما ما قيل عني وعن عصابة قصري التي أثْرت عن طريق شراء الأسلحة الفاسدة وإرسالها إلى جبهة القتال، فقد فاتهم أنني كنت أمثل عصابة قصري هذه، وقد وُجِدتُ بالجبهة، وإن كنت لا أدَّعي أنني أقمت في الخنادق مع جنود المشاة، لكني وُجِدت، شأن أي قائد في الجيش. وتعقدت ظروف الحرب، وكان علينا أن ننسحب. فمكثت أعمل لمدة خمس ليالٍ متصلة من دون نوم مع عصابة قصري الحقيرة، ونجحت قواتنا في الانسحاب من دون أن نخسر قطعة واحدة وبخسارة بشرية لا تتجاوز واحدًا في المائة فقط من مجموع القوات المقاتلة. وأي مقاتل اشترك في حرب يعلم تمامًا ماذا تعني هذه الأرقام... وربما كانت الأسلحة رديئة بالفعل، لكنها كانت أفضل من لا شيء. ولو كان جنودنا يمتلكون نصف الأسلحة والمعدات التي كانت لدى الصهاينة، لطردناهم تمامًا من الشرق الأوسط».

لم يفقد فاروق الأمل في الرجوع إلى مصر مرة أخرى، خاصة عندما ألغيت الملكية بمصر، وتعثرت المفاوضات مع بريطانيا، وأزمة عام ١٩٥٤م. وخلال تلك الفترة استخدم معارضو ثورة يوليو في الخارج الملك المعزول ورقة رابحة لهم، وجرت الاتصالات بين الطرفين لكنها فشلت. ووجد فاروق العدوان الثلاثي فرصته السانحة لكي يتحقق له ما يريد. فراسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور، ورئيس الوزراء البريطاني إيدن، ورئيس الوزراء الفرنسي موليه؛ ليهاجم في رسائله عبد الناصر ويطلب منهم إنقاذ مصر مما تعانيه (من وجهة نظره). وبفشل العدوان الثلاثي على مصر أصيب فاروق بالإحباط، فتفرغ لهواياته السابقة وللرحلات لسويسرا وغيرها. وبعد وقت قصير زاره ملك الموت في ١٧ مارس ١٩٦٥م.

أما عن ظروف رحيله في ذلك اليوم، فقد قضى جزءًا من بداية سهرته مع صديقته الإيطالية إيرما، ثم تركها وذهب مع صديقة أخرى اسمها آنا ماريا، وتناولا العشاء في مطعم فرنسي مشهور. وبنهم شديد التقف طعامه؛ فسبب له ضيق النفس، ونقل إلى المستشفى، وأجريت له بعض الإسعافات الأولية التي لم تؤتِ ثمارها، ففارق الحياة وهو في الخامسة والأربعين من عمره.

وبعد فترة من وفاته ترددت أقوال وبعض أحاديث مفادها أنه لم يمت طبيعيًّا؛ وإنما اغتيلَ، وأن إبراهيم بغدادي قد دس له السم في طعامه. وحتى الآن لم يثبت هذا الأمر، ولم نجد له أسانيد نستطيع الاعتماد عليها. والحقيقة أيضًا أن الملك المعزول لم يكن خاليًا من الأمراض التي تعجل بوفاته؛ إذ كان في أيامه الأخيرة يعاني البدانة المفرطة التي سببت له ارتفاع ضغط الدم، وما ترتب عليه من أمراض أخرى. وبهذا لا نستطيع الجزم بصحة هذه القضية أو نفيها.



الملك فاروق في إحدى السهرات الخاصة، وترافقه مغنية الأوبرا الإيطالية «إيرما كابتشي».

جنازة الملك فاروق في إيطاليا، ويظهر في الصورة ابنه أحمد فؤاد الثاني، وبناته الثلاث فريال وفوزية وفادية.

وفاة فاروق - ملك مصر السابق - في روما في ظروف غريبة

سقط بعد العشاء في ملهى ... إيل دو فرانس " ومات بعد دقائق من نقله إلى المستشفى

وكالات الأنباء تقدر الثروة التي تركها فاروق بـ ٢٥٠ مليون دولار

روما في ١٨ — وكالات الأنباء — لقى فاروق — ملك مصر السابق — نهايته في ظروف غريبة وغامضة ، مساء أمس الأحد في ملهى « إيل دو فرانس » ، أحد ملاهي روما الليلية . كان مع فاروق على مائدة العشاء ، فتاة شقراء رفض البوليس الإيطالي نشر صورتها وقالت انها تدعى « آنا ماريا هاتي » ومعرها ٢٨ سنة ، وتمتلك صالونين للحلاقة . وقد نقلت جثة فاروق الى المشرحة حيث وضعت في ثلاجة الى حين تشريحها لتحديد سبب الوفاة رسميا . وقد حضر تشريح الجثة ، وان كان مخصص باسم المستشفى قد صرح بأنه من المؤكد ان الوفاة كانت نتيجة لمضاعفات الأزمة القلبية . وقد جاءت وفاته مفاجئة له .





المغنية الإيطالية «إيرما كابتشي» في جنازته.

وفي ٢٠ مارس ١٩٦٥م، نُقل جثمان فاروق من دار حفظ الموتى بروما إلى كنيسة صغيرة هناك، حيث أقيمت له شعائر إسلامية بسيطة بحضور بناته الثلاث (فريال، وفوزية، وفادية)، وابنه أحمد فؤاد الثاني، والملكة فريدة (زوجته الأولى)، واثنتين من شقيقاته (فوزية، وفايقة)، وصديقته إيرما، كما حضرت الملكة نازلي (والدته) التي تركته ورحلت فأحجم عنها لفترة طويلة لتراه محمولًا في نعشه؛ ومن ثم نقل الجثمان إلى جبانة المدينة بروما. ولتعبير فاروق مرارًا عن رغبته في أن يدفن بجوار معظم أسلافه بمسجد الرفاعي، فجرت المساعي والاتصالات مع جمال عبد الناصر، فوافق على مضض، لكنه اشترط أن يكون الأمر سرًّا ومن دون أن يدفن بمسجد الرفاعي. وعليه نقلت طائرة كوميت تابعة لشركة الطيران العربية المتحدة جثمانه سرًّا، ودُفن بجامع إبراهيم باشا، واستقر جثمانه هناك إلى أن جاء الرئيس السادات ونقله إلى مسجد الرفاعي.

مدفن الملك فاروق الأول في مسجد الرفاعي.



مصادرة
أموال وممتلكات الأسرة المالكة

أحمد حسن

لا ريب أن مصادر تدوين التاريخ متعددة، فعلى مر الزمان استقى التاريخ مادته من النقوش والوثائق والمخطوطات والكتب التي خطها مؤلفوها الذين عاصروا وعايشوا الأحداث. وتطور وعاء المعرفة من عظام الحيوانات إلى الأحجار وجدران المعابد واستخدام الأوراق. وظل الورقة والقلم لقرون عدة هما المصدر الأهم والأوحد لتسجيل الأحداث والأفكار. إلا أن التطور التكنولوجي الذي حدث خلال العقود الأخيرة خلّف وراءه مصدرًا جديدًا من مصادر التأريخ، ألا وهو التأريخ الشفهي؛ فبظهور الراديو والتليفزيون أصبح من السهل تخصيص برامج لتسجيل وجهات النظر المختلفة على الأحداث وآراء الأشخاص المهمين، وهو ما جعل بين أيدينا أرشيفًا تليفزيونيًا ووعاء جديدًا للتاريخ، يمكن الاستعانة به والرجوع إليه؛ لإعادة تأريخ التاريخ، أو لتصحيح بعض المفاهيم، أو استخدامه كمادة يمكن تفريغها والاستفادة منها. وفي هذا الصدد، نستعرض بعضًا لآراء المعاصرين والشاهدين على مهمة مصادرة ممتلكات الأسرة المالكة، على النحو الذي نجده في المقابلة الهامة التي أجراها الإعلامي طارق حبيب مع الدكتور محمود الجوهري، الذي كان شاهد عيان على أحداث المصادرة، بوصفه المشرف العام عليها.

ويؤكد الدكتور محمود الجوهري في هذه المقابلة أن جمال عبد الناصر قد اختاره بعناية بهدف تكليفه بمهمة المصادرة؛ لثقته به، ولمعرفته به قبل قيام الثورة، وذلك بعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ نوفمبر ١٩٥٣م باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي، وما آل منها إلى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة، وأتبع قرار مجلس قيادة الثورة بقانون (٥٩٨) لسنة ١٩٥٣م لتقنين أوضاع المصادرة، ولتشكيل اللجان التي مُنحت سلطات مطلقة دون أي قيود لمباشرة مهام أعمالها. وقد شمل قرار مجلس قيادة الثورة تشكيل لجنة أخرى للنظر في أموال أحمد عرابي وغيره من ضحايا الثورة العرابية، ممن صودرت أموالهم بسبب الثورة، وردها إلى ورثتهم.

وتم تشكيل عدة لجان عقب قانون رقم (٥٩٨) لسنة ١٩٥٣م، وتكونت تلك اللجان بشكل هرمي؛ بداية من رأس الهرم الذي تمثل في اللجنة العليا للأموال المصادرة، فاللجنة الخاصة بالإشراف العام على اللجان الفرعية، ثم اللجان الفرعية. وقد تشكلت اللجنة العليا برئاسة زكريا محيي الدين وعضوية كلٍّ من المستشار أحمد حسني؛ وزير العدل، والدكتور عبد الجليل العمري؛ وزير المالية والاقتصاد، علمًا بأنه أعيد تشكيل تلك اللجنة لاحقًا باستبدال الدكتور عبد الجليل العمري بالدكتور عبد المنعم القيسوني؛ وزير المالية والاقتصاد. وكانت مهام تلك اللجنة تتعلق بالإشراف العام على الأموال المصادرة، على أن تكون بمثابة محكمة للفصل في القضايا التي ترفعها أسرة محمد علي، وكذلك تقوم على تحديد أسماء من سيتم التعامل معهم من أفراد الأسرة المالكة لمصادرة ممتلكاتهم. وفي هذا الصدد، نجد أن المستشار أحمد حسني؛ وزير العدل، قد حدد ٤٥٠ اسمًا من أفراد أسرة محمد علي لمصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وذلك وفقًا لنص القانون الدستوريّ الذي حدد أفراد أسرة محمد علي بأنهم «أولاد الظهور وليسوا أبناء البطون»، أي الأبناء من ناحية الأب.

والجدير بالذكر أنه لم يكن من الصعب على مجلس قيادة الثورة تحديد أفراد الأسرة المالكة، فقد كانت القوانين والمراسيم والقرارات واللوائح والأوامر الملكية منظَّمة إلى حدٍّ كبير، فنجد أن الأمر الملكي رقم (١) الصادر في ٢ يناير ١٩٣٢م قد قدَّم تقريرًا يوضح الأسبقية بين الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات، ثم ألحق بهذا الأمر جدولان لإيضاح وترتيب درجة القرابة بين أفراد الأسرة المالكة وبين الملك فؤاد، بدءًا بالأمراء وتعدادهم عشرة، وعلى رأسهم ولي عهد المملكة المصرية الأمير محمد علي، ثم الأميرات وتعدادهن ٢٤ أميرة، وعلى رأسهن الأميرات فريال وفوزية وفادية؛ كريمات الملك، ثم زوجات الأمراء، وعلى رأسهن الأميرة وجدان؛ زوجة المرحوم الأمير إبراهيم حلمي، ثم النبلاء وعددهم ١٥، ومن بينهم النبلاء إسماعيل حسن وعباس حليم ومحمد توفيق طوسون وأورخان، ثم النبيلات وتعدادهن ٢٣ نبيلة، ومن بينهن النبيلات خديجة وعائشة وملك بير ووجدان وأمينة طوسون وزبيدة حسين كامل، وانتهاءً بزوجات النبلاء، وعلى رأسهن النبيلة هبة الله؛ زوجة النبيل عمرو إبراهيم.

وقد أسندت اللجنة الخاصة بالإشراف على اللجان الفرعية إلى البكباشي محمود يونس؛ مدير مكتب القائد العام للشئون الفنية بمجلس قيادة الثورة، على أن يساعده الصاغ محمود الجوهري، ويقوم بعمله أثناء غيابه. وفي ديسمبر ١٩٥٣م، صدر قرار من الأستاذ أحمد حسني؛ وزير العدل، بتشكيل ثماني لجان لجرد الأموال المصادرة؛ ثلاث منها لجرد قصور أسرة محمد علي بالقاهرة، على أن يترأس اللجنة الأولى اليوزباشي عبد الرحيم هاشم، واللجنة الثانية برئاسة اليوزباشي محمود راشد، واللجنة الثالثة برئاسة الصاغ جمال زكي، أما اللجنتان الرابعة والخامسة فتختصان بجرد أفراد الأسرة المالكة في الإسكندرية، على أن يتولى رئاسة اللجنة الرابعة الصاغ حسين صفوت، واللجنة الخامسة برئاسة الصاغ عبد العزيز توفيق، أما اللجان الثلاث المتبقية فتختص بالقيام بالأعمال الفنية التي يسندها إليها المشرف العام على لجان الجرد، وتقتضيها مصلحة العمل، ويتولى رئاستها كلٌّ من السادة مصطفى صفوت وواصف عيسى وزكي سعد ومحمود محمد أسعد.

قرارات مجلس الثورة رقم

١- استرداد أموال الشعب وممتلكات أسرة محمد

٢- تعيين لجنة للنظر في أموال أسرة

٨ - ١١ - ١٩٥٢

وتكونت كل لجنة من تلك اللجان من ضابط جيش، وضابط شرطة للأمن الداخلي، وخبراء تثمين ومجوهرات وآثار لتقييم كل قطعة

وكانت مهام تلك اللجان أثناء تشكيلها تتعلق بجميع الأموال المصادرة سواء من أسرة محمد علي أو من أي جهة أو أشخاص آخرين. فنجد أن قرار محكمة الثورة بمصادرة أموال جريدة «المصري» لصالح الشعب، خلّف وراءه مكاتبات ومطالبات مالية كثيرة موجّهة من أفراد وشركات إلى لجنة التصفية؛ وذلك لاسترجاع أموالهم، كشركة مصر للهندسة والسيارات التي اختصمت لجنة الأموال والممتلكات المصادَرة للمطالبة بمبلغ ٤٣,٧٤٤ (ثلاثة وأربعين جنيهًا وسبعمائة وأربعة وأربعين مليمًا) كانت مديونية لدى جريدة المصري.

مجلس قيادة الثورة

بناء على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد علي ؛

وعلى المرسوم رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بتأميم أموال أسرة محمد علي المصادرة ؛

أمر بالآتي :

مادة ١ - يعهد إلى اللجنة المشار إليها بالأمر المذكور من :

١ - السيد/ زكريا محيي الدين .

٢ - السيد/ [illegible] .

٣ - السيد/ [illegible] البسرني .

٤ - السيد/ [illegible] .

بالاختصاصات المنصوص عليها في الأمر ال[illegible] رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٢ - [illegible] سبتمبر سنة ١٩٥٤).

٨ لجان لجرد الأموال المصادرة

تنجز مهمتها الأسبوع المقبل وتعرض نظاما لأسرة محمد الفتاح وراتب وفيري

صدر الأستاذ احمد حسن ، وزير العدل ، قرارا بتشكيل ثمان لجان لجرد الاموال ، وقرارا بتشكيل ثلاث منها لجرد قصور أسرة محمد على بالقاهرة تحت اشراف الصاغ عبد المحسن حسين جعفر ، الذى يقوم بتنسيق عمل اللجان وكل منها يرى من اختصاصها بالعمل على ما تراه لجنة منها حسبما تدعوا اليه الحاجة .

رئاسة لجان القاهرة

وتشكل رئاسة اللجنة الاولى اليوزباشى عبد الرحيم خاتم ، ورياسة اللجنة الثانية اليوزباشى محمود رائف ، واللجنة الثالثة الصاغ جمال زكى .

وتشكل رئاسة لجنة الاسكندرية من اليوزباشى عبد الرحيم خاتم ، ورياسة اللجنة الثانية اليوزباشى محمود رائف ، واللجنة الثالثة الصاغ جمال زكى .

لجنتان لجرد القصور

وتشكل لجنتان لجرد القصور ، رئاسة احداهما اليوزباشى محمود رائف ، ورئاسة الثانية الصاغ جمال زكى .

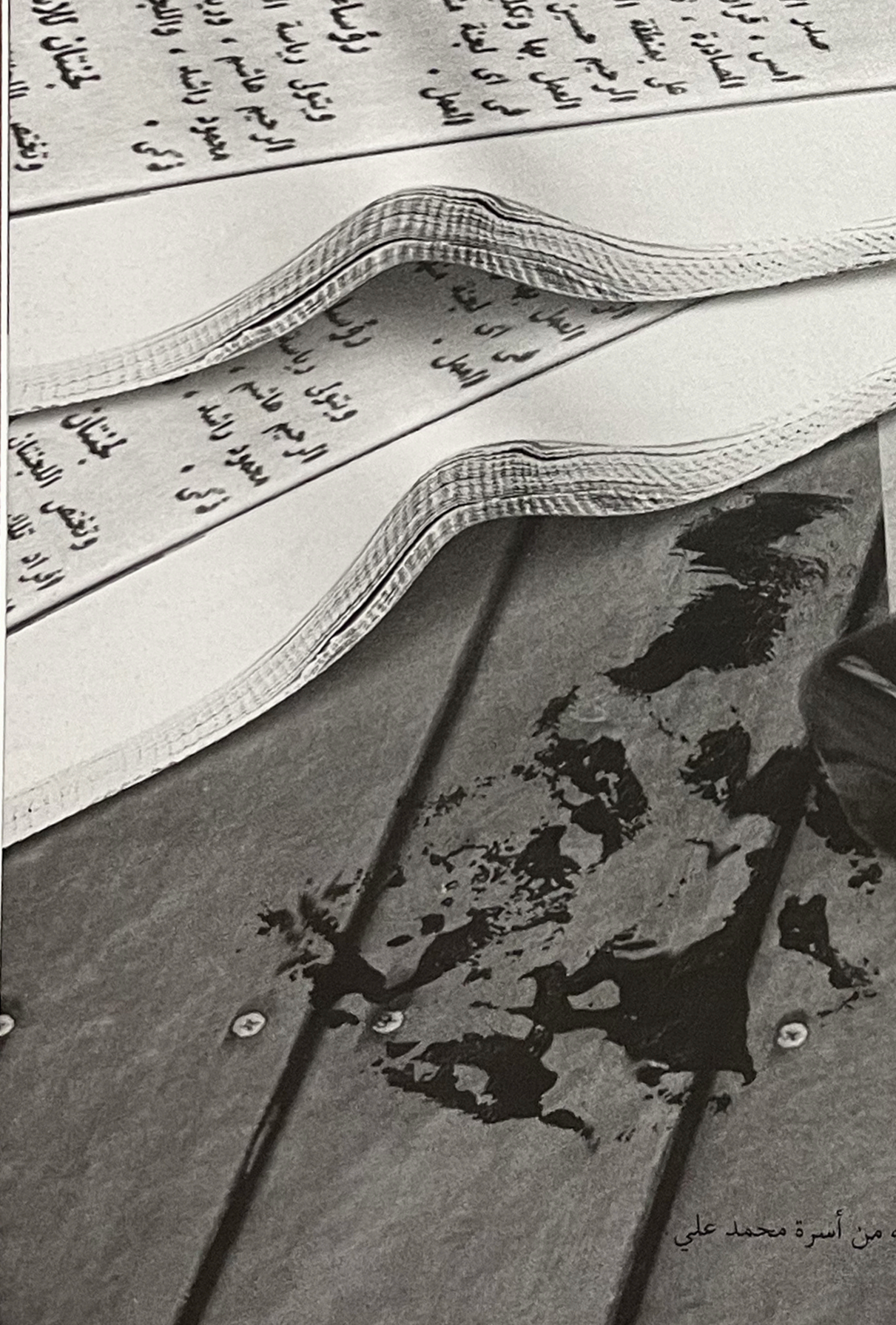
على دوسيهات المراسيم

وتشكل لجنة التصديق على قرارات اللجنة العليا للمصادرة التى ستتشكل بأمر من مجلس قيادة الثورة .

وصرح المراقب العام لادارة قضية الاموال بالاسكندرية بان اللجان التى اوفدت للاقاليم انتهت من عملها وسارت الاعمال الآن توريد الغلال والمحصولات من الاقاليم الى مخازن الحكومة .

وقد صدر قرار بتشكيل لجنة التصديق على قرارات اللجنة العليا للمصادرة ، وتتألف من ثلاثة اعضاء .

هذا وان تنشر قرارات اللجنة العليا للمصادرة التى ستشكل بأمر من مجلس قيادة الثورة بالاقاليم



قرارات مجلس قيادة الثورة باسترداد أمو[illegible] الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي

وفيما يتعلق بأموال وممتلكات الأسرة المالكة التي تمت مصادرتها فقد قُسمت إلى مجموعات يمكن حصرها كالتالي:

أولا: مجموعة المجوهرات ومجموعات أخرى: كانت مجموعة «المجوهرات» موزعة على جزأين؛ الأول: وهو الجزء الأكبر، وكان في خزائن البنوك، لذا لم تجد لجان الجرد صعوبة في الحصول عليه، أما الجزء الثاني: فقد كان موزعًا بين أفراد الأسرة المالكة بهدف الاستخدام الشخصي. وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء عملية الحصر والمصادرة صدر قرار من جمال عبد الناصر بأن لكل سيدة من سيدات أسرة محمد علي أن تحتفظ بأربع قطع من المجوهرات من اختيارها.

أما عن المجوهرات النفيسة التي تمت مصادرتها، والتي تحمل قيمة تاريخية؛ فتم تجميعها ووضعت بالبنك المركزي، وكان شاهدًا على هذه العملية الدكتور زكي هاشم؛ سكرتير عام البنك الأهلي. وقد حُفظت في البداية بشكل لا يتناسب مع قيمتها، لذا تشكلت لجان تحت إشراف وزير الخزانة الدكتور عبد المنعم القيسوني، وتم شراء أوعية حفظ مناسبة لتلك الثروة، وحفظت بشكل جيد بالبنك المركزي. وفي عام ١٩٦٢م، آلت ملكية هذه القطع لوزارة الثقافة. وفي عام ١٩٨٦م، صدر قرار بالتنازل عن قصر الأميرة فاطمة الزهراء بالإسكندرية وتحويله إلى متحف للمجوهرات تابع لهيئة الآثار، ووضع به مجموعة هامة مما تمت مصادرته.

أما المجموعات الأخرى فيمكن حصرها في مجموعة اللوحات والتماثيل، ومجموعة التحف، ومجموعة النقود والعملات، ومجموعة السجاد والثريات والفضيات، ومجموعة الساعات والنظارات والعِصيّ المرصعة بالأحجار الكريمة، ومجموعة الميداليات والنياشين، ومجموعة طوابع البريد العالمية التي تعد الثانية بعد مجموعة ملك إنجلترا.

والجدير بالذكر أن مجموعة الطوابع والتيجان والعملات واللوحات والتحف والسجاجيد التي كانت تخص الملك فاروق، كانت تحت إشراف أنطوان بوللي؛ مستشار الشئون الخصوصية للملك فاروق، وكاتم أسراره، والمطّلع على كافة حساباته بالبنوك داخل مصر وخارجها. وكان مكتبه بقصر عابدين، وله مكتب آخر في القبة. وكانت تلك المجموعة بخزائن القصور، فقصر عابدين وحده كان يحوي ١٥٢ خزانة دقيقة جدًّا لا تفتح إلا بأرقام سرية، لذا تم استقدام خبير أجنبي (روجوجان) لهذه المهمة. ومن الطريف أنه بعد فتح كل خزانة على حدة بشكل مرهق وجدت جميع مفاتيح الخزائن بالخزانة الأخيرة، ولم يرشد عنها بوللي الذي كان موجودًا معهم أثناء عمليات فتح الخزائن.

ثانيًا: يتمثل الجزء الثاني مما تمت مصادرته في «الثروة المالية»، فقد أوضح الخبراء أن الثروة المالية للملك فاروق قُدِّرت مبدئيًّا بقيمة ٣٥ مليون جنيه، بالإضافة إلى ثروته من الأسهم والسندات، فلم يكن الملك فاروق شغوفًا بالمشروعات التجارية الضخمة بقدر اهتمامه بجمع النوادر من التحف والعملات والحيوانات. وفي تلك الآونة، نُشر العديد من المقالات بالصحف والجرائد عن أموال الأسرة المالكة، فلم يكن واضحًا مدى حقيقة تلك الأخبار ومدى المبالغة فيها. فأخبار اليوم قد نشرت بأحد أعدادها أن سعيد طوسون قد هرّب ٨٠٠ ألف جنيه، وأن أربعًا من الأميرات هرّبن أكثر من مليون جنيه، وأن ٢٠ مليون جنيه كانت في طريقها إلى التهريب.

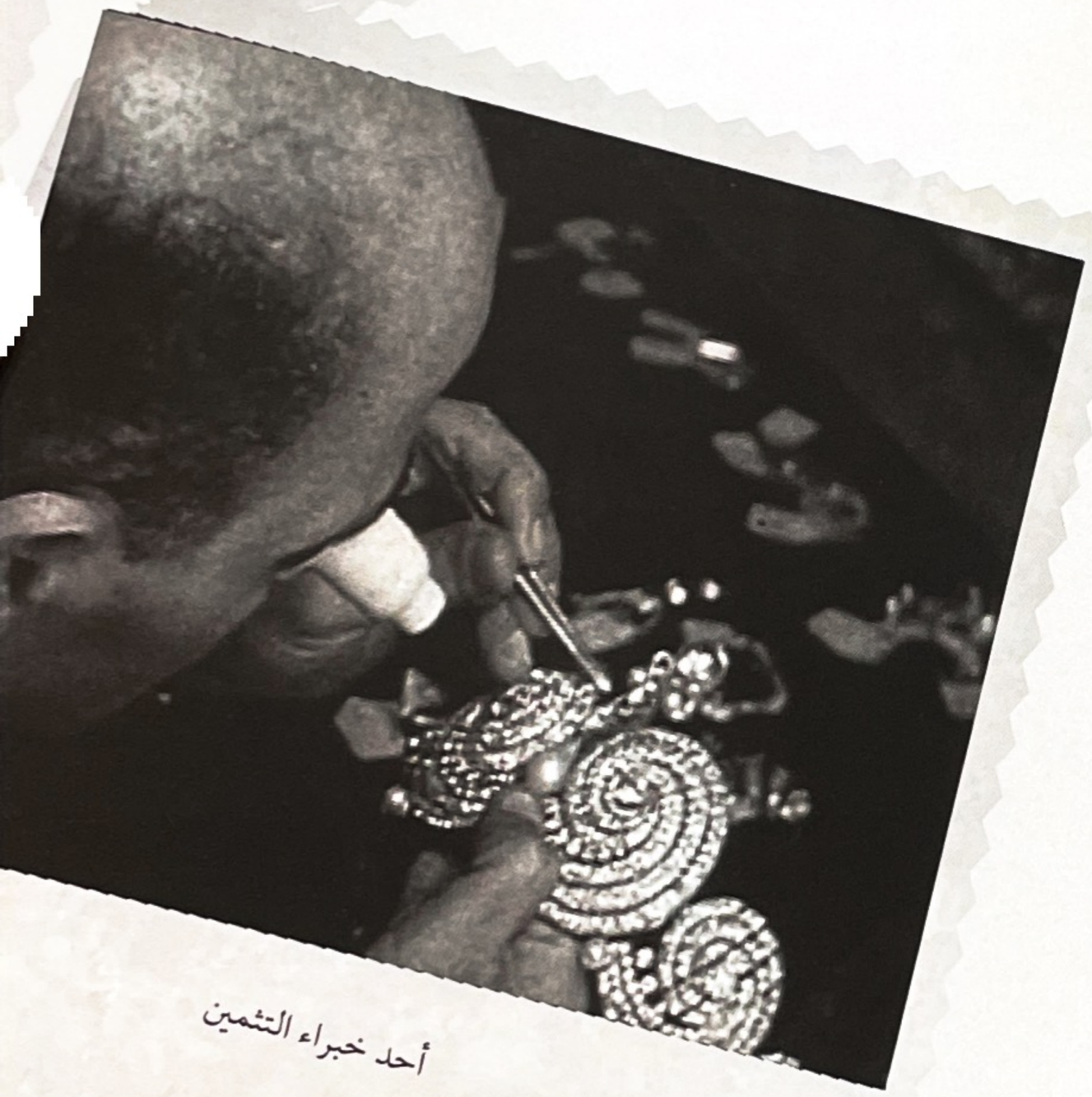


بعض الممتلكات التي صُودرت.





لجنة الجرد تمارس عملها.

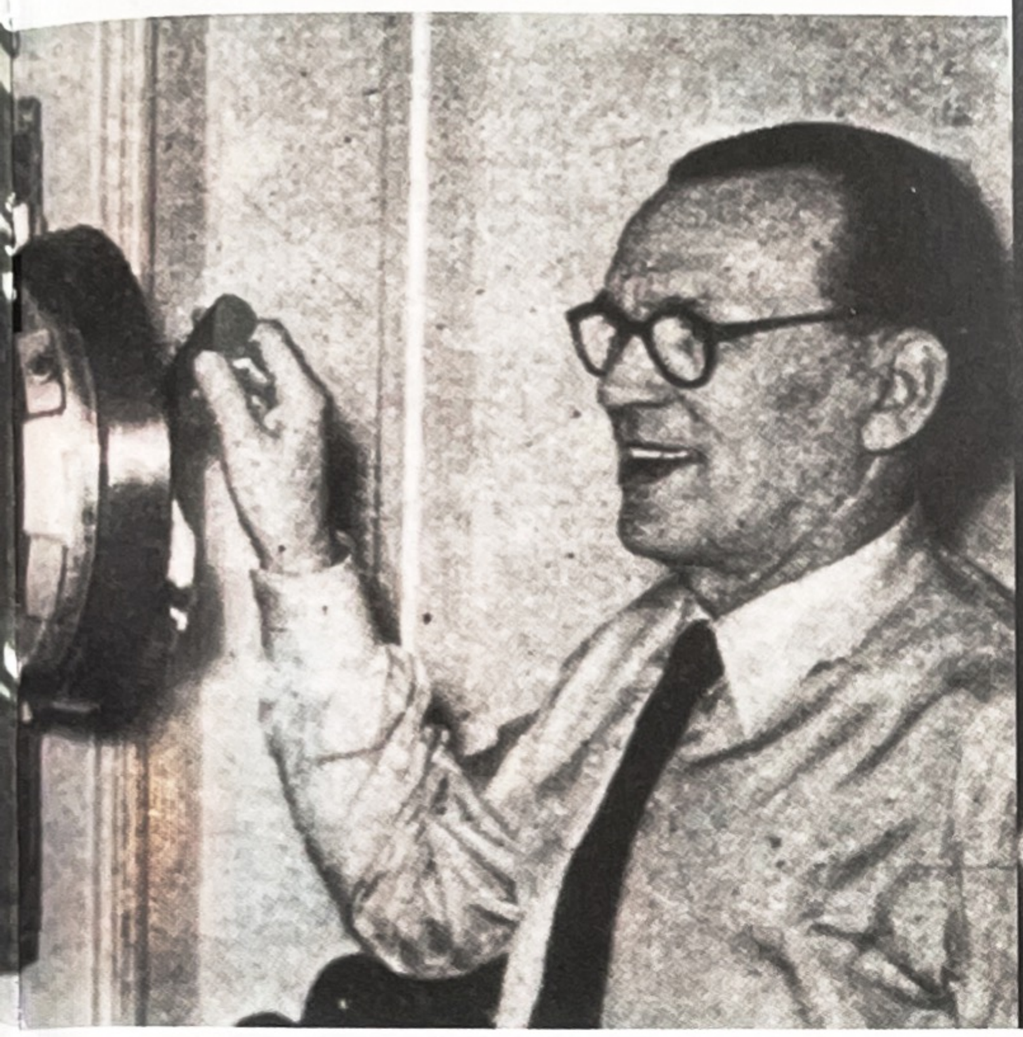


أحد خبراء التثمين

وفيما يتعلق ببعض أموال وممتلكات أفراد الأسرة المالكة بالإسكندرية، فقد اتضح أنه تم تهريب مبالغ مالية كبيرة من السيدة أمينة طوسون عن طريق محام أمريكي عام ١٩٥٢م، وأن لجنة حصر الأموال المصادرة تلقَّتْ كتابًا من أحد الملّاك يطلب فيه إلغاء عقد صادر منه للأميرة سميحة حسين بإيجار أطيان، كانت تستخدمها كميدان للعبة «البولو» في جهة الرأس السوداء. وفي خزانة السيدة فاطمة حيدر الزهراء، وُجد مبلغ مالي بقيمة ٤٨ ألف جنيه، وصادرته اللجنة وأودعته بالبنك الأهلي لحساب إدارة التصفية، ووُجدت سندات بخزانة إلهامي هنري مقصود خاصة ببيع منزل بقيمة ٣٠ ألف جنيه باسم سعيد طوسون، وسندات أخرى بقيمة ١٨٠ ألف جنيه باسمه أيضًا، و٣٠٠ ألف جنيه باسم أمينة طوسون. وقد عثرت اللجنة مصادفةً على مجوهرات للسيدة شهرزاد راتب، كان قد سرقها مطلِّقها اليوناني، ورهنها، وتقدر قيمتها بسبعمائة ألف جنيه، وقد أودعت كلها بالبنك الأهلي.

ثالثًا: أما عن الأصول الثابتة كالقصور والفيلات والشقق والبيوت والعمائر التي تمت مصادرتها، فنجد أن القصور الرسمية التي تمتلكها الدولة هي القبة وعابدين ورأس التين والمنتزه، وتم مصادرة قصر الطاهرة واستراحة الهرم واستراحة الغردقة وركن فاروق بحلوان وقصر رأس الحكمة واستراحة المعمورة ووادي الرشراش وأنشاص، بالإضافة إلى برك الصيد الملكية المخصصة لصيد الغزلان، بالإضافة إلى الثروة المتنوعة من الحيوانات والطيور النادرة.

وقد خصصت بعض هذه الأصول الثابتة التي صودرت لبعض الجهات والهيئات والوزارات بالدولة، وبيع جزء منها بنظام الدور المطلق، ومنها الشقق التي تم منحها لأفراد الأسرة المالكة. وكان مجلس قيادة الثورة هو المسئول عن التصرف في القصور والشقق الفاخرة، كقصر حورية حمدي بجوار كوبري الجامعة الذي أمر



الخبير روجوجان المسئول عن فتح الخزائن التي صُودرت.



الملك فاروق وبوللي.

الرئيس عبد الناصر بأن يؤول إلى مجلس الدولة (محكمة القضاء الإداري)، وبعد تدخل عبد اللطيف البغدادي لدى الرئيس عبد الناصر تم تغيير وجهته إلى وزارة التربية والتعليم تحت إشراف الوزير كمال الدين حسين، لكن كانت هناك أمور لم يتم التدخل فيها مثل تخصيص السيد صلاح سالم لجزء كبير من قصر عابدين لوزارة الإرشاد، وكان ذلك أحد القرارات السلبية في التخصيص، وتسبب في حدوث مشاكل بين عبد الناصر وصلاح سالم.

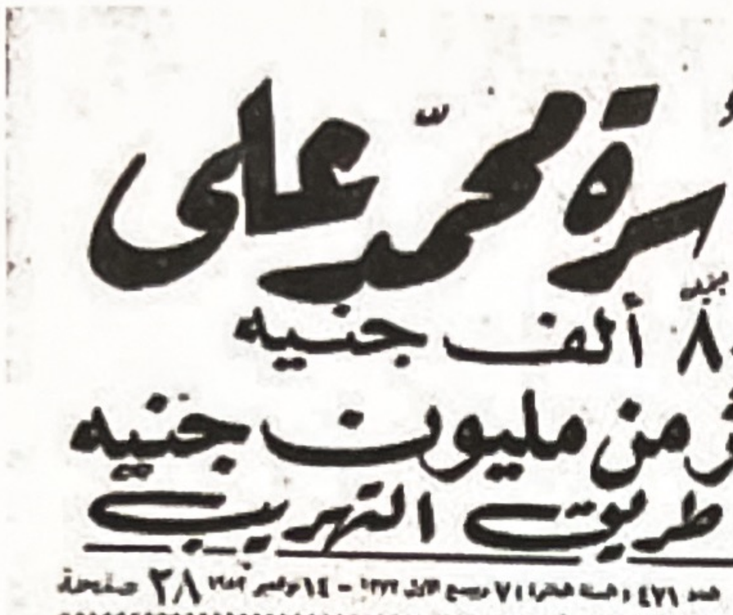
وبخصوص شقق الحراسات التي تمت مصادرتها، ولم تخصص لأغراض حكومية؛ فقد سُمح للأفراد بالحصول عليها بالدور المطلق، كمنزل السيد إلهامي حسين بالعجمي الذي رسا العطاء عليه لمقار؛ صاحب أحد توكيلات السيارات من خلال الإعلان السابق، إلا أنه تنازل عنها للسيد محمد التابعي بعد وساطة من بعض المقربين. أما الشقق التي تم منحها لأفراد الأسرة المالكة فقد صدر بها قرار من جمال عبد الناصر بمنح كل أسرة من الأسر المالكة شقة واحدة لا تورَّث، وتكون من اختيارها، على أن تقوم بالتوقيع باستلامها، وحفظت تلك الأوراق الخاصة بمصادرة الأموال والممتلكات بمجلس قيادة الثورة آنذاك.

رابعًا: أما المجموعة الرابعة فيمكن حصرها في السيارات واليخوت واللانشات والقطع الأثرية والأسلحة. فالسيارات الملكية الفاخرة تم حصرها في ١٤ سيارة كاديلاك حمراء اللون، و١٧ سيارة كاديلاك موديل ١٩٥٢م، وسيارتين لنكولن، وسيارة باكار مكشوفة خضراء اللون، و٢٢ سيارة ميركوري، وثلاث سيارات ليموزين، والسيارة المرسيدس التي أهداها هتلر للملك فاروق بمناسبة زواجه، وسيارة مرسيدس خضراء قام الملك فاروق بشرائها قبل مغادرته مصر بعدة أيام، بالإضافة إلى سيارة السباق التي أهداها نادي السيارات للملك فاروق بمناسبة سباق القاهرة، وعربات الخيول التي اشتراها الخديوي إسماعيل من مخلفات نابليون بمناسبة افتتاح قناة السويس. ويعد يخت «فخر البحار» من أعظم اليخوت البحرية، بالإضافة إلى ملكية الملك فاروق سبعة لانشات أخرى، بالإضافة إلى اكتشاف ٢٢ قطعة أثرية من آثار المتحف المصري والروماني. أما عن الأسلحة التي تم حصرها فلم تُبع، ووضعت بالمتحف الحربي، وقد كُلف بهذه المهمة السيد يوسف السباعي؛ المسئول آنذاك عن المتحف الحربي المصري.

والجدير بالذكر أنه خلال عملية الحصر كان يتم تفتيش جميع مَن قاموا بالحصر في كل يوم عقب انتهاء عمليات الحصر والجرد، كما أن هناك ثلاثة أشخاص بمكتب القائد العام كانوا أصحاب قرار في طلب نقل أيٍّ من القطع المصادرة، وهم شمس بدران وصلاح نصر وعباس رضوان.

مزاد مارس ١٩٥٤م

جاءت فكرة بيع بعض مقتنيات الأسرة المالكة مقرونة بفراغ الخزينة المصرية، فكان من رأي خبراء المال والاقتصاد أن يتم تدعيم الخزانة المصرية ماليًّا من خلال بيع بعض مقتنيات الأسرة المالكة، وأن عملية البيع هذه مقرونة بأن القطع النادرة غير المكررة والتي لها قيمة تاريخية لا يتم بيعها، مثل «صينية أوجيني» التي تم إهداؤها للخديوي إسماعيل أثناء افتتاح قناة السويس. وتم استشارة كلٍّ من الدكتور عبد الجليل العمري والدكتور علي الجريتلي، وكان الرأي الغالب لوزير المالية الدكتور عبد الجليل العمري هو التصرف بتلك الممتلكات عن طريق البيع من خلال مزاد عالمي، وقد اقتنع بهذا الرأي جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. ويُعد عبد الجليل العمري هو المقرر



أسرار مصادرة أموال أسرة محمد علي



سعيد طوسون هرّب ٨٠٠ ألف جنيه

٤ من الأميرات السابقات يهربن أكثر من مليون جنيه

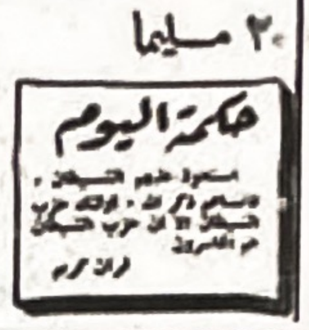
٤٠ مليون جنيه كانت في طريق التهريب

صلاح سالم يتحدى ايدن مرة ثانية











تنظيم إدارة الأموال المصادرة

اختصاص قانون باعضائها من قيود الروتين

رجوع الاميرة التي سرقت جواهر قيمتها ٧٠٠ الف جنيه

التحقيق في تهريب أموال أمينة طوسون لأمريكا

اجتمع السيد حسني وزير العدل صباح امس بالسيد عبد الشافي عبد المتعال المراقب العام لادارة الاموال المصادرة والاستاذ سيد حشيش نائبه ثم اجتمع بعد ذلك باعضاء اللجنة القانونية لاعمال المصادرة .

مشروع قانون

وقد اعد وزير العدل مشروع قانون يقضي باعفاء ادارة التصفية من القيود والنظم المرعية في الحكومة ووضع لائحة داخلية لتنظيم الاعمال بهذه الادارة تحدد سلطات رئيس الادارة وتنظم طريقة السير في الحسابات والمشتريات والمبيعات

اللجنة القانونية

ووقع الوزير قرارا بتالف اللجنة القانونية من السيد احمد خيرت سعيد رئيسا والاستاذين محمود لطفي ومحمود المرصفي وسكرتيرية الاستاذ محمد رسمي يعاونه الاستاذان سيد رمضان ومحمد توفيق اسماعيل

موعد الجلسات

وستبدا الجلسة الاولى للجنة في الساعة التاسعة من صباح الاثنين ٢١ الجاري باسماء اكتشفت من اسرة محمد علي ويتضمن نحو ٣٠٠ اسم .

العثور على ٤٨ ألف جنيه في خزانة فاطمة حيدر

وقد عثرت لجان المصادرة على ٤٨ الف جنيه في خزانة السيدة فاطمة حيدر الزهراء وقد استولت عليها اللجنة واودعتها البنك الاهلي لحساب ادارة التصفية

و ٣٠٠ الف جنيه وسندات

كما عثرت على سندات في خزانة الهامي هنري مقصود خاصة ببيع منزل قيمة ٣٠ الف جنيه باسم سعيد طوسون وسندات اخرى قيمتها ١٨٠ الف جنيه باسمه ايضا و ٣٠٠ الف جنيه باسم امينة طوسون

جواهر بـ ٧٠٠ ألف جنيه

وعثرت اللجان مصادفة على مجوهرات للسيدة شهر زاد راتب كان قد سرقها مطلقها اليوناني ورهنها وتقدر قيمتها بسبعمائة الف جنيه وقد اودعت كلها البنك الاهلي .

الرئيسي لفكرة بيع ممتلكات الأسرة المالكة، خاصة بعد القرار الصادر باعتبار كل محتويات القصور ملكًا للدولة.

وفي مارس ١٩٥٤م، تم إقامة مزاد عالمي لبيع بعض مقتنيات الأسرة المالكة بدءًا بالسيارات والمجوهرات، وانتهاءً بالقطع الفنية النادرة والأحذية والملابس. وتم الاستعانة بشركات إنجليزية وأمريكية، وأصبحت القاهرة بؤرة تمركز لأعظم خبراء التحف والمجوهرات بالعالم، وأوفد الملوك والرؤساء مندوبيهم من كافة أنحاء العالم لشراء الغالي والنفيس من تلك المجموعات، كالملكة إليزابيث والإمبراطور هيلاسيلاسي. وقد قوبل هذا الأمر باعتراض شديد من بعض أفراد الأسرة المالكة، خاصة الأميرة فوزية التي اعترضت على بيع بعض مجوهراتها التي أهداها لها الشاه. والجدير بالذكر أن الملك فاروق وبعض أفراد الأسرة المالكة أرسلوا تابعيهم لشراء بعض المقتنيات المعروضة بالمزاد؛ فنجد السيد إلهامي حسين قد أرسل تابعيه خِفية لشراء بعض مقتنياته المعروضة بالمزاد، وضمها إليه مرة أخرى، وقد عُرف هذا الأمر لاحقًا بعد عدة سنوات، علمًا بأن أفضل مجموعة تمت مصادرتها من تحف ومجوهرات كانت مجموعته. وقد أُعجبت السيدة أم كلثوم بقصره لِما يحتويه من مجموعة نادرة من التحف.

المادة (١٢) من قانون رقم (٥٩٨) لسنة ١٩٥٣م: «تسقط كافة الحقوق بالنسبة للأموال المصادرة إذا لم يقدم عنها طلب إلى اللجنة المختصة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يمتلكون شيئًا من الأموال المصادرة».

مما لا شك فيه أنه أثناء عمليات جرد وحصر ممتلكات أسرة محمد علي، حدث خلط كبير في التفريق بين مَن يشملهم قرار مجلس قيادة الثورة من عدمه، فنجد أن السيدة الفرنسية أليكس بالو، وهي مديرة قصر الأمير محمد علي توفيق، واسمها مُدْرَج في دفاتر موظفي دائرته منذ عام ١٩٠٠م؛ قد سافرت إلى فرنسا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م تاركة أموالها وسبائك ذهبية بالبنك الأهلي بخزائن خاصة. وعلى الرغم من أنها لا تتصل بأسرة محمد علي عن طريق القرابة أو المصاهرة فقد تم نشر اسمها بالجريدة الرسمية لمصادرة ممتلكاتها، ولم تعلم بهذا الأمر لوجودها بفرنسا. وقد





بعض الممتلكات التي صُودرت.

حاولت السيدة المذكورة الطعن على مصادرة ممتلكاتها ومن بعدها ورثتها، إلا أن المحاولات باءت بالفشل رغم محاولات السفير الفرنسي لدى لجنة التصفية. وقد رفضت المحكمة هذا الطعن استنادًا للمادة (١٢) من القانون رقم (٥٩٨) لسنة ١٩٥٣م. وفي نفس السياق، تقدمت أسرة السيد يوسف ذو الفقار وآل راتب وآل خيري بتظلمات من مصادرة أموالهم، وتمثلت دفعوهم في أن ثرواتهم قد آلت إليهم عن طريق الميراث من أمهاتهم اللائي لم يكنَّ من أعضاء أسرة محمد علي، وأن القانون نصَّ على مصادرة الأموال التي آلت من أسرة محمد علي إلى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة، كما أن بعض الأشخاص تقدموا بتظلمات بسبب تشابه أسمائهم مع أسماء أشخاص من أسرة محمد علي، وصودرت أموالهم بسبب هذا التشابه.

قصة أفخم سفارة مصرية في الخارج

خلال مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م، التقى جمال عبد الناصر برئيس دولة الصين، واتفقا على التمثيل والتبادل الدبلوماسي بين البلدين. وفي هذا الشأن، تم اختيار رئيس مجلس إدارة المصانع الحربية المهندس حسن رجب ليكون أول سفير لمصر بدولة الصين، وقد طلب من الرئيس عبد الناصر نصف مليون جنيه إسترليني لتجهيز سفارة مصر بالصين، إلا أن الأمر رُفض، وكان الرد بأن هناك ١٥ قصرًا ملكيًّا تم مصادرتها بكافة الأثاث والمحتويات، فقام المهندس حسن رجب لمدة ثلاثة أشهر بزيارة تلك القصور لاختيار الأثاث الذي نُقل بعد ذلك لمقر السفارة المصرية بالصين، التي خُصص لها قصر بحي الدبلوماسيين بدولة الصين، وكان جميع الأثاث يحمل الشارات الملكية، وبذلك أصبحت السفارة المصرية أفخم سفارة لمصر بالخارج لما تحتويه من تحف وسجاد ومكاتب وأنتيكات ونجف وأثاث ذي قيمة تاريخية.

وبهذا، تمت عملية استرداد أموال وممتلكات أسرة محمد علي بناءً على القانون رقم (٥٩٨) لسنة ١٩٥٣م، الذي كان وليدًا لقرار مجلس قيادة الثورة في ٨ نوفمبر ١٩٥٣م. ولم تكن تلك العملية بالأمر السهل، فبعضها تم بشكل مَرِن وسريع، كما حدث مع الملكة فريدة والملكة ناريمان والأميرة فايقة والأميرة فوزية، وبعضها الآخر تم بصعوبة بالغة ومضايقات كثيرة للِجان الحصر، كما حدث مع أسرة عباس حليم؛ حيث صدرت منهم إساءات بالغة تجاه لجان مصادرة الأموال والممتلكات. ولا يخفى على أحد أن عملية مصادرة الأموال والممتلكات - وإن بدت دقيقة في الأصول الثابتة كالقصور والفيلات والشقق والمباني والسفن والعمائر وغيرها - بدت غير دقيقة من حيث الأموال والمجوهرات والسبائك الذهبية كما ذكرت الصحف والجرائد. وأيًّا كان الأمر، فأصحاب تلك الأموال والممتلكات قد اكتسبوها من مصر، وقد عادت إلى مصر مرة أخرى وفقًا للوضع الراهن آنذاك، ووفقًا للقوانين والقرارات الثورية التي أعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢م، وأدت إلى التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري.

أنت شريك فى نجاح نابلسى فاروق

وحصتك فى نجاح هذا التخفيض الجديد!







ادفع فى القطعة وزن ٢ ١/٢ بـ ٦ قروش

نابلسى فاروق مصنوع من
زيت الزيتون النقى ١٠٠٪

عدد خاص

عن جلالة الملك

فاروق الأول



تهيئة

مع هذا العدد:

صورة فخمة لجلالة الملك فاروق الأول